

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔ

وزارة الاقتصاد والمالية  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔ

قانون مالية  
2025

المالية

العدد خاص

مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية

الأمينة القادة



# المالية

عدد خاص يناير 2025

مجلة وزارة الاقتصاد والمالية

مدير المجلة

عبد السلام بنعبو  
مدير الشؤون الإدارية والعامّة

مدير التحرير

هشام زكاني  
نائب مدير الشؤون الإدارية والعامّة

رئيسة التحرير

بثينة البنيوري  
رئيسة مصلحة المنشورات

هيئة التحرير

كريم ابن يعقوب، فتيحة الشادلي، شهرزاد بوعلي،  
حنان الإدريسي

لجنة النشر

ممثلوا مديريات الوزارة و الهيئات التابعة لها

التصميم الإشهاري

سلوى النجار، مليكة العسالي

الطبع

عبد العالي الوالي

خالد زهير

كحيل منير

التوزيع

حنان حلواش، خالد سويسي

شارع محمد الخامس، الحي الإداري، شالة - الرباط

الهاتف : 08 / 01 212 5 37 67 75 - الفاكس : 26 212 5 37 67 75

Portail Internet : <http://www.finances.gov.ma>

Portail Intranet : <http://maliya.finances.gov.ma>



06	تمهيد
	<b>مضامين قانون المالية 2025</b>
10	الخطوط العريضة لقانون مالية سنة 2025
16	قانون مالية 2025 في أرقام
22	توطيد دينامية استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية في مجهود الاستثمار العمومي
25	التدابير الجبائية الجديدة لسنة 2025
28	المقتضيات والتدابير الجمركية الواردة في قانون مالية 2025
	<b>التقارير المصاحبة لمشروع قانون المالية</b>
36	التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2025: صمود الاقتصاد الوطني في وجه التحديات والصدمات الخارجية
44	المؤسسات والمقاولات العمومية: بين التحديات الصعبة والآفاق الواعدة
52	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: رصيد ميزانية إيجابي قدره 3,81 مليار درهم برسم 2023
54	الحسابات الخصوصية للخزينة: مواكبة السياسات العمومية والإصلاحات القطاعية
56	تراجع في النفقات الجبائية بنسبة 13% خلال 2024
61	تطور دين الخزينة والدين الخارجي العمومي لسنة 2023
68	تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع: آلية جديدة لتتبع الميزانيات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين
82	الموارد البشرية في صلب تحديث القطاع العام
91	التكلفة المتوقعة للمقاصة تبلغ أكثر من 16.5 مليار درهم سنة 2025
98	تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار وفي إطار الشراكة الفلاحية
104	التوزيع الجهوي للإستثمار العمومي: دينامية مستمرة لتكريس التنمية المستدامة والتماسك المجالي
107	النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة لسنة 2025: دعم لتمويل المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي
	<b>قانون المالية في البرلمان</b>
110	قانون المالية 2025: أهم التعديلات
	<b>وجهة نظر</b>
114	حوار مع السيد عبد الكريم الهمس، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين
117	حوار مع السيد عادل السباعي، عضو الفريق الحركي بمجلس النواب

# تمهيد

يندرج قانون مالية سنة 2025 في سياق عالمي يتسم بالصمود الاقتصادي كركيزة أساسية لاستقرار حيث تشير التوقعات إلى انتعاش تدريجي للاقتصاد العالمي خلال سنة 2025 على الرغم من استمرار بعض الشكوك المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وبالتحديات المناخية المتزايدة.

على المستوى الوطني، تم إعداد هذا المشروع في ظل تراجع معدل التضخم إلى 1.1%، مع تسجيل دينامية القطاع غير الفلاحي، ومنحى إيجابي للقطاعات المصدرة وتطور ملحوظ لقطاع السياحة موازاة مع ارتفاع الاستثمارات الأجنبية ببلادنا، وارتفاع الموارد الضريبية.

ضمن هذا السياق الخارجي والمحلي، يسعى قانون مالية 2025 إلى الإجابة على أربعة رهانات كبرى متكاملة، تتمثل في:

مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية من خلال التنزيل الفعال لورش تعميم الحماية الاجتماعية عبر تعميم التأمين الاجباري الأساسي عن المرض ومواصلة التنزيل الفعلي لمشروع الدعم الاجتماعي المباشر ووضع الإطار القانوني والتنظيمي لتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل.

وبالنسبة لورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، ستواصل الحكومة تعزيز العرض الصحي سنة 2025 من خلال مواصلة تأهيل المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية وتأهيل ما يقارب 1400 مؤسسة للرعاية الصحية وتنزيل القانون المتعلق بالوظيفة الصحية وتفعيل المجموعات الصحية الترايية والهيئة العليا للصحة والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته والتجهيز الكلي للنظام المعلوماتي المندمج قبل نهاية 2025.

فيما يخص إصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين المهني، ستم مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتعميم التعليم الأولي وتوسيع نطاق تطبيق نموذج «مؤسسات الريادة» وتوسيع العرض المدرسي. كما سيتم خلال 2025 مواصلة تطوير عرض التكوين المهني عبر استكمال انجاز مدن المهن والكفاءات وإعادة النظر في جل شعب التكوين وتطوير وسائله، فضلا عن مواصلة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار «Pacte ESRI 2030».

أما بشأن دعم القدرة الشرائية للمواطنين، فستتم مواصلة دعم المواد الأساسية وتنزيل التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي وإصلاح الضريبة على الدخل والعمل على الامداد العادي للسوق الوطنية بالمنتجات بأسعار مناسبة عبر اعفاء عمليات استيراد كمية محددة من اللحوم الحمراء ومادتي الأرز المستورد وزيت الزيتون البكر والبكر الممتازة.

ومن جانب آخر سيتم العمل من طرف الحكومة على تنزيل التعليمات الملكية بخصوص المناطق المتضررة جراء زلزال الحوز وتلك المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة.

بالنسبة للرهان الثاني، وفي إطار التوجه نحو اعتماد نمط جديد للنمو الاقتصادي مبني بشكل أكبر على الرفع من الإنتاجية والتوزيع الأمثل للاستثمار، مع إشراك أكبر للقطاع الخاص واعتماد قاعدة إنتاجية أكثر تنوعا وأكثر خلقا لمناصب الشغل، ستتكب الحكومة على تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار ومواصلة تنزيل خارطة الطريق من أجل تحسين مناخ الأعمال عبر تفعيل المنظومة الجديدة لدعم الاستثمار ومن خلال تقديم التعويضات المشتركة لدعم

الاستثمار والتعويض المجالي الإضافي تشجيعا للاستثمار في الأقاليم الأكثر هشاشة والتعويض القطاعي إلى جانب إجراءات الدعم الخاصة للمشاريع الاستراتيجية كما سيتم العمل على إحداث المرصد الوطني للاستثمار إضافة إلى توطيد إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.

إلى جانب الاستثمار الخاص، فإن الاستثمار العمومي سيتعزز برسم سنة 2025 ليلغ 340 مليار درهم ستهم مواصلة تنزيل الأوراش المهيكلية الكبرى والمتمثلة في استراتيجية الجيل الأخضر و«الهيدروجين الأخضر» وخرطة الطريق للقطاع السياحي وتنزيل الاستراتيجية الرقمية «المغرب الرقمي 2030» وتنفيذ المشاريع الضخمة المرتبطة بالاستعدادات لاستضافة كأس العالم 2030. كما ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027 عبر مواصلة بناء 15 سدا كبيرا وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية وتفعيل خارطة طريق لمشاريع تحلية مياه البحر.

وبشأن الرهان الثالث لقانون مالية 2025، فيتمثل في مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وعلى رأسها تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة من خلال تحديث المنظومة القانونية والتنزيل التدريجي للتحويل الرقمي للإدارة القضائية إضافة إلى تأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية. ومن جانب آخر ستتم مواصلة إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية عبر تحسين أداء السياسة المساهماتية للدولة وتكريس قطاع المؤسسات العمومية كرافعة استراتيجية لتعزيز سيادة الوطنية والاندماج القاري والدولي وتحفيز الاقتصاد التنافسي وتحقيق العدالة المجالية. كما سيتم العمل خلال 2025 على الرفع من وتيرة تحديث الإدارة العمومية من خلال تنزيل الميثاق الوطني للتمركز الإداري عبر العمل على متابعة تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي المتعلق بهذا الورش، لاسيما إحداث وتنظيم التمثيليات الإدارية المشتركة جهويا وتسريع نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللامركزية وتعيين التصاميم المديرية للتمركز الإداري والمصادقة عليها. كما سيتم رفع حصة الجماعات الترابية من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة من 30 إلى 32%.

أما الرهان الرابع للمشروع، فيتمثل في الحفاظ على استدامة المالية العمومية التي تشكل ضرورة لإنجاح مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية الطموحة. في هذا الإطار، ستعتمد الحكومة خلال 2025 على إصلاح القانون التنظيمي للمالية، ومواصلة تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي مع مواصلة العمل على ترشيد النفقات العمومية وعقلنتها وتعزيز تحصيل موارد الدولة والرفع من مردودية المحفظة العمومية.

هكذا، وبناء على مختلف الإجراءات والتدابير المتضمنة في قانون مالية 2025، وعلى السياق الوطني والدولي، فإن قانون مالية 2025 قد حدد لنفسه الفرضيات التالية: معدل نمو في حدود 4.6%، ومعدل تضخم في 2% مع عجز الميزانية في حدود 3.5%.

وفي الختام ورغم كل الاكراهات، فإنه يمكن اعتبار هذا القانون المالي حلقة أخرى ضمن مشروع إصلاحية ملكي متكامل، يتجلى خيطه الناظم في تحقيق التوازن بين الطموحات والامكانيات وبين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكامل بين القرارات الظرفية والأوراش الهيكلية بعيدة الأمد.



مضامين  
قانون المالية

---

## الخطوط العريضة لقانون مالية سنة 2025

مستلهما التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك بمناسبة كل من عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2024 و 11 أكتوبر 2024 والبرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، ومستثمرا دينامية اختيار المغرب لاحتضان كأس العالم 2030، جاءت أولويات مشروع قانون مالية 2025 وتوجهاته لإرساء التوجه الإصلاحية الذي أطلقته المملكة من أجل ترسيخ قدرتها على الصمود الاقتصادي ومواجهة الصدمات الخارجية.

فضلا عن ذلك، تزامن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 مع حدث ذي أهمية قصوى ورمزية خاصة في تاريخ المغرب، والمتمثل في الذكرى الخامسة والعشرين لترجع جلالة الملك نصره الله على العرش، الذي يشكل مناسبة سانحة لتسليط الضوء على التقدم والإنجازات التي تم تحقيقها خلال العقد الأخيرين، تحت القيادة الرشيدة والرؤية المتبصرة لجلالته، والتي ساهمت جليا في تحول المشهد الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا وتحديد معالم مساره التنموي.

ووفقا لهذا المسار، تؤكد الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، التزامها بمواصلة عملها ومضاعفة جهودها بشكل منتظم من أجل بلورة مخطط من شأنه أن يحقق لبلادنا نموا مهما وتطورا شاملا وأكثر إنصافا وفقا للرؤية المتبصرة لجلالة الملك. وقد تم تجسيد هذه الجهود من خلال حصيلة عمل نصف الولاية الحكومية للفترة 2021-2024 التي تسلط الضوء على التقدم الملموس والإنجازات المحققة في العديد من المجالات، كالحماية الاجتماعية والولوج إلى تعليم ذي جودة وإنعاش التشغيل وتعزيز دينامية الاستثمار. ويتبين من خلال هذه الحصيلة، ليس فقط عزم الحكومة على مواجهة التحديات الحالية، ولكن أيضا قدرتها على وضع سياسات فعالة من شأنها أن تحقق تحسنا ملموسا لظروف عيش المواطنين وتضمن مستقبلا واعدا لبلادنا.

في إطار هذه الدينامية، تم، في شتنبر 2024، تنظيم الإحصاء العام للسكان والسكنى في نسخته السابعة. وتعتبر هذه العملية مبادرة استراتيجية مهمة ستمكن، استنادا إلى معطيات ديمغرافية وسوسيو-اقتصادية محينة ودقيقة، من استهداف حاجيات المواطنين واستشراف تطورها ووضع السياسات العمومية الملائمة.

من جهة أخرى، يتميز سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 باختيار المغرب لاحتضان كأس أمم إفريقيا لكرة القدم 2025 وترشيحه لتنظيم كأس العالم لكرة القدم

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2025 في سياق دولي صعب، يتسم بنمو اقتصادي يبقى، رغم كونه إيجابيا، هشًا ومتقلبا. فرغم ظهور علامات الانتعاش، يواجه الاقتصاد العالمي، الذي من المتوقع أن يحافظ على نمو في حدود 3,2% برسم سنتي 2024 و2025، صعوبات في استعادة مساره الطبيعي، لاسيما بفعل استمرار التوترات الجيوسياسية التي تؤثر سلبا على الاستقرار في عدة مناطق من العالم، وتتسبب في اضطرابات قوية في أسواق المواد الأولية.

في ظل هذه الظرفية الخاصة، ومع تبني خيار تنويع علاقات التعاون والشراكة مع عدد من الفاعلين الأساسيين داخل نظام تطبعه العولمة، أبان المغرب عن قدرة كبيرة على الصمود وعن حيوية قوية لآليات إنتاجه الوطني، معززة باستراتيجية شاملة للتحديث الاقتصادي، تركزت على أوراش مهيكلية وإصلاحات قطاعية جريئة من شأنها وضع أسس نمو اقتصادي مستدام وتأكيد مكانة بلادنا في سلاسل القيم العالمية.

وسيتعزز هذا التوجه الإصلاحية، الذي يجسده التطور الملحوظ الذي أحرزه المغرب من خلال مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي تستند توجهاته إلى التوجيهات الملكية السامية التي تضمنها الخطابان اللذان ألقاهما جلالة الملك بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2024، وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 11 أكتوبر 2024، ويركز مشروع قانون المالية، بشكل خاص، على تعزيز نقاط القوة ومعالجة النقائص، بهدف التنزيل الأمثل لمختلف الإصلاحات التي تقودها بلادنا، وترسيخ قدرتها على الصمود الاقتصادي، ومواجهة الصدمات الخارجية المحتملة بشكل مرن وسريع، وذلك على ضوء توصيات النموذج التنموي الجديد والالتزامات التي تضمنها البرنامج الحكومي برسم الفترة 2021-2026.

2030. ولا يعكس احتضان هذين الحدين الرياضيين الكبيرين مكانة المملكة كقطب للاستقرار والدينامية الاقتصادية فحسب، بل يشكل كذلك فرصة استراتيجية تضع المغرب في قلب الساحة الدولية كوجهة متميزة، مما يساهم في تعزيز جاذبيته في مجال الاستثمار وتحفيز نموه الاقتصادي والترويج لصورته وثقافته وتراثه التاريخي.

ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة عاقدة العزم، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على مواصلة الجهود المبذولة في مجال تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، وتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل ومواصلة الإصلاحات الاستراتيجية والأوراش الكبرى التي تم إطلاقها، وعلاوة على ذلك، ومن أجل توفير الهوامش المالية اللازمة لضمان تمويل مستدام لهذه الأوراش الكبرى، مع الحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي، ستحرص الحكومة على ضمان استدامة المالية العمومية، مما يقتضي إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية وكذا مواصلة تنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

### الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2025

تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 بناء على التوجيهات الملكية السامية. ويرتكز هذا المشروع أيضا على التزامات الحكومة المتضمنة في برنامجها للفترة 2021-2026، التي تهدف إلى إرساء انتعاش اقتصادي يتماشى ومخرجات النموذج التنموي الجديد.

ويولي هذا المشروع عناية خاصة لترجمة التزامات الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، المتعلقة بتعزيز فعالية السياسة المائية، ومواصلة تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وتنزيل برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة.

### التوجيهات الملكية السامية

أكد جلالته الملك نصره الله في الخطاب السامي الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لعيد العرش، بتاريخ 29 يوليوز 2024، على عدد من الأولويات، أبرزها ضرورة تعزيز فعالية السياسة المائية، التي تمثل إشكالياتها أحد التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، والتي تزداد حدتها بسبب الجفاف، وتأثير التغيرات المناخية، والارتفاع الطبيعي للطلب على الماء. ويتعلق الأمر بالتوجيهات الرئيسية التالية:

◀ اتخاذ الإجراءات الاستعجالية والمبتكرة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية للسلطات المختصة،

لتجنب الخصاص في الماء، لاسيما بالعالم القروي، وذلك، بعد توالي ست سنوات من الجفاف جعلت الوضعية المائية أكثر هشاشة وتعقيدا؛

◀ التنزيل الأمثل لكل مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي ساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة الوضع المائي؛

◀ التحيين المستمر لآليات السياسة الوطنية المائية، مع العمل على تحديد هدف استراتيجي يتوخى ضمان توفير الماء الشروب لجميع المواطنين، وتغطية 80% على الأقل من حاجيات السقي، على مستوى التراب الوطني؛

◀ استكمال برنامج بناء السدود، مع إعطاء الأسبقية لمشاريع السدود المبرمجة في المناطق التي تعرف تساقطات مهمة؛

◀ تسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية، وذلك من خلال تأمين الربط بين حوض وادلاو-العرايش واللوكوس، إلى حوض أم الربيع، مرورا بأحواض سبو وأبي رقرق. وستمكن هذه المشاريع من استغلال مليار متر مكعب من المياه كانت تضيع في البحر، كما ستضمن توزيعا مجاليا متوازنا للموارد المائية الوطنية؛

◀ تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر، حسب البرنامج المحدد لها، من أجل إنتاج المياه، والذي يستهدف تعبئة أكثر من 1,7 مليار متر مكعب سنويا. وهو ما سيمكن المغرب في أفق 2030، بفضل هذه المحطات، من تغطية أكثر من نصف حاجياته من الماء الصالح للشرب، إضافة إلى سقي مساحات فلاحية كبرى، بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي للبلاد (على غرار محطة الدار البيضاء لتحلية الماء، المشروع الأكبر من نوعه بإفريقيا والثاني في العالم، الذي يعمل بنسبة 100% بالطاقة النظيفة)؛

◀ التعجيل بإنجاز مشروع الربط الكهربائي الذي يهدف إلى نقل الطاقة المتجددة من الأقاليم الجنوبية إلى وسط وشمال المملكة، من أجل تزويد محطات التحلية بالطاقة النظيفة. وفي هذا الصدد، دعا جلالته الملك إلى:

- الحفاظ على الماء من خلال دعوة السلطات المختصة للمزيد من الحزم في حماية الملك المائي، وتفعيل شرطة الماء، والحد من ظاهرة الاستغلال المفرط والضخ العشوائي للمياه؛

- تعزيز التنسيق والانسجام بين السياسة المائية والسياسة الفلاحية، لاسيما في فترات الخصاص، مع

العمل على تعميم الري بالتنقيط. وفي هذا الإطار، أعطى صاحب الجلالة توجيهاته السامية لاعتماد برنامج أكثر طموحا في مجال معالجة المياه وإعادة استعمالها، من أجل تغطية حاجيات السقي والصناعة وغيرها؛

- تشجيع الابتكار في مجال تدبير الماء واستثمار ما تتيحه التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال.

وتم، في هذا الصدد التركيز بشكل خاص على الأقاليم الجنوبية للمملكة، حيث ذكر صاحب الجلالة بأن محطات تحلية المياه التي تم إنجازها، قد ساهمت بشكل فعال في النهوض بقوة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة. كما أعطى جلالتة توجيهاته السامية لتوسيع محطة الداخلة، والرفع مستقبلا من القدرة الإنتاجية للمحطات الأخرى، وذلك بالاعتماد على المؤهلات الكبيرة من الطاقات النظيفة التي تتوفر عليها هذه الأقاليم، وذلك بما يستجيب لحاجيات الساكنة، ولمتطلبات القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة وغيرها.

في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، بتاريخ 11 أكتوبر 2024، تطرق جلالتة إلى التطورات الأخيرة لملف الصحراء المغربية، مع التأكيد على الرغبة الملحة للانتقال، في قضية وحدتنا الترابية، من مقاربة رد الفعل إلى أخذ المبادرة والتحلي بالحزم والاستباقية.

كما أشاد جلالة الملك بموقف الجمهورية الفرنسية، التي تعترف بسيادة المملكة على كامل تراب الصحراء وتدعم مبادرة الحكم الذاتي، في إطار الوحدة الترابية المغربية. بالإضافة إلى ذلك، أشاد جلالة الملك بمبادرات الدول التي تتعامل اقتصاديا واستثماريا، مع الأقاليم الجنوبية للمملكة، كجزء لا يتجزأ من التراب الوطني، وتضعها أيضا في صلب المبادرات القارية الاستراتيجية، التي أطلقها جلالتة، كمشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، ومبادرة الدول الإفريقية الأطلسية، إضافة إلى مبادرة تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

كما اغتنم جلالة الملك هذه المناسبة للتأكيد على أن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع، المزيد من التعبئة واليقظة، لمواصلة تعزيز موقف بلادنا.

## البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026

يستمد البرنامج الحكومي روحه وفلسفته من التوجيهات الملكية السامية ويتقاطع مع مضمون النموذج التنموي الجديد للمملكة ويتمحور حول المحاور الاستراتيجية الثلاثة التالية:

■ ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية: ويتعلق الأمر أساسا بتعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح نظام المساعدة الاجتماعية، وإحداث آلية لدعم الأسر الأكثر هشاشة، والإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية وإصلاح المدرسة العمومية؛

■ تنشيط الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص الشغل: حددت الحكومة خمس أولويات للسياسة الاقتصادية بغرض مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، ويتعلق الأمر ب: الإنعاش الفوري للاقتصاد الوطني، والدعم العمومي للنسيج المقاوлатي وللمشاريع الواعدة، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وبلورة سياسات قطاعية طموحة، وتشجيع الإدماج الاقتصادي للمرأة؛

■ تكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي: تعتمد الحكومة تسريع إصلاح الإدارة وفق منظور اللاتمرکز، مع مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة. موازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على تسريع التحول الرقمي والحد من الفوارق المجالية والتدبير المعقلن والعدال للمياه والموارد الطبيعية، فضلا على تسريع الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

## التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2025

أخذا بعين الاعتبار الإطار المرجعي المعتمد والسياق الوطني والدولي، تركز التوجهات العامة لمشروع قانون المالية على أربع المحاور:

المحور الأول: مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية من خلال:

مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية عبر:

- مواصلة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة؛

- مواصلة التنزيل الفعلي لمشروع تعميم الدعم الاجتماعي المباشر، من خلال تسريع تنزيل أنظمة التحديد والاستهداف المتعلقة بالحماية الاجتماعية وتفعيل الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، لضمان استدامة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المنشودة لهذا الورش الملكي؛

- استكمال تنزيل مكونات الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية عبر توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل؛

مواصلة تنفيذ ورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، عبر:

مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، من خلال:

- تمديد مدة صرف المساعدات الاستعجالية للأسر المتضررة؛

- مواصلة مواكبة عمليات إعادة البناء والتأهيل للمساكن المتضررة؛

- تأهيل البنيات التحتية المتضررة، مع العمل على تأهيل المناطق وتنميتها؛

تنزيل برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات بالجنوب الشرقي للمملكة، من خلال :

- مواصلة تقديم الدعم وتوفير المواكبة لإعادة بناء وتأهيل المباني والمساكن المتضررة؛

- إعادة تأهيل البنية التحتية، ودعم الأنشطة الفلاحية بالمناطق المتضررة.

المحور الثاني: توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل:

مواصلة المجهود الاستثماري للدولة من خلال الرفع من حصة الاستثمار الخاص من الثلث حاليا إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق سنة 2035، لاسيما من خلال:

#### • تحسين مناخ الأعمال

- مواصلة تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال، عبر الإصلاح الشمولي للطلبات العمومية وتقليص أجال الأداء وتبسيط ورقمنة أكثر من 45% من المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار وكذا تنفيذ الإصلاح الجبائي؛

- توطيد إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وذلك للرفع من نجاعتها وتمكينها من الإشراف على كافة العمليات الاستثمارية، باعتبارها المخاطب الرئيسي للمستثمرين على المستوى الجهوي؛

- استكمال الترتيبات التقنية لإحداث مرصد الاستثمار.

#### • مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار

- التسريع بالمصادقة على برامج مشاريع الاستثمار الخاصة في إطار تنزيل ميثاق الاستثمار، لاسيما المشاريع المرتبطة بصناعة السيارات، وبطاريات السيارات الكهربائية والانتقال الطاقوي؛

- استكمال إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل الميثاق الجديد، لاسيما أنظمة الدعم الخاص الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

- تأهيل العرض الصحي من خلال بناء واستكمال تجهيز مجموعة من المراكز الاستشفائية،

- تثمين وتقوية الموارد البشرية من خلال الرفع من المناصب المالية المحدثة لفائدة قطاع الصحة،

- تعزيز حكمة المنظومة الصحية الوطنية عبر الإطلاق الفعلي لهيئات التدبير والحكمة الجديدة؛

الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتعليم والتكوين المهني من خلال:

- مواصلة تنزيل «خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع»، لاسيما من خلال تعميم وتطوير التعليم الأولي، وتعزيز العرض المدرسي، وتوسيع نطاق تطبيق نموذج «مؤسسات الريادة» خلال الموسم الدراسي 2024-2025 وكذا إحداث مختبر رقمي لتزويد المنظومة التربوية بالموارد الرقمية اللازمة لإغناء وتنويع الوسائل البيداغوجية؛

- مواصلة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار «Pacte ESRI 2030»، الذي يركز على إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج، وعلى موائمة البحث العلمي مع الأولويات الوطنية ومتطلبات سوق الشغل وعلى منظومة ابتكار فعالة، إضافة إلى نظام جديد للحكمة يجمع بين المرونة والنجاعة؛

- مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، من خلال استكمال إنجاز مدن المهن والكفاءات وإحداث معاهد أخرى تُوفّر تكوينات في المهن الاستراتيجية كقطاعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة والنقل واللوجستيك؛

#### ضمان ولوج المواطنين إلى سكن لائق من خلال:

- مواصلة تنزيل البرنامج الجديد لدعم السكن، الذي يستهدف الأسر غير المتوفرة على سكن رئيسي، بما في ذلك المغاربة المقيمين بالخارج.

- تسريع تنزيل برنامج مدن بدون صفيح؛

#### الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال:

- دعم أسعار بعض المواد الأساسية، لاسيما غاز البوتان، والسكر، ودقيق القمح اللين؛

- مواصلة تنزيل الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي؛

- مواصلة تنزيل التدابير الجبائية والجمركية ذات البعد الاجتماعي.

تعزيز دينامية الاستثمار العمومي، وذلك عبر مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى والجيل الجديد من الاستراتيجيات القطاعية:

• مواصلة إنجاز مشاريع البنية التحتية، لاسيما في إطار التحضير لاحتضان التظاهرات الرياضية الكبرى القادمة، حيث سيتم إطلاق مشاريع كبرى في قطاعات الطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية والطيران والموانئ وكذا قطاعات الطاقة والماء والسياحة والفلاحة والنقل الحضري.

• تنفيذ المشاريع الكبرى والجيل الجديد من الاستراتيجيات القطاعية:

- مواصلة تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026، خاصة على مستوى إطلاق برنامج «CAP HOSPITALITY» لتحديث البنية التحتية الفندقية؛

- تنزيل استراتيجية «المغرب الرقمي 2030» التي تقوم على محورين أساسيين، يتعلق أولهما برقمنة الخدمات العمومية، فيما يروم المحور الثاني إعطاء دينامية جديدة للاقتصاد الرقمي، وذلك بهدف تطوير حلول رقمية مغربية، وخلق قيمة مضافة وإحداث مناصب الشغل.

- مواصلة تنزيل استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030» لثمين مكتسبات القطاع الفلاحي وتقوية صموده في مواجهة التغيرات المناخية، ذلك عبر تشجيع الري التكميلي من أجل تحسين الإنتاجية الفلاحية وزيادة إنتاج الحبوب، إضافة إلى إطلاق مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد خاصة في المناطق الجبلية والمناطق القروية للواحات؛

- الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، عبر استكمال برنامج بناء السدود، وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض؛

- تسريع تنزيل الإجراءات المواكبة لتدبير الموارد المائية وإنجاز محطات تحلية مياه البحر، بإحداث شعب لتكوين المهندسين والتقنيين المتخصصين، وتشجيع إنشاء مقاولات وطنية متخصصة في إنجاز وصيانة محطات التحلية، إضافة إلى تشجيع الابتكار واستثمار التكنولوجيات الجديدة في مجال تدبير الماء، وذلك بالموازاة مع اعتماد برنامج أكثر طموحا في مجال معالجة المياه وإعادة استعمالها.

النهوض بالتشغيل من خلال:

• اعتماد خارطة طريق مخصصة للتشغيل تنبني على تحليل شامل ومتعدد الأبعاد والقطاعات، تتضمن إجراءات عملية سيتم تفعيلها خلال سنة 2025، تهدف على الخصوص إلى:

- تحفيز الاستثمار من خلال مواصلة تنفيذ ميثاق الاستثمار الجديد؛

- تفعيل آلية الدعم الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار؛

- الحفاظ على فرص الشغل بالعالم القروي عبر اتخاذ مجموعة من التدابير والمبادرات الهادفة إلى التخفيف من آثار الجفاف على الشغل بالقطاع الفلاحي؛

- تحسين فعالية برامج النهوض بالتشغيل لاسيما عبر توسيع نطاق برنامجي «إدماج» و«تأهيل» ليشمل الأشخاص غير الحاصلين على شهادات، لإدماج فئة من الساكنة لم تكن تستفيد بشكل كافٍ من هذه البرامج.

المحور الثالث: مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية

• مواصلة إصلاح منظومة العدالة: وذلك من خلال تحديث وتطوير المنظومة القانونية موازاة مع التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها ووضع اللمسات الأخيرة على كل من مشروع قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي وتأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية؛

• تعزيز الجهوية المتقدمة وذلك عبر مواصلة تحويل الاعتمادات المالية المخصصة من الميزانية العامة للدولة لفائدة الجهات، والتي تقدر بـ 10 ملايين درهم، وكذا مواكبتها في إعداد الجيل الثاني من برامج التنمية الجهوية برسم الفترة 2022-2027 والرفع من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة للجماعات الترابية من 30% إلى 32%.

• إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك عبر:

- بلورة مشروع السياسة المساهماتية للدولة؛

- مواصلة إعداد مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإصلاح؛

عبر ترشيد تدبير الموارد المرصدة، وإدراج قاعدة ميزانية تتركز على هدف استدامة متوسط الأجل.

• مواصلة تنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي لاسيما من خلال:

- إصلاح الضريبة على الدخل لاسيما من خال توضيح بعض أنظمة فرض الضريبة على الدخل؛

- مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة من أجل دعم القدرة الشرائية للأسر والتخفيف من آثار التضخم؛

- ترشيد التحفيزات الجبائية وفق المعايير الدولية للحكامة الجبائية الجيدة؛

- تعزيز إجراءات إدماج القطاع غير المهيكل ومحاربة الغش والتهرب الضريبي،

• استعادة التوازن الميزانياتي

- ترشيد النفقات من خلال ضبط نفقات التسيير وتحسين نجاعة الاستثمار العمومي؛

- مواصلة جهود تعبئة الموارد من خلال تحصيل الموارد الجبائية والجمركية وتحسين مردودية المحفظة ومداخيل الملك الخاص للدولة.

المصدر: مديرية الميزانية

- إطلاق دراسات إعادة التموقع الاستراتيجي بهدف تحديد نطاق تدخل الشركات المساهمة المستقبلية وعلاقات كل منها مع منظومتها؛

- مواصلة إشراف «الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية» على عمليات إعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

• مواصلة تنزيل خارطة الطريق 2022-2025 المتعلقة بالطابع الرسمي للأمازيغية، التي تهدف إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وتعميم استعمالها في كافة مناحي الحياة العمومية.

المحور الرابع: المحافظة على استدامة المالية العمومية:

يهدف توفير الهوامش المالية اللازمة لمواصلة مختلف أورش التنمية، مع الحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي تهدف مجموعة من الإصلاحات إلى المحافظة على مسار استدامة المالية العمومية، والتي تشمل على وجه الخصوص:

• إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية الذي يهدف إلى توسيع مجال تطبيق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات، وتعزيز استدامة المالية العمومية

# قانون مالية 2025 في أرقام

## فرضيات قانون المالية لسنة 2024

نسبة نمو الناتج الداخلي الخام	4,6%
نسبة عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام دون احتساب عائدات الخوصصة	3,5%
متوسط سعر غاز البوتان (للطن)	\$ 500
نسبة التضخم	2%

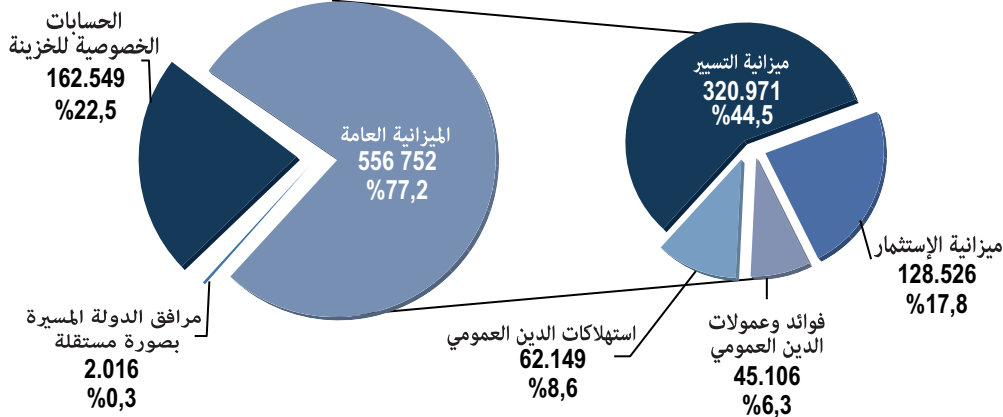
## نفقات ميزانية الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي لتكاليف ميزانية الدولة برسم السنة المالية 2025 بـ 721.317.657.000 درهما بما فيها 9.668.342.000 درهم برسم النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات الإرجاعات الضريبية، مقابل 638.298.179.000 درهما برسم قانون المالية لسنة المالية 2024، أي بزيادة قدرها 83.019.478.000 درهم أو 13,01%.

## تطور نفقات ميزانية الدولة برسم الفترة 2024-2025 (بملايين الدرهم وبالاحصنة)

المعطيات	قانون مالية 2024		قانون مالية 2025		التغييرات المطلقة	التغييرات %
	2024	2025	2024	2025		
الميزانية العامة	498 164,311	556 752,139	58 587,828	11,76%		
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	2 032,410	2 016,497	-15,913	-0,78%		
الحسابات الخصوصية للخزينة	138 101,458	162 549,021	24 447,563	17,70%		
المجموع	638 298,179	721 317,657	83 019,478	13,01%		

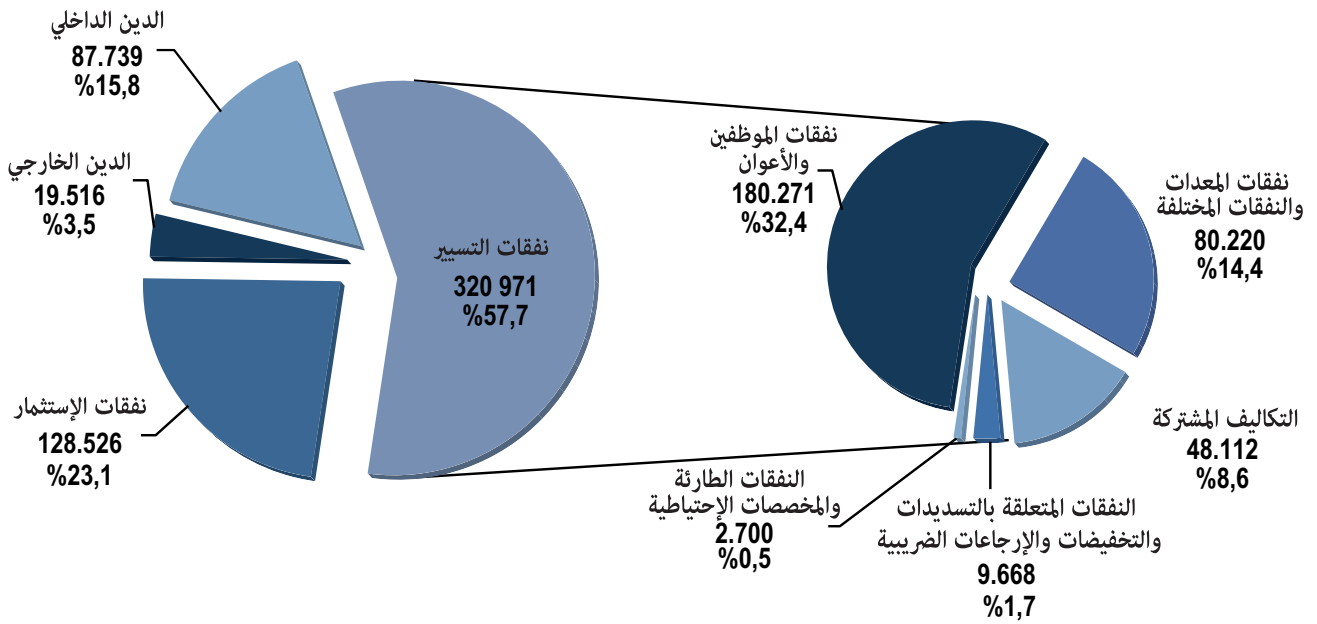
## بنية تحملات ميزانية الدولة برسم قانون المالية 2025 (بملايين الدرهم)



تطور نفقات الميزانية العامة خلال الفترة 2024-2025 (بملايين الدرهم)

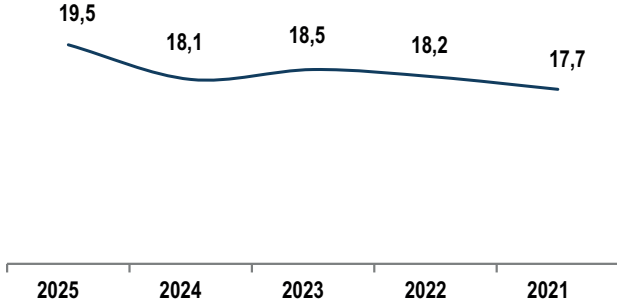
الحصة من المجموع	التغيرات النسبية	التغيرات المطلقة	قانون المالية 2025	قانون المالية 2024	
					نفقات التسيير:
%32,38	%11,54	18 647,34	180 270,68	161 623,35	نفقات الموظفين
%14,41	%12,73	9 061,84	80 220,12	71 158,29	نفقات المعدات و النفقات المختلفة
%8,64	%38,17	13 292,00	48 112,00	34 820,00	التكاليف المشتركة
%1,74	%0,45	43,24	9 668,34	9 625,10	النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية
%0,48	%22,73	500,00	2 700,00	2 200,00	النفقات الطارئة و المخصصات الاحتياطية
<b>%57,65</b>	<b>%14,87</b>	<b>41 544,42</b>	<b>320 971,15</b>	<b>279 426,73</b>	<b>مجموع نفقات التسيير</b>
<b>%23,09</b>	<b>%8,82</b>	<b>10 418,01</b>	<b>128 526,36</b>	<b>118 108,35</b>	<b>نفقات الاستثمار</b>
<b>%80,74</b>	<b>%13,07</b>	<b>51 962,43</b>	<b>449 497,51</b>	<b>397 535,08</b>	<b>مجموع نفقات الميزانية العامة (بدون احتساب الدين)</b>
					نفقات الدين العمومي :
%3,51	%-32,99	-9 606,92	19 516,00	29 122,92	الدين الخارجي
%15,76	%22,70	16 232,32	87 738,63	71 506,31	الدين الداخلي
<b>%19,26</b>	<b>%6,58</b>	<b>6 625,40</b>	<b>107 254,63</b>	<b>100 629,23</b>	<b>مجموع نفقات الدين العمومي</b>
<b>%100,00</b>	<b>%11,76</b>	<b>58 587,83</b>	<b>556 752,14</b>	<b>498 164,31</b>	<b>مجموع نفقات الميزانية العامة</b>

توزيع نفقات الميزانية العامة برسم قانون المالية 2025 (بملايين الدرهم)

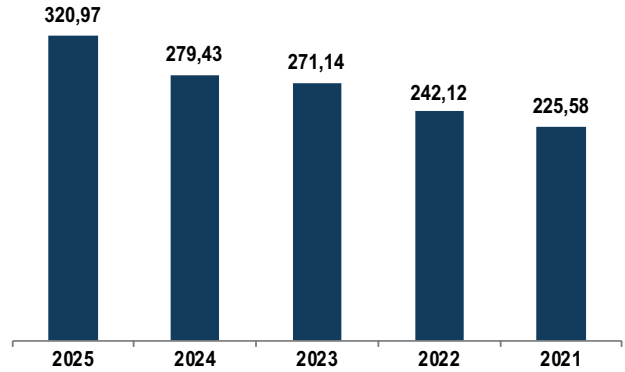


## تطور ميزانية التسيير

تطور ميزانية التسيير مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)



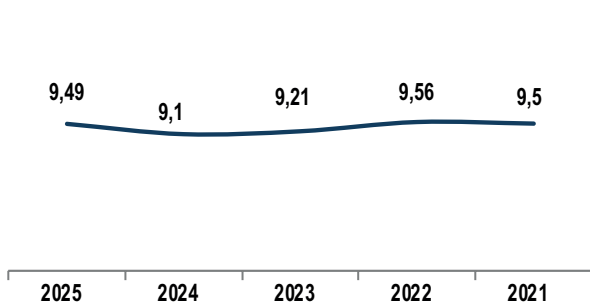
تطور ميزانية التسيير (بملايير الدرهم)



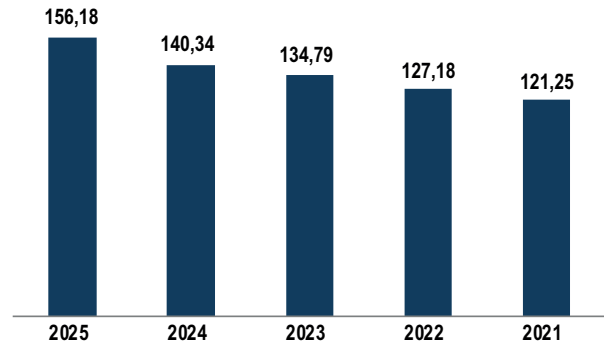
## تطور كتلة الأجور

استقرت نسبة حصة نفقات الموظفين من الناتج الداخلي الخام عند حوالي 9,5% (دون احتساب مساهمات الدولة برسم التقاعد وأنظمة الاحتياط الاجتماعي)، علما أن هذه النفقات لا تزال تحتل المرتبة الأولى ضمن النفقات العمومية، حيث تمثل ما يناهز 28,05% من الميزانية العامة برسم سنة 2025.

تطور نفقات الموظفين (\*) مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)



تطور نفقات الموظفين (\*) (بملايير الدراهم)

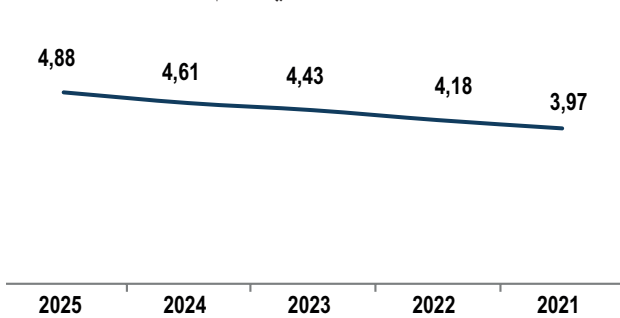


(\*) دون احتساب مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد والتي بلغت ما يناهز 21,28 مليار درهم و 24,09 مليار درهم سنتي 2024 و 2025 على التوالي.

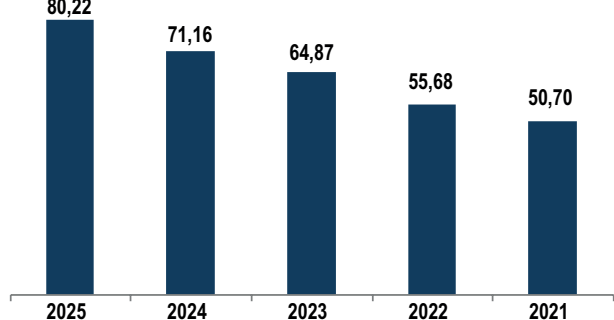
## نفقات المعدات والنفقات المختلفة

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة 80.220.124.000 درهم سنة 2025، مقابل 71.158.286.000 درهم برسم قانون المالية للسنة المالية 2024، أي بزيادة قدرها 12,73%.

تطور نفقات المعدات و النفقات المختلفة مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)



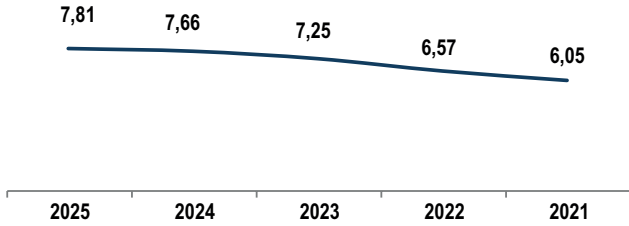
تطور نفقات المعدات والنفقات المختلفة (بملايير الدراهم)



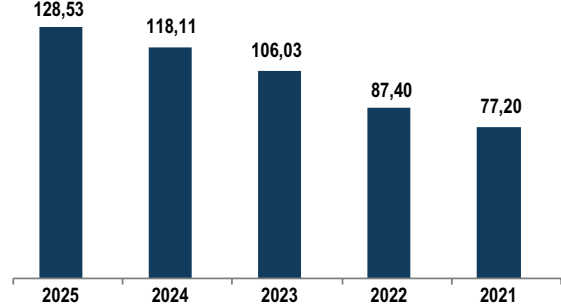
## نفقات الاستثمار

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة، برسم السنة المالية 2025، والمتعلقة بنفقات الاستثمار 128,53 مليار درهم مقابل 118,11 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2024، أي بارتفاع قدره 8,82%.

تطور نفقات الإستثمار للميزانية العامة مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)



تطور نفقات الإستثمار للميزانية العامة (بملايير الدراهم)



وتضاف إلى هذه الاعتمادات :

- اعتمادات الالتزام للسنة المالية 2025 والسنوات التي تليها والبالغة 71,01 مليار درهم؛
  - اعتمادات الأداء المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانون المالية للسنة المالية 2024، والتي لم يصدر الأمر بأدائها إلى متم 2024 والمقدر مبلغها المتوقع ب 12 مليار درهم.
- وبهذا سيصل مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الوزارات والمؤسسات والمتعلقة بنفقات الاستثمار إلى 211,54 مليار درهم، برسم سنة 2025.

## تطور نفقات الدين العمومي

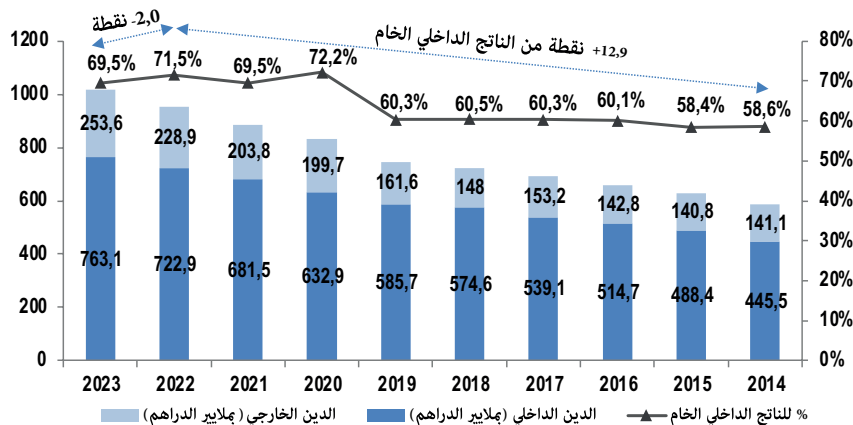
قدرت نفقات الدين العمومي بـ 107.254.634.000 درهم برسم سنة 2025.

توزيع نفقات الدين العمومي برسم قوانين مالية 2024 و 2025 (بملايين الدرهم)

التغيرات	قانون المالية 2025	قانون المالية 2024	السنة	التغيرات	
				النسبية	المطلقة
	19 516,00	29 122,92	الدين الخارجي	-32,99%	-9 606,92
	87 738,63	71 506,31	الدين الداخلي	22,70%	16 232,32
	107 254,63	100 629,23	المجموع	6,58%	6 625,40

بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، فقد عرف حجم دين الخزينة انخفاضا قدره 2,0 نقطة مئوية، ليستقر في حدود 69,5% نهاية سنة 2023 مقابل 71,5% نهاية عام 2022. فيما بلغ مؤشر المديونية الداخلية 52,2% من الناتج الداخلي الإجمالي و17,3% بالنسبة للمديونية الخارجية مقابل 54,3% و17,2% متم سنة 2022 على التوالي.

تطور دين الخزينة خلال الفترة الممتدة بين 2014 و 2023



## موارد ميزانية الدولة

يبلغ مجموع موارد ميزانية الدولة برسم السنة المالية 2025 ما قدره 657.802.945.000 درهم، مقابل 574.552.394.000 درهم برسم قانون المالية للسنة المالية 2024 أي بارتفاع قدره 14,49%.

توزيع موارد ميزانية الدولة برسم قوانين مالية 2024 و2025 (بملايين الدرهم)

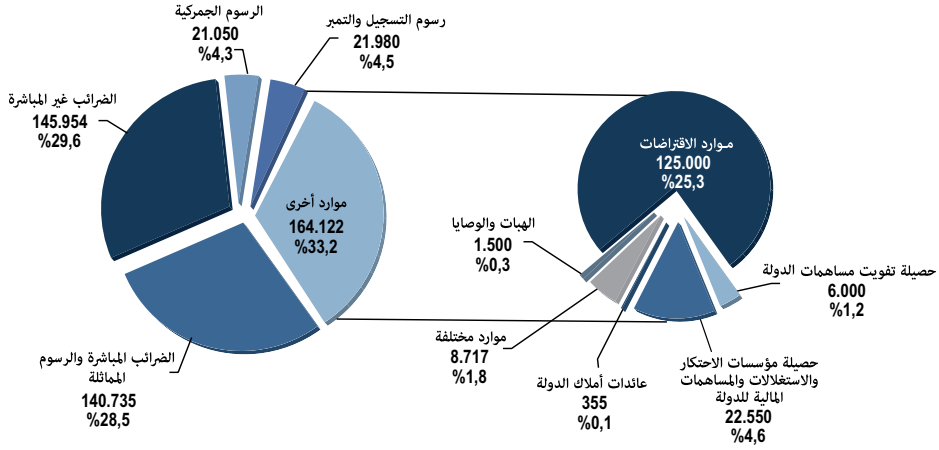
التغيرات المطلقة	التغيرات %	قانون المالية 2025	قانون المالية 2024	السنة
59 106,136	13,60%	493 840,710	434 734,574	الميزانية العامة
-15,913	-0,78%	2 016,497	2 032,410	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
24 160,328	17,53%	161 945,738	137 785,410	الحسابات الخصوصية للخزينة
<b>83 250,551</b>	<b>14,49%</b>	<b>657 802,945</b>	<b>574 552,394</b>	<b>المجموع</b>

ويبلغ مجموع الموارد العادية للميزانية العامة المتوقعة برسم السنة المالية 2025 ما قدره 368.840.710.000 درهم، مقابل 311.324.574.000 برسم قانون المالية للسنة المالية 2024، أي بزيادة قدرها 18,47%.

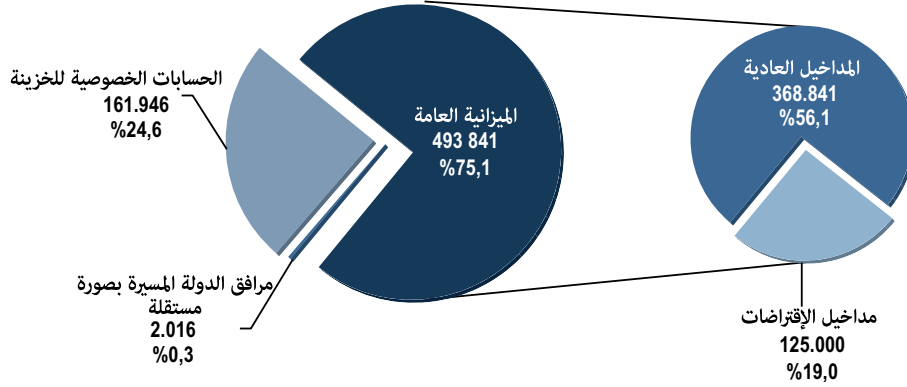
تطور توقعات موارد الميزانية العامة (بملايين الدرهم)

بيان الموارد	قانون المالية 2024	قانون المالية 2025	التغيرات المطلقة	التغيرات النسبية	الحصة في المجموع
<b>1 - الموارد الجبائية</b>					
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	117 075,92	140 735,18	23 659,26	20,21%	28,50%
الضرائب غير المباشرة	128 312,54	145 953,71	17 641,16	13,75%	29,55%
الرسوم الجمركية	15 512,06	21 050,42	5 538,36	35,70%	4,26%
رسوم التسجيل والتمبر	19 495,16	21 979,67	2 484,51	12,74%	4,45%
<b>مجموع الموارد الجبائية</b>	<b>280 395,68</b>	<b>329 718,97</b>	<b>49 323,29</b>	<b>17,59%</b>	<b>66,77%</b>
<b>2 - الموارد غير الجبائية</b>					
حصيلة تفويت مساهمات الدولة	5 000,00	6 000,00	1 000,00	20,00%	1,21%
حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	19 480,00	22 550,31	3 070,31	15,76%	4,57%
عائدات أملاك الدولة	354,50	354,50	0,00	0,00%	0,07%
موارد مختلفة	4 594,39	8 716,93	4 122,54	89,73%	1,77%
موارد الهيئات والوصايا	1 500,00	1 500,00	0,00	0,00%	0,30%
<b>مجموع الموارد غير الجبائية</b>	<b>30 928,89</b>	<b>39 121,74</b>	<b>8 192,85</b>	<b>26,49%</b>	<b>7,92%</b>
<b>المداخيل العادية (2+1)</b>	<b>311 324,57</b>	<b>368 840,71</b>	<b>57 516,14</b>	<b>18,47%</b>	<b>74,69%</b>
<b>3 - موارد الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل</b>					
موارد الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل	123 410,00	125 000,00	1 590,00	1,29%	25,31%
<b>مجموع موارد الميزانية العامة</b>	<b>434 734,57</b>	<b>493 840,71</b>	<b>59 106,14</b>	<b>13,60%</b>	<b>100%</b>

### بنية موارد الميزانية العامة برسم قانون المالية لسنة 2025 (بملايين الدرهم)

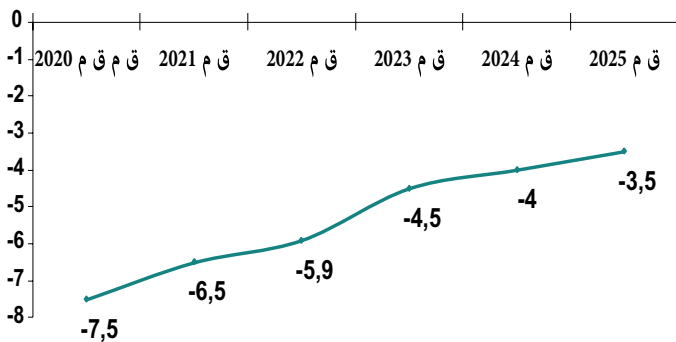


### بنية موارد ميزانية الدولة برسم قانون المالية لسنة 2025 (بملايين الدرهم)



في هذا السياق، ستعمل الحكومة خلال سنة 2025 على ترشيد النفقات العمومية من جهة، وعلى تعزيز تعبئة موارد الدولة من جهة أخرى، لاسيما عبر مواصلة تنزيل الإصلاح الجبائي وتطوير التمويلات المبتكرة وعقلنة تدبير المحفظة العمومية، وكذا تنزيل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وفق التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة، وذلك بالموازاة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز دينامية الاستثمارات العمومية والخاصة.

تطور نسبة العجز الميزانياتي المتوقع مقارنة مع الناتج الداخلي الخام (دون احتساب مداخيل الخصوصية) برسم قوانين المالية في الفترة 2025-2020



المصدر: مديرية الميزانية

### تطور نسبة العجز الميزانياتي مقارنة مع الناتج الداخلي الخام في الفترة 2025-2020

عرف عجز الميزانية تفاقماً كبيراً سنة 2020 ليلبغ 7,5% من الناتج الداخلي الخام، تحت تأثير ارتفاع النفقات الاستثنائية للحد من آثار الأزمة الصحية لكوفيد-19 والانخفاض الكبير في الموارد العادية المرتبط بانكماش النشاط الاقتصادي على غرار مختلف دول العالم.

وابتداء من سنة 2021، حرصت الحكومة على التحكم في مسار عجز الميزانية، الذي انخفض من 7,5% في سنة 2020 إلى 4,5% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2023، وذلك على الرغم من الجهود الميزانياتية المبذولة للحد من تداعيات الأزمة الصحية لكوفيد-19، والتخفيف من أثر ارتفاع أسعار المواد الأولية لدعم القدرة الشرائية للأسر وقطاعات محددة من الاقتصاد (النقل، السياحة، الفلاحة)، وكذا تعزيز الاقتصاد والمقاولة، فضلاً عن إطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية (الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم).

ومن المتوقع أن يتقلص العجز الميزانياتي خلال سنة 2024 ليصل إلى 4% من الناتج الداخلي الخام، مسجلاً بذلك تحسناً ملحوظاً بنحو 0,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام، مقارنة مع سنة 2023. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى الأداء الجيد للموارد الجبائية.

# توطيد دينامية استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية في جهود الاستثمار العمومي

يصل حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المبرمجة برسم السنة المالية 2025 إلى 137,7 مليار درهم، أي بنسبة 41% من إجمالي توقعات الإستثمار العمومي البالغ حوالي 340 مليار درهم. تندرج هذه الدينامية في إطار رؤية استراتيجية هدفها إرساء تنمية جهوية متوازنة وتوجيه الجهود الاستثمارية للأوراش المهمة والبرامج القطاعية كالطاقة والمعادن والماء والبيئة والبنية التحتية والمواصلات بالإضافة للإستجابة للأولويات الإجتماعية خاصة منها الصحة والتعليم والتربية والتكوين.

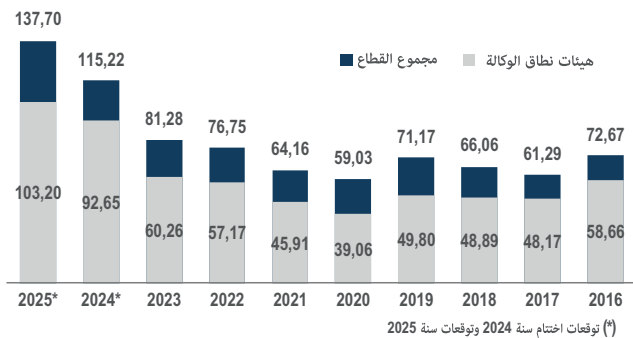
وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 60% من استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المبرمجة برسم سنة 2025، سيتم إنجازها من طرف الهيئات التالية: المجمع الشريف للفوسفاط (45 مليار درهم)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (13,79 مليار درهم)، والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (7,52 مليار درهم)، ومجموعة التهيئة العمران (6,43 مليار درهم)، والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (5,9 مليار درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (4,89 مليار درهم). وتمثل توقعات هذه الهيئات لوحدها ما يقارب 61% من إجمالي توقعات استثمار القطاع.

وبرسم سنة 2023، حققت المؤسسات والمقاولات العمومية حجم استثمار إجمالي قدره 81,29 مليار درهم، أي بتحسن قدره زائد 4,53 مليار درهم (زائد 6%) مقارنة بإنجازات سنة 2022. وتم تحقيق هذا المستوى من أداء المؤسسات والمقاولات العمومية على وجه الخصوص، بفضل الإنجازات التي حققها المجمع الشريف للفوسفاط (27,4 مليار درهم)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (6,82 مليار درهم)، والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (6,06 مليار درهم)، ومجموعة التهيئة العمران (4,55 مليار درهم)، وشركة الرباط الجهة للتهيئة (3,75 مليار درهم)، ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (3,42 مليار درهم)، والوكالات المستقلة لتوزيع الماء (2,5 مليار درهم). وتستحوذ هذه المؤسسات والمقاولات العمومية، لوحدها، على أكثر من 67% من إجمالي استثمارات القطاع برسم سنة 2023.

يبلغ إجمالي استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المبرمجة برسم السنة المالية 2025 ما قدره 137,7 مليار درهم، وهو ما يمثل 41% من إجمالي توقعات الاستثمار العمومي (حوالي 340 مليار درهم). وتتوزع هذه الاستثمارات بنسبة 75% كحصة للمؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لنطاق الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية (103,2 مليار درهم) و25% بالنسبة للهيئات الأخرى ذات الطابع غير التجاري (34,5 مليار درهم).

وعرفت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث انتقلت من 71,17 مليار درهم سنة 2019 إلى 81,28 مليار درهم سنة 2023، ومن المرتقب أن تبلغ 115,22 مليار درهم برسم سنة 2024.

استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بين سنتي 2016 و2024 بمليار درهم



الاقتصاد في استعمال الموارد المائية، وذلك طبقاً للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2024 الذي دعا إلى تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 الذي تبلغ ميزانيته الإجمالية 143 مليار درهم.

ويجب التذكير أنه بالنظر إلى تنوع مكونات المحفظة العمومية التي تهم جميع القطاعات، وكذا إلى الحضور البارز للمؤسسات والمقاولات العمومية على المستوى الترابي، فإنها تساهم بشكل فعال في تنزيل السياسات القطاعية المختلفة وتعزيز قرب الخدمات العمومية وتحسين توزيع وانسجام تدخلاتها على مستوى كافة التراب الوطني.

وهكذا، فعلى الصعيد القطاعي، يعكس تنوع أنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية، قدرتها على التدخل في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، حيث أنها متواجدة في مجالات متنوعة مثل البنية التحتية والطاقة والمياه والفلاحة والصيد البحري والتعليم والتكوين المهني والصحة والسياحة والصناعة والنمو الاقتصادي والخدمات المالية، مما يسمح لها بدعم النمو الاقتصادي والاستجابة للأولويات الاجتماعية الوطنية.

علاوة على ذلك، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل متزايد على تطوير تواجدها وإشعاعها الدولي، بحيث تساهم العديد منها في ترسيخ مكانة المغرب كقطب اقتصادي ومالي موجه أساساً نحو إفريقيا. وتتمثل هذه الاستراتيجية بشكل خاص في قطاعات رئيسية مثل المعادن والبنية التحتية والإسكان والسياحة والاتصالات والطاقة، حيث تشارك المؤسسات والمقاولات العمومية المغربية بفعالية في تنمية الدول الأفريقية الشريكة. وهكذا، فإن 18% من المقاولات التابعة للمؤسسات والمقاولات العمومية تنشط خارج المغرب، منها 20% تتواجد بإفريقيا، نظراً للفرص الهامة التي توفرها هذه القارة، التي تعرف تطوراً تنموي متواصل.

وبالرغم من التمرکز الهام للمحفظة العمومية بجهتين رئيسيتين (الرباط -سلا-القنيطرة والدار البيضاء -سطات) بنسبة تصل إلى 53% من إجمالي المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن العديد من الهيئات المتواجدة بهاتين الجهتين تمارس أنشطتها بالعديد من الجهات أو في مجمل التراب الوطني، مما يمكن من ضمان تغطية جغرافية واسعة واستجابة متناسقة ومتلائمة مع احتياجات مختلف الجهات.

أما بخصوص سنة 2024، فمن المرتقب أن يبلغ حجم الاستثمارات ما قدره 115,22 مليار درهم، أي بنسبة إنجاز 87% مقارنة بالتوقعات المحيئة للاستثمارات.

وجدير بالذكر أن المؤسسات والمقاولات العمومية تلعب دوراً أساسياً من خلال مساهمتها في تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية، وعلى وجه الخصوص، تنفيذ برامج تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات العمومية بجودة عالية وبأسعار تنافسية، ومن ثم الإسهام في الجهود المبذولة لتسريع دينامية تحول اقتصاد البلاد وتعزيز التواصل وكذا القدرة التنافسية للنسيج الإنتاجي.

وهكذا، تشكل الأوراش المهيكلة التي تضطلع بها المؤسسات والمقاولات العمومية حجر الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، خاصة عبر رفع نسبة اللوجية للكهرباء والماء الصالح للشرب وتحلية مياه البحر وتصفية المياه العادمة والربط بين الأحواض المائية وتوسيع مساحات السقي الموضعي، إلى جانب تعميم التمدرس والعرض الصحي والتغطية الاجتماعية، فضلاً عن التطور الملموس في مجال توسيع البنيات التحتية التي ساهمت بشكل كبير في تعزيز شبكة النقل وتنافسية الاقتصاد (الطرق والطرق) السيارة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، إلخ).

وطبقاً لأولويات مشروع قانون المالية لسنة 2025 التي ترمي على الخصوص إلى توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، فإن المشاريع المبرمجة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2025 والسنوات المقبلة تهدف إلى تعزيز البنية التحتية للربط الجهوي في إطار المشاريع المرتبطة بالتحضير لاحتضان المملكة لتظاهرة كأس العالم 2030 خاصة من خلال تشييد وتجهيز المنشآت الرياضية وتزويد المدن المستضيفة للفعاليات الرياضية بالبنية التحتية للنقل، وذلك ضمن الآجال المحددة ووفق المعايير المطلوبة.

وتضم هذه البرامج أيضاً مواصلة توسيع شبكة الطرق وتثنية الطرق الوطنية والطرق السيارة وتمديد شبكة السكك الحديدية، وكذلك مواصلة أشغال التوسعة والرفع من سعة البنية التحتية للموانئ والمطارات.

ومن جهة أخرى، ومن أجل الحد من آثار وضعية الجفاف التي تعرفها بلادنا ولتخفيف الضغط على الموارد المائية، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية تقوم بتكثيف وتوجيه برامجها نحو تحيين وتنزيل استراتيجية الماء وتوسيع شبكات الربط بالماء الصالح للشرب والسقي والرفع من جودتها وتعزيز

تخص جهات درعة - تافيلالت (6,2%) والعيون - الساقية - الحمراء (4,7%) والشرق (4,7%) وسوس - ماسة (3,7%) وكلميم - واد نون (1,6%) والداخلة - وادي الذهب (0,8%)، في حين تخص 78% من هذه الاستثمارات (107,7 مليار درهم) جهات الدار البيضاء - سطات (32%) والرباط - سلا - القنيطرة (13,8%) ومراكش - أسفي (14,3%) وطنجة - تطوان - الحسيمة (7,2%) وبني ملال - خنيفرة (5,3%) وفاس - مكناس (5,8%).

ويبين التوزيع الجهوي للمؤسسات والمقاولات العمومية تموقعها العميق على المستوى الترابي، حيث تشارك 62% من هيئات المحفظة العمومية في تنفيذ برامج تنموية على المستوى الترابي، مما يمكنها من الاستجابة بشكل فعال للاحتياجات المحلية ومواكبة المشاريع الكبرى للتنمية الترابية.

ويبرز تحليل التوزيع الجهوي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المتوقعة لسنة 2025 أن حوالي 22% (حوالي 30 مليار درهم) من هذه الاستثمارات

### التوزيع الجهوي لتوقعات استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنتي 2024 و 2025 (بالحصة و بمليون درهم)

الجهة	2024		2025	
	المبلغ (مليون درهم)	الحصة	المبلغ (مليون درهم)	الحصة
الدار البيضاء - سطات	41 869	31,7%	44 012	32,0%
الرباط - سلا - القنيطرة	19 665	14,9%	18 995	13,8%
مراكش - أسفي	19 329	14,6%	19 648	14,3%
طنجة - تطوان - الحسيمة	10 391	7,9%	9 862	7,2%
الشرق	8 395	6,4%	6 503	4,7%
بني ملال - خنيفرة	7 175	5,4%	7 254	5,3%
العيون - الساقية - الحمراء	6 063	4,6%	6 459	4,7%
فاس - مكناس	5 578	4,2%	7 940	5,8%
سوس - ماسة	4 230	3,2%	5 126	3,7%
درعة - تافيلالت	6 218	4,7%	8 495	6,2%
كلميم - واد نون	2 141	1,6%	2 260	1,6%
الداخلة - وادي الذهب	1 015	0,8%	1 146	0,8%
المجموع	132 067	100%	137 700	100%

المصدر: مديرية المنشآت العامة والخصوصية

## التدابير الجبائية الجديدة لسنة 2025

تهدف التدابير الجبائية الجديدة لسنة 2025، التي تندرج في إطار مواصلة الإصلاح الضريبي، إلى تخفيف العبء الضريبي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وكذا تعزيز العدالة الجبائية ودعم القدرة التنافسية للشركات، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار ومكافحة الغش الضريبي.

على الدخل. كما تم الرفع من الحد الأدنى للأجر الخاضع للضريبة من 3000 درهم إلى 6000 درهم شهرياً.

فيما يخص المتقاعدين، تم إدراج تدبير مهم يتعلق بالإعفاء من الضريبة على الدخل برسم معاشات التقاعد والإيرادات العمرية ابتداءً من سنة 2026، مع تخفيض نسبته ب 50%، تم تطبيقه اعتباراً من سنة 2025. ويشكل هذا التدبير خطوة هامة في مسار الإصلاح الحالي لأنظمة التقاعد، بهدف تحسين جودة حياة المتقاعدين.

من جهة أخرى، تم توسيع الإعفاء الضريبي المتعلق بالمتدربين ليشمل جميع الأصناف، سواء كانوا حاملي شهادات أم لا، كما تم تقليص مدة الاستفادة من الإعفاء إلى 12 شهراً. ويستفيد المتدربون الذين يتم توظيفهم في إطار عقد شغل غير محدد المدة من إعفاء مدته 24 شهراً على الأجر الإجمالي الشهري في حدود عشرة آلاف درهم.

علاوة على ذلك، تم منح أصحاب الدخل العقاري الحق في اختيار فرض الضريبة وفق السعر الإبرائي المحدد في 20%، مع إعفائهم من التصريح السنوي بالإيرادات المعنية بهدف تبسيط المسطرة الجبائية المتعلقة بهم.

كما تم اتخاذ تدبير جديد مهم يخص مكاسب ألعاب الحظ عبر الإنترنت ذات المنشأ الأجنبي، التي أصبحت خاضعة للحجز من المنبع بنسبة 30%، بالإضافة إلى إقرار مساهمة اجتماعية للتضامن على أرباح منشآت ألعاب الحظ تقدر نسبتها ب 2%.

في المجال العقاري، تم إدراج توضيح مهم يتعلق بالمعاملة الضريبية في حالة نزاع الملكية وجميع التحويلات القضائية للملكية، التي أصبحت خاضعة للحجز من المنبع لتبسيط الإجراءات.

يندرج قانون المالية لسنة 2025 في إطار مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي تم الشروع فيها منذ بداية تفعيل أهداف القانون المتعلق بالإصلاح الجبائي والمنبثق عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبائيات المنعقدة سنة 2019.

وتهم التدابير الجبائية المدرجة في هذا القانون بشكل رئيسي الضريبة على الدخل، والضريبة على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة، والتدابير المشتركة، وواجبات التسجيل، والرسم الخاص المفروض على الإسمنت.

### الضريبة على الدخل

عرفت الضريبة على الدخل إصلاحات مهمة في إطار قانون مالية 2025. وتهدف هذه الإصلاحات بشكل أساسي إلى تخفيف العبء الضريبي على الملزمين وتعزيز قدرتهم الشرائية.

وبالتالي، فقد مكنت مراجعة الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل من تخفيض الضرائب بشكل ملحوظ على العديد من المواطنين، حيث تم رفع الحد الأدنى للإعفاء إلى 40.000 درهم مقابل 30.000 درهم سابقاً. كما تم توسيع الشرائح الأخرى وتخفيض أسعارها، حيث تم خفض السعر الهامشي لجدول الضريبة على الدخل من 38% إلى 37%. وشكلت هذه التغييرات خطوة إلى الأمام نحو نظام جبائي أكثر عدالة وملاءمة.

وموازاة مع مراجعة جدول الضريبة على الدخل، تم تخفيض الضريبة برسم الأعباء العائلية التي انتقلت من 360 إلى 500 درهم عن كل شخص يعوله الخاضع للضريبة، مع رفع الحد الأقصى السنوي إلى 3.000 درهم، مما سيسمح لعدد كبير من الموظفين (حوالي 80%) من الاستفادة من الإعفاء بالكامل من الضريبة

## الضريبة على الشركات

عرفت الضريبة على الشركات إصلاحًا كبيرًا تم إدراجه في إطار قانون المالية لسنة 2023، مما شكل نقطة تحول حاسمة في تحديث الإطار الجبائي للمقاولات. كان الهدف من هذا الإصلاح تدعيم العدالة الجبائية وتطوير الشفافية وجعل النظام الجبائي أكثر جاذبية مع دعم القدرة التنافسية للشركات.

وفي إطار مواصلة هذا الإصلاح، قدم قانون مالية 2025 تعديلات جديدة تهدف إلى تعزيز مكتسبات الإصلاح السابق وكذا للاستجابة لتطلعات الفاعلين الاقتصاديين، موازاة مع التوجهات الاستراتيجية الكبرى للتطور الوطني.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى التعديلات الهامة التي تم إدخالها على عمليات إعادة هيكلة مجموعات الشركات، حيث أحدثت هذه الإصلاحات تغييرات هيكلية، من بينها ملاءمة عتبة حصة امتلاك رأسمال الشركات أعضاء المجموعة من قبل «الشركة الأم».

وقد تم الآن تحديد هذه العتبة عند الثلثين بدلاً من 80%. ويهدف هذا التدبير الجديد إلى تسهيل إعادة هيكلة الشركات وتشجيع المزيد من المرونة لمجموعات الشركات التي ترغب في تحسين تنظيمها مع احترام المعايير الجبائية.

كما تم إدراج إمكانية تقييم المستعقرات المحولة بين أعضاء نفس مجموعة الشركات بقيمتها الصافية المحاسبية. ويعمل هذا الإجراء على تبسيط عمليات التحويل داخل المجموعات مع الحرص على ضمان التدبير العادل والمنصف في تتبع الأصول المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى توضيح مفهوم «تحويل المستعقرات» الذي تم تحديده في المستقبل بدقة على أنه المساهمة مقابل منح السندات. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الشفافية والأمن القانوني للمعاملات داخل مجموعات الشركات. وهو ما يسمح للشركات بالاستفادة من معاملة ضريبية أكثر مرونة وملاءمة أثناء عمليات إعادة الهيكلة.

وترمي هذه التدابير، رغم أنها تقنية، إلى دعم الجهود المبذولة لعصرنة وتنافسية اقتصادنا، ومواكبة الشركات في تحويلها وتكيفها مع تحديات الغد. كما تشهد على الالتزام بتوفير بيئة ضريبية جذابة ومتطورة، تفضي إلى الاستثمار والنمو المستدام.

## الضريبة على القيمة المضافة

تواصل الضريبة على القيمة المضافة كذلك دينامية عصرنتها من خلال التدابير المنصوص عليها بقانون

المالية لسنة 2025. وقد عمل هذا الأخير على إدراج مقتضيات ترمي إلى مواءمة وتبسيط هذه الضريبة بهدف تعزيز فعاليتها وملاءمتها مع التحديات المعاصرة. وهذا التطور من شأنه كذلك التخفيف من المساطر على الشركات مع تعزيز الشفافية.

وبالتالي، وفي إطار المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية، تم إجراء تعديلات على القواعد المتعلقة بتقديم الخدمات عن بعد. يتمثل التدبير الأول في إلغاء نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على الخدمات المقدمة عن بعد للمقيمين في المغرب بصفة عرضية، ومن ثمة، ستستحق الضريبة على القيمة المضافة في بلد الإقامة المعتادة للزبون.

علاوة على ذلك، تم تحديد معايير الإقامة الضريبية في المغرب، مما يسهل التعرف على الزبناء المغاربة من قبل مقدمي الخدمات عن بعد غير المقيمين. كما تم تعديل وتيرة الإقرار بالضريبة على القيمة المضافة، حيث يتعين على مقدمي الخدمات غير المقيمين تقديم هذا الإقرار بشكل ربع سنوي عبر المنصة الإلكترونية، بدلاً من الشهري كما كان سابقاً.

بالإضافة إلى ذلك، عمل قانون المالية لسنة 2025 على تمديد الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المنصوص عليه بالنسبة للسلع التجهيزية المخصصة للتعليم الخاص أو التكوين المهني، شريطة أن تكون مقيدة في حساب الأصول الثابتة وتم شراؤها من قبل الشركات العقارية أو هيئات التوظيف الجماعي العقاري (O.P.C.I.). ويجب استخدام هذه السلع في مشاريع بناء مؤسسات التعليم الخاص أو التكوين المهني. كما يجب على الشركات العقارية أو هيئات التوظيف الجماعي العقاري (O.P.C.I.) الالتزام بالإجراءات القانونية والالتزام بالاحتفاظ بالأصول المكتسبة بموجب نفس الشروط المفروضة على المؤسسات التعليمية أو المهنية.

موازاة مع ذلك، عمل قانون المالية لسنة 2025 على تأكيد الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المطبق على إيجار المحلات غير المجهزة، التي تم شراؤها أو بناؤها من قبل الشركات العقارية أو هيئات التوظيف الجماعي العقاري (O.P.C.I.)، عندما تكون هذه المحلات معدة خصيصاً لاستقبال مشاريع المؤسسات التعليمية أو المهنية.

## تدابير مشتركة

يتضمن قانون المالية لسنة 2025 أيضاً إصلاحات جوهرية تتعلق بفرض الضرائب على الشركات والإجراءات الجبائية وكذا التزامات الخاضعين للضريبة.

في المستقبل معالجة الطعون المتعلقة بالدخول والمكاسب المختلفة الهادفة للحصول على ربح، والتي لا تندرج ضمن أصناف ضريبية أخرى، خاصة المكاسب الناتجة عن ألعاب الحظ عبر الأنترنت ذات المنشأ الأجنبي، وكذا الدخول غير المبرر مصدرها، والتي تم التعرف عليها عند فحص الوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة.

### رسوم التسجيل

فيما يخص واجبات التسجيل، فقد تم إدراج العديد من التبسيطات والتوضيحات المهمة. ونخص بالذكر تحديد عقود الإيجار التي تفوق مدتها 10 سنوات وضبط أساس الضريبة حسب مدة عقد الكراء.

كما يتعين على الموثقين وغيرهم من المهنيين الامتثال لمتطلبات جديدة تتعلق بالإرسال الإلكتروني للعقود، تحت طائلة عقوبات مالية. وتهدف هذه التعديلات إلى تعزيز شفافية المعاملات وضمان الامتثال الضريبي.

بالإضافة إلى ذلك، تم منح الإعفاء من واجبات تسجيل العقود المتعلقة بتأسيس الضمانات لفائدة الإدارة الضريبية، وبالنسبة لجميع الضرائب والرسوم المنصوص عليها بالمدونة العامة للضرائب وكذا بالنسبة لعقود رفع الرهن المسلمة من لدن الإدارة الضريبية.

وأخيراً، عمل قانون المالية لسنة 2025 على توضيح واجبات التسجيل المطبقة على عمليات إعادة هيكلة مجموعات الشركات، مؤكداً على أن واجب التسجيل المحدد في 1000 درهم، يطبق على عمليات التحويل والمساهمة المحقق في إطار اعتماد نظام التحفيز على إعادة هيكلة مجموعات الشركات.

### الرسم الخاص المفروض على الأسمت

عمل قانون المالية لسنة 2025 على إدراج الرسم الخاص المفروض على الأسمت بالمدونة العامة للضرائب. ويهدف هذا الإدراج إلى تعزيز قواعد تسييره وتحصيله ومراقبته، مع توزيع المسؤوليات بشكل واضح بين المديرية العامة للضرائب ومديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة.

ويعكس هذا التدبير الرغبة في تبسيط وترشيد هذا الرسم، مع المحافظة على تخصيص الأموال المحصل عليها لفائدة «صندوق التضامن للسكن والإدماج الحضري».

المصدر: المديرية العامة للضرائب

وتندرج هذه المراجعات في إطار تعزيز الوضوح والمواءمة والفعالية في تطبيق القانون الجبائي، مع تشجيع الممارسات الجيدة والامتثال الضريبي.

ومن بين التدابير الرئيسية، نخص بالذكر إصلاح الأنظمة الجبائية المطبقة على شركات المحاصة والمجموعات ذات النفع الاقتصادي (Groupements d'Intérêt Economique). وبالتالي فإن شركات المحاصة التي تضم أكثر من خمسة شركاء أشخاصاً ذاتيين، أو تدمج شخصاً اعتبارياً، تبقى خاضعة للضريبة على الشركات. كما يتعين على هذه الشركات مسك محاسبة صارمة وتقديم وثائق تسمح بتحديد حصة الشركاء من النتائج. أما بالنسبة لمجموعات النفع الاقتصادي، فتندرجون ضمن نطاق تطبيق الضريبة على الشركات، مع توزيع الضرائب بين الأعضاء وفقاً لحصتهم من النتائج. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إدراج حصة النتائج المتعلقة بمجموعات النفع الاقتصادي المخصصة للأشخاص الذاتيين ضمن دخولهم المهنية و/ أو الفلاحية.

وهناك تدبير آخر مهم يتعلق بتمديد الأجل إلى غاية 2030 للاستفادة من الخصم البالغ 70% يطبق على صافي زائد القيمة الطويل الأمد المحقق نتيجة تفويت عناصر الأصول الثابتة، مع إلغاء الاستثناء الذي كان يطبق على الأراضي والمباني.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل التبسيط، سيتم تقييم التطوير المبرمج المتعلق بالحجز في المنع بالنسبة لعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها، نحو سعر 10%، وفقاً لسنة التوزيع وليس بعد السنة التي يتم فيها تحقيق الأرباح.

وفيما يتعلق بتحديث الإجراءات، يمكن من الآن فصاعداً تقديم التبليغات الجبائية بطريقة إلكترونية، مع اعتراف قانوني يعادل التبليغات التقليدية.

وفيما يتعلق بالاتفاقات الودية بين الإدارة الجبائية والخاضعين للضريبة، يتم الآن توفير إطار دقيق بهدف زيادة تأمين علاقة الثقة بين الإدارة والخاضع للضريبة. فبالنسبة للاتفاقات التي تكون نهائية ولا رجعة فيها والتي يمكن إبرامها قبل صدور حكم قضائي نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به، فهي تتعلق حصرياً بعناصر واقعية.

وأخيراً، شهدت اللجان المحلية لفرض الضريبة توسعاً في نطاق اختصاصاتها، إذ سيكون بإمكانها

# المقتضيات والتدابير الجمركية الواردة في قانون مالية 2025

يقع الحفاظ على القدرة الشرائية، وتشجيع بعض الصناعات المحلية وحماتها وعقلنة وتخفيف بعض المقتضيات الجمركية في قلب التدابير الجمركية التي تم إدراجها في إطار قانون المالية للسنة المالية 2025.

## التأهيل والمصادقة

### التأهيل

- المرسوم رقم 2.24.064 الصادر في 13 من رجب 1445 (25 يناير 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة

تم بموجب المرسوم رقم 818.22.2 الصادر في 22 من ربيع الأول 1444 (19 أكتوبر 2022) وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على استيراد الأبقار الأليفة، والتي لا يقل وزنها عن 550 كيلوغرام، وذلك خلال الفترة الممتدة من 21 أكتوبر 2022 إلى 31 ديسمبر 2023 وفي حدود 200.000 رأس.

وقد تم من خلال المرسوم رقم 2.23.47 الصادر في 5 رجب 1444 (27 يناير 2023) تعديل هذا الإجراء ليشمل جميع الأبقار، بغض النظر عن وزنها، وذلك ابتداء من تاريخ 30 يناير 2023.

غير أنه نظرا لاستمرار ارتفاع أسعار لحوم الأبقار ولضمان مواصلة تموين السوق المحلي من اللحوم الحمراء، بدا من الضروري وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على فصيلة الأبقار الأليفة وذلك من 29 يناير إلى 31 دجنبر 2024 في حدود 100 ألف رأس من الأبقار الأليفة.

- المرسوم رقم 2.24.960 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1446 (18 أكتوبر 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على زيت الزيتون البكر وزيت الزيتون البكر الممتاز

رغم الإنجازات المحققة لتنمية سلسلة زيت الزيتون، تم تسجيل ارتفاع متواصل في أسعار زيت الزيتون، بسبب الجفاف والاجهاد المائي الذي يعرفه المغرب مؤخرا.

ولضمان مواصلة تموين السوق المحلي من زيت الزيتون، بدا من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على زيت زيتون البكر وزيت الزيتون البكر الممتاز في حدود 10.000 طن، وذلك إلى غاية 31 دجنبر 2024.

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من المادة 2 من قانون المالية للسنة المالية 2025، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2025:

- تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة؛

- تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

### المصادقة

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من قانون المالية لسنة 2025، يرمي إلى المصادقة على المراسيم التالية، المتخذة عملا بأحكام المادة 2 من قانون المالية لسنة 2024:

- المرسوم رقم 2.24.1050 الصادر في 19 جمادى الأولى 1446 (22 نونبر 2024) بتغيير المرسوم رقم 2.24.064 الصادر في 13 من رجب 1445 (25 يناير 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة والمرسوم رقم 2.24.962 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1446 (18 أكتوبر 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأغنام الأليفة

نظرا لاستمرار انخفاض العرض المحلي من الأبقار والأغنام الأليفة والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، بدأ من الضروري وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على هذه الحيوانات. وقد اتخذ هذا المرسوم لضمان مواصلة تموين السوق المحلي من اللحوم الحمراء عبر الرفع من عدد رؤوس الأبقار والأغنام المستفيدة من وقف استيفاء رسم الاستيراد من 120.000 و 100.000 رأس على التوالي إلى 200.000 رأس لكل فصيلة.

### مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

#### إرساء إلزامية الأداء الإلكتروني للرسوم والضرائب وكذا الغرامات والمبالغ الأخرى (الفصل 95-1)

في إطار المجهودات الرامية إلى نزع الطابع المادي عن المساطر الجمركية، تنص مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة على إمكانية الأداء الإلكتروني للرسوم والضرائب، من طرف المتعاملين الاقتصاديين، نظرا لإيجابيات هذه الطريقة بالنسبة للإدارة والمتعاملين الاقتصاديين.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة اعتماد هذه الطريقة في أداء الرسوم والضرائب بلغت 94% إلى متم سنة 2023 بالنسبة لمجموع المداخيل الجمركية.

غير أن بعض المتعاملين الاقتصاديين لا يلجؤون إلى الأداء عبر هذه الطريقة بالرغم من إمكانياتهم على ذلك ورغم الحملات التحسيسية التي تم القيام بها في هذا المجال.

في هذا الصدد، وبهدف حث هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين على اعتماد الأداء الإلكتروني للرسوم والضرائب الجمركية، تم تعديل الفصل 95 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة بهدف التنصيص على إلزامية الأداء الإلكتروني للرسوم والضرائب وكذا الغرامات والمبالغ الأخرى على غرار ما هو منصوص عليه في المدونة العامة للضرائب.

وأخذا بعين الاعتبار الطابع الخاص لبعض العمليات الجمركية أو بعض المتعاملين الاقتصاديين، تم التنصيص في نفس الفصل على استثناء بعض الحالات من إلزامية الأداء الإلكتروني.

**دعم إنجاز واستغلال المشروع الاستراتيجي المتعلق بأنبوب الغاز «الأفريقي الأطلسي» (نيجيريا-المغرب) (الفصل 164-1)**

- المرسوم رقم 2.24.961 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1446 (18 أكتوبر 2024) بتغيير المرسوم رقم 2.24.064 الصادر في 14 من رجب 1445 (25 يناير 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة

في إطار المجهودات المبذولة لضمان تموين عادي للسوق المحلي من المواد الأساسية، وخصوصا اللحوم الحمراء التي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا وكذلك أخذا بعين الاعتبار الظروف المناخية، تبين أن حصة 100 000 رأس التي تم منحها بموجب المرسوم رقم 2.24.064 السالف الذكر ليست كافية لتغطية الطلب على هاته اللحوم. وعليه، بدأ من الضروري رفع هذه الحصة إلى 120 000 رأس.

- المرسوم رقم 2.24.962 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1446 (18 أكتوبر 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأغنام الأليفة

نظرا للاضطرابات في سلاسل التموين العالمية والجفاف الحاد الذي عرفه المغرب، مما ترتب عنه ارتفاع كبير في الأسعار العالمية لأعلاف الماشية وانخفاض في موفورات هذه الأعلاف على الصعيد المحلي، تم تسجيل انخفاض في العرض المحلي من الأغنام الأليفة.

ولمواجهة هذا الوضع، وإعادة تكوين القطيع المحلي مع ضمان تموين عادي للسوق المحلي من الأغنام الأليفة، بدأ من الضروري وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على هذه الحيوانات وذلك في حدود 100 ألف رأس من الأغنام الأليفة وإلى غاية 31 دجنبر 2024.

- المرسوم رقم 2.24.963 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1446 (18 أكتوبر 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على لحوم فصيلة الأبقار والضأن والماعز والجمال

نظرا للزيادة المسجلة في أسعار اللحوم الحمراء بنسبة 14% وبهدف ضمان تموين السوق المحلي باللحوم الحمراء، تم وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على فصيلة الأبقار الأليفة المعدة للذبح قصد توفير اللحوم في الأسواق الوطنية. غير أنه تبين أن هذا الإجراء لم يمكن من الحد من ارتفاع أسعار اللحوم نظرا لارتفاع الأسعار المتزايد في السوق العالمي واستمرار الظروف المناخية الصعبة مع تداعياتها.

ولضمان مواصلة تموين السوق المحلي من اللحوم، بدأ من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على لحوم الأبقار ولحوم الحيوانات من فصيلة الضأن والماعز والجمال في حدود 20.000 طن وإلى غاية 31 دجنبر 2024.

## إحداث جنحة جمركية جديدة تتعلق بالحيازة غير المبررة للأختام الجمركية أو التزويد بها أو استعمالها (الفصلان 281 و282 المكرر)

- الفصل 281: يهدف تعديل هذا الفصل إلى إحداث جنحة جمركية جديدة من الطبقة الثانية تتعلق بالحيازة غير المبررة للأختام الجمركية وتفويتها أو استعمالها خرقاً لأحكام الفصل 40 المكرر من مدونة الجمارك.

وقد بينت التجربة أن بعض الأشخاص يستعملون بطريقة غير قانونية الأختام الجمركية المفقودة أو المصرح بضياعها من أجل توجيه وحدات النقل إما صوب مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي أو مناطق التسريع الصناعي وإما صوب الحضائر الجمركية.

- الفصل 282 المكرر: يهدف تعديل هذا الفصل إلى معاقبة الجنحة الجمركية الجديدة من الطبقة الثانية المنصوص عليها في الفصل 281-10 أعلاه والمتعلقة بالحيازة غير المبررة للأختام الجمركية أو تفويتها أو استعمالها خرقاً لأحكام الفصل 40 المكرر من مدونة الجمارك بغرامة تعادل قيمة البضاعة أو وسيلة النقل المرتكب الغش بشأنها بالنسبة للمخالفة المتعلقة باستعمال الأختام الجمركية، وبغرامة تتراوح بين 100.000 درهم و200.000 درهم بالنسبة للمخالفات المتعلقة بالحيازة غير المبررة للأختام الجمركية أو التزويد بها.

## تخفيف العقوبات المطبقة على الجنح الجمركية (الفصلان 279 المكرر ثلاث مرات و282 المكرر)

حالياً، يعاقب على الجنح الجمركية، من بين عقوبات أخرى:

- بغرامة تعادل ضعف قيمة البضائع المرتكب الغش بشأنها بخصوص الجنح من الطبقة الأولى؛

- بغرامة تعادل ضعف قيمة البضائع المرتكب الغش بشأنها بالنسبة للجنح من الطبقة الثانية المشار إليها في 8 و9 من الفصل 281 من مدونة الجمارك.

وقد أثبتت التجربة صعوبة تطبيق هذه المقتضيات بالنسبة للإدارة والمدنيين على سواء للاعتبارات التالية:

• عرقلة التسوية عن طريق الصلح لملفات المنازعات ذات الصلة بسبب المبالغ الباهظة للغرامات الصلحية التي تحتسب على أساس الغرامات المنصوص عليها في الفصلين 279 المكرر ثلاث مرات و282 المكرر؛

• تراكم المتأخرات من الباقي استخلاصه من مبالغ الغرامات والإدانات النقدية موضوع أحكام نهائية والتي غالباً ما تكون مرتبطة بقضايا الاتجار في المخدرات والتهريب والصراف، مما يعطي صورة غير واقعية عن الباقي استخلاصه نظراً لصعوبة تحصيل هذه المبالغ

يهدف هذا المقترح إلى تميم الفصل 164-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة وذلك بالإعفاء من رسم الاستيراد، السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة في إطار إنجاز أو استغلال أنبوب الغاز «الإفريقي الأطلسي» (نيجيريا- المغرب) وكذا الأجزاء والقطع المنفصلة واللوازم المعدة لهذه السلع التجهيزية والمعدات والأدوات.

## إعفاء السلع والمعدات والبضائع المستوردة من طرف أو لفائدة تمثيلات الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بالمغرب والمؤسسات المنضوية تحت لوائه (الفصل 1-164)

يهدف هذا المقترح إلى تميم الفصل 164-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة وذلك بالإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بما في ذلك الرسوم الإضافية المتعلقة بتدابير الحماية التجارية، السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة من طرف أو لفائدة ممثلية الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بالمغرب والمؤسسات المنضوية تحت لوائه، المحدثة طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وفقاً للغرض المحدد لها بموجب نظامها الأساسي.

## حذف العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين من لائحة المؤسسات التي تستفيد من رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5%، وذلك تبعاً لحل العصبة المذكورة بموجب القانون 32.24

يهدف هذا التعديل إلى حذف العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين من لائحة المؤسسات التي تستفيد من رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% المنصوص عليها في الفصل 164 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وذلك تبعاً لحل العصبة المذكورة بموجب القانون 32.24 القاضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتهما الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.35 الصادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).

## إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على منتجات النيكوتين بدون تبغ والسجائر الإلكترونية غير القابلة للتعبئة (الفصل 182)

يندرج هذا الإجراء في إطار توصيات منظمة الصحة العالمية التي توصي بتطبيق ضرائب على المنتجات البديلة للتبغ المصنع، أخذاً بعين الاعتبار لاقتراحات السادة البرلمانين الرامية إلى إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك تطبق على منتجات النيكوتين بدون تبغ المسماة «بأكياس النيكوتين أو سنوس» قصد الحد من أضرار استهلاك منتجات النيكوتين بما فيها السجائر الإلكترونية غير القابلة للتعبئة.

وفي هذا الصدد، ومن أجل دعم قطاع تصنيع الأقفال والعقاقير المنزلية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية المعروضة في السوق الوطنية، تم تخفيض رسم الاستيراد المطبق على الأسلاك النحاسية من 30% إلى 2.5%.

### **تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 17,5% المطبق على النشا القابل للذوبان في الماء أو المحمص.**

يعد النشا القابل للذوبان في الماء أو المحمص من المدخلات الأساسية المستخدمة في صناعة المواد الغذائية، وخاصة إنتاج الزبادي. إلا أن تطبيق رسم الاستيراد بنسبة 30% على هذه المادة الأولية يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية.

وبالتالي، ومن أجل دعم الإنتاج المحلي، تم تخفيض رسم الاستيراد المطبق من 30% إلى 17,5% على النشا القابل للذوبان في الماء أو المحمص.

### **تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 2,5% المطبق على المدخلات المستعملة في صناعة المضخات مع تخصيص بند لها في التعريف الجمركية.**

تخضع المضخات الغواصة المصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ لرسم الاستيراد بنسبة 2,5%، بينما تخضع المدخلات المستخدمة في تصنيع هذه المضخات لرسم الاستيراد بنسبة 30%. ويؤثر هذا الاختلاف التعريفي سلباً على تكلفة إنتاج المضخات على المستوى الوطني ويضر بالقدرة التنافسية للقطاع، خصوصاً أمام المضخات المستوردة، مع الاستفادة من الاعفاء من رسم الاستيراد بموجب اتفاقيات التبادل الحر.

وبالتالي، ومن أجل تشجيع قطاع إنتاج المضخات الوطني وتطوير قدرته التنافسية، تم تخفيض رسم الاستيراد المطبق على المدخلات المستخدمة في إنتاج المضخات من 30% إلى 2,5%.

### **تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 10% المطبق على الصفائح البيضاء المستعملة في صناعة اللوائح البيضاء المغناطيسية مع تخصيص بند لها في التعريف الجمركية.**

يواجه القطاع الصناعي الوطني لبعض المعدات المدرسية، ولا سيما السبورات البيضاء المغناطيسية، بعض الصعوبات المرتبطة من جهة بارتفاع تكلفة اقتناء الصفائح البيضاء والخاضعة لرسم الاستيراد بنسبة 30% ومن جهة أخرى باستفادة المنتجات النهائية المستوردة في إطار اتفاقيات التبادل الحر من الاعفاء من رسم الاستيراد.

لعدة أسباب منها عدم ملاءمة ذمة المدينين وتدخل الإدارة في كافة قضايا المخدرات (الاستيراد والتصدير والحيازة ووجود المخدرات في مستودعات أو مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي).

وعليه، ومن أجل تشجيع التسوية عن طريق الصلح لملفات المنازعات وتخفيف قاعدة الباقي استخلاصه من الديون التي تتميز بضعف قابليتها للتحويل، تم تخفيف المقتضيات المرتبطة بالجنح الجمركية من أجل التخفيض من:

- الغرامة المنصوص عليها في الفصل 279 المكرر ثلاث مرات من ضعف إلى مرة واحدة قيمة البضائع المرتكب الغش بشأنها؛

- الغرامة المنصوص عليها في الفصل 282 المكرر (2-ب) من ضعف إلى مرة واحدة قيمة البضائع المرتكب الغش بشأنها.

### **تكريس دولة الحق والقانون وشفافية المساطر (الفصل 95 المكرر المضاف)**

تنص مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة على المقتضيات التي تنظم أداء وضمائم وتقادام الرسوم والمكوس الجمركية، دون التنصيص صراحة على استرجاع الرسوم والمكوس التي تم استيفاؤها بغير حق، والذي يتم حالياً وفقاً للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وفي إطار تكريس دولة الحق والقانون وإرساء شفافية المساطر وتعزيز ضمانات الملمزمين وكذا مراعاة للممارسات الفضلى والتجارب الدولية، تم تميم مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالفصل 95 المكرر من أجل إضافة مقتضى جديد ينص على إرجاع الرسوم والمكوس التي تم استيفاؤها بغير حق في حالة تغيير أو إلغاء التصريح المفصل.

### **تعريف الرسوم الجمركية**

تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 2,5% المطبق على الأسلاك من خلاط أساسها النحاس مع الزنك (نحاس أصفر) مشكلة، مسحوبة أو مفتولة مع تخصيص بند لها في التعريف الجمركية.

يمكن أن يؤثر المستوى المنخفض للأسعار العالمية للأسلاك النحاسية التي تستعمل كمدخل لتصنيع أدوات القطع وقوالب الحقن المخصصة لصناعة الأقفال والعقاقير المنزلية إيجابياً على كلفة إنتاج هذه المواد.

غير أن تطبيق رسم استيراد بنسبة 30% على هذه المادة الأولية يزيد من سعر شرائها وبالتالي يزيد من تكلفة صناعة المنتجات النهائية.

الملاحظات الإضافية للفصل 30 من التعريفة الجمركية ليتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2025.

**رفع نسبة رسم الاستيراد من 10% إلى 17,5% المطبق على الدهون والزيوت النباتية بتلفيف أولي بمحتوى صافي يساوي أو يقل عن 20 كيلوغرام.**

يهدف الملاءمة بين نسبة رسم الاستيراد المطبقة على الدهون والزيوت النباتية بتلفيف أولي بمحتوى صافي يساوي أو يقل عن 20 كيلوغرام وتلك المطبقة على الدهون والزيوت النباتية بتلفيف أولي بمحتوى صافي يزيد عن 20 كيلوغرام، تم رفع نسبة رسم الاستيراد من 10% إلى 17,5% المطبق على الدهون والزيوت النباتية بتلفيف أولي بمحتوى صافي يساوي أو يقل عن 20 كيلوغرام.

**رفع نسبة رسم الاستيراد من 10% إلى 17,5% المطبقة على الكابلات من ألياف بصرية**

يهدف هذا الإجراء الرامي إلى الرفع من نسبة رسم الاستيراد المطبقة على الكابلات من ألياف بصرية من 10% إلى 17,5% إلى دعم الصناعة المحلية وحماية المنتج الوطني لقطاع الكابلات من ألياف بصرية وكذا خلق عدد من مناصب الشغل بالقطاع المذكور.

**الرفع من نسبة رسم الاستيراد المطبق على منتجات القنب الهندي من الخارج إلى الحدود القصوى المتمثلة في نسبة 200%**

يرمي هذا الإجراء إلى الرفع من نسبة رسم الاستيراد المطبق على منتجات القنب الهندي من الخارج إلى الحدود القصوى المتمثلة في نسبة 200% بهدف ضمان الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين والفلاحين الذين ينتجون القنب الهندي، وضمانا لاستقرار الاستثمارات الوطنية في هذا المجال، وكذا من أجل الحفاظ على ديمومتها وتحفيز الشركات والمؤسسات غير النشيطة حاليا على الانخراط في هذا السوق.

**الرفع من نسبة رسم الاستيراد المطبق على الزعفران من 30% إلى 40%**

يعاني منتجو الزعفران بالمغرب خاصة بمنطقة تاليوين من الاستيراد المفرط والكبير للزعفران من إيران وباكستان وغيرهما على الرغم من أن الإنتاج الوطني كاف لتغطية الطلب الداخلي وللتصدير. غير أن الزعفران المستورد يعاد تصديره على أساس أنه منتج من تاليوين.

ومن أجل المساهمة في حماية هذا المنتج الوطني، يهدف هذا الإجراء إلى رفع نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 40% المطبق على زعفران المصنف في البنود 0910.20.00.10 و0910.20.00.90.

وبالتالي، ومن أجل تطوير التصنيع المحلي للسبورات المغناطيسية، تم تخفيض رسم الاستيراد من 30% إلى 10%.

**تخفيض رسم الاستيراد من 17,5% إلى 2,5% المطبق على المقومات العكسية (تحويل التيار المستمر إلى تيار متردد) التي تشتغل بالطاقة الشمسية مع تخصيص بند لها في التعريفة الجمركية**

في إطار التطوير التكنولوجي لقطاع الطاقات المتجددة، تم تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 17,5% إلى 2,5% المطبقة على المقومات العكسية الشمسية الهجينة المخصصة للطاقة الشمسية الكهروضوئية.

ومن شأن هذا الإجراء أن يقلل من تكلفة اقتناء المقومات التي تشتغل بالطاقة الشمسية الهجينة، والضرورية في تركيبات النظام الكهروضوئي، حيث يجمع بين وظائف محولات الطاقة الشمسية الكلاسيكية مع إدارة إضافية للبطارية وقدرات الاتصال بالشبكة.

**رفع نسبة رسم الاستيراد من 2,5% إلى 10% المطبق على الألياف التركيبية الغير مستمرة من بوليستير بمقاس يساوي أو يزيد عن 3.78 ديسيتكس ويقل عن 22.22 ديسيتكس**

من أجل تطوير قطاع إنتاج ألياف البوليستر المستعملة في التيطين من خلال تدوير نفايات زجاجات البوليثلين PET، تمت زيادة رسم الاستيراد من 2,5% إلى 10% المطبق على الألياف التركيبية الغير مستمرة من بوليستير بمقاس يساوي أو يزيد عن 3.78 ديسيتكس ويقل عن 22.22 ديسيتكس.

### تعديل الفصل 30 المتعلق بالمنتجات الصيدلانية

يهدف مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء والرامية إلى تشجيع الصناعة الوطنية وتيسير حصول المواطنين على هذه المواد، تم بموجب المادة 4 من قانون المالية للسنة المالية 2023، بالتنسيق مع باقي الشركاء المعنيين، إعادة هيكلة التعريفة الجمركية للفصل 30 من التعريفة الجمركية بهدف مراجعة مقادير رسم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات الصيدلانية التامة الصنع بالنظر للمقادير المطبقة على المواد الأولية المستخدمة في تصنيعها.

وعمليا، تم تطبيق مقادير رسم الاستيراد تتراوح من 2,5% إلى 40% اعتمادًا على ما إذا كان المنتج المعني مستوردًا بالكامل (2,5%) أو منتجًا محليًا كليًا (40%) أو في حين ذاته مستوردًا ومنتجًا محليًا (10% أو 17,5%).

وفي إطار استمرارية هذا الورش، تمت مراجعة نسبة رسم الاستيراد المطبقة على بعض الأدوية من خلال تعديل

## الضريبة الداخلية على الاستهلاك

### إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على بدائل النيكوتين بدون تبغ

إن التطور الذي عرفته صناعة التبغ المصنع عامة وصناعة منتجات النيكوتين بدون تبغ من تحويل في عادات الاستهلاك، دفعت المصنعين إلى ابتكار وتسويق فئة جديدة من المنتجات البديلة للسجائر التقليدية. ومنتجات النيكوتين الخالية من التبغ المعنية بهذا الإجراء، تسوق على شكل أكياس من خليط من النيكوتين والأعشاب والمنكهات، بغرض امتصاص النيكوتين عن طريق الفم.

ووفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية والممارسات الدولية، يهدف هذا الإجراء إلى تطبيق ضريبة داخلية على الاستهلاك على منتجات النيكوتين بدون تبغ، من أجل التقنين والحد من استهلاكها، خاصة عند فئة الشباب.

وعليه، تم تطبيق ضريبة داخلية على الاستهلاك بمقدار 220 درهم لكل 1000 غرام مما يتوافق مع المقدار المطبق حالياً على منتجات التبغ المماثلة.

### إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على السجائر الإلكترونية غير القابلة للتعبئة

تشير الأبحاث والدراسات السريرية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية أن السجائر الإلكترونية لا تخلو من المخاطر على صحة المستهلكين، وخاصة فئة الشباب. ووفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية واستلهاماً من أفضل الممارسات الدولية، يهدف هذا الإجراء إلى فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك على السجائر الإلكترونية غير القابلة للتعبئة.

والمقدار المقترح للضريبة الداخلية على الاستهلاك هو 50 درهم لكل وحدة.

### إلغاء الإعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الفحم الحجري والفيول وال ثقيلة المستعملة في إنتاج الطاقة الكهربائية والرفع من مقادير الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على بعض منتجات الطاقة والزفت

بغرض تفعيل الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى حماية البيئة والتخفيف والتكيف مع تغيرات المناخ، يلتزم المغرب بتنفيذ خطة إصلاحية تروم تشجيع الاستثمارات في الطاقات المتجددة، وتعزيز النجاعة الطاقية والسمود في مواجهة الكوارث الطبيعية.

يرتكز تحقيق هذه الأهداف على اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الضريبية التي تدرج في إطار التزامات

الحكومة المغربية من أجل تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة، وتشجيع استخدام الطاقات النظيفة، من خلال الإلغاء التدريجي للنفقات الضريبية البنية الحالية.

وفي هذا الصدد، يهدف الإجراء إلى:

- إلغاء الإعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الفحم الحجري والفيول وال ثقيلة المستخدمة في إنتاج الطاقة الكهربائية؛
- الرفع من مقادير الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الفحم الحجري و فيول وال ثقيلة والزيوت اللزجة وغيرها والزفت كما يلي:

- بالنسبة للفحم الحجري: من 6,48 درهم لكل 100 كلغ صافي إلى 12,48 درهم لكل 100 كلغ صافي؛

- بالنسبة للفيول وال ثقيلة: من 18,24 درهم لكل 100 كلغ إلى 24,24 درهم لكل 100 كلغ؛

- بالنسبة للزفت: من 45 درهم لكل 100 كلغ إلى 51 درهم لكل 100 كلغ؛

- بالنسبة للزيوت اللزجة وغيرها: من 228 درهم لكل 100 كلغ إلى 234 درهم لكل 100 كلغ.

### توسيع إجبارية تطبيق العلامات الجبائية على منتجات أخرى

ابتداء من سنة 2010، مكنت إلزامية وضع العلامات الجبائية على المشروبات الكحولية وغير الكحولية والتبغ المصنع، من تحسين جودة المراقبة والتحصيل الأمثل للضرائب من طرف الإدارة، كما ساهمت إلزامية وضع العلامات الجبائية في محاربة الغش ومكافحة ظاهرة التهريب مع ضمان إمكانية تتبع المنتجات لحماية أمثل للمستهلك.

وفي هذا الصدد، ولدواعي صحية وضريبية، وكما هو منصوص عليه من قبل منظمة الصحة العالمية التي أوصت بضرورة وضع إطار تشريعي وتنظيمي على المنتجات البديلة لمنتجات التبغ، تم توسيع إجبارية تطبيق العلامات الجبائية على ملحقات التبغ وسوائل تعبئة أو إعادة تعبئة السجائر الإلكترونية وبدائل النيكوتين بدون تبغ والسجائر الإلكترونية غير القابلة للتعبئة، وذلك بتعديل الفصل 10 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 340-77-1 بتاريخ 9 أكتوبر 1977 كما تم تغييره وتتميمه.

ومن أجل تمكين الفاعلين الاقتصاديين من الامتثال لهذا الإجراء التشريعي، تم تحديد تاريخ دخوله حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2026.

## تأجيل تاريخ دخول حيز التنفيذ لإجبارية وضع العلامات الجبائية في الغازوال والوقود الممتاز

يهدف هذا الإجراء إلى تأجيل دخول حيز التنفيذ لإجبارية وضع العلامات الجبائية في الغازوال والوقود الممتاز خلال عرضهما للاستهلاك، كما هو منصوص عليه في المادة 42 مكرر من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) إلى غاية فاتح يناير 2026، وذلك من أجل منح الوقت الكافي للتطبيق السليم لهذا الإجراء أخذاً بعين الاعتبار الطابع التقني لعملية وضع العلامات الجبائية في الغازوال والوقود الممتاز وبغية تمكين الفاعلين الاقتصاديين من الامتثال الأفضل لهذا الإجراء.

## إحداث مخالفة تتعلق بعرض الغازوال والوقود الممتاز لاستهلاك بدون وضع العلامة الجبائية

نصت المادة 5 من قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 على إلزامية وضع العلامات الجبائية في الغازوال والوقود الممتاز خلال عرضهم للاستهلاك، وذلك بإضافة الفصل 42 مكرر من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-340 بتاريخ 9 أكتوبر 1977 كما تم تغييره وتتميمه.

في هذا الصدد، تم التنصيص على إحداث مخالفة متعلقة بعدم الالتزام بتطبيق إلزامية وضع العلامات الجبائية على الغازوال والوقود الممتاز خلال عرضهم للاستهلاك كما هو منصوص عليه في الفصل 42 مكرر السالف الذكر، وذلك بإدخال تعديل على مقتضيات الفصل 56 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-340 بتاريخ 9 أكتوبر 1977 كما تم تغييره وتتميمه.

ومن أجل الملاءمة مع الإجراءات المتعلقة بتأجيل دخول حيز التنفيذ لإجبارية وضع العلامات الجبائية في الغازوال والوقود الممتاز خلال عرضهما للاستهلاك، تم تحديد تاريخ تطبيق المخالفة السالفة الذكر ابتداء من فاتح يناير 2026.

## وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على بعض الحيوانات والمنتجات الفلاحية

خلال السنوات الأخيرة، تم تسجيل ارتفاع مستمر لأسعار بعض المواد الغذائية مرتبط بالأساس بتوالي سنوات الجفاف التي أدت إلى عجز مائي حاد وبالتالي ارتفاع كلفة الإنتاج ونقص في بعض المنتجات.

وعليه، ولضمان تموين عادي للسوق المحلي بأثمنة مناسبة، تم وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الحيوانات الحية من الأنواع الأليفة من فصيلة الأبقار والضأن والماعز والجمال والعجالات للإنسال والعجول (Génisses et velles) ولحوم وأحشاء فصيلة الأبقار والضأن والماعز والجمال من الأنواع الأليفة طازجة أو مبردة أو مجمدة وزيت الزيتون البكر والبكر الممتاز وكذا الأرز الأسمر المستورد من لدن المصنعين التابعين للقطاع، وذلك من فاتح يناير إلى غاية 31 ديسمبر 2025 وفي حدود حصص كمية.

## تخفيض نسبة الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة من 12% إلى 6% على المصنوعات الخشبية المصنفة بالفصل 94 من تعريفه رسوم الاستيراد

يطبق حالياً الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة بنسبة 12% على منتجات الخشب المصنفة في الفصل 44 من تعريفه رسوم الاستيراد وكذا الأثاث المصنوع من الخشب والمصنف بالفصل 94 من تعريفه رسوم الاستيراد.

غير أنه قد لوحظ أن هذا الرسم يطبق على القيمة الإجمالية للأثاث المعني بالرغم من أن قيمة الخشب التي يحتوي عليها هذا الأثاث لا تمثل إلا نسبة قليلة من قيمته، مما يزيد من تكاليف اقتنائه من قبل المستهلكين.

وبالتالي، وبهدف تخفيض سعر الأثاث الذي يحتوي على الخشب، تم تخفيض نسبة الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة المطبق على الأثاث المصنف بالفصل 94 من تعريفه رسوم الاستيراد إلى 6%.

المصدر: مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة

التقارير المصاحبة  
لمشروع قانون  
المالية

---

# التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2025: صمود الاقتصاد الوطني في وجه التحديات والصدمات الخارجية

- استمرار صمود الاقتصاد المغربي في مواجهة الصدمات الخارجية المتعددة يرجع بالأساس إلى الإصلاحات الهيكلية وتطوير العديد من القطاعات الرئيسية، مثل الزراعة والصناعة والسياحة والبنيات التحتية.
- على الرغم من السياق الوطني والدولي الصعب، يواصل المغرب جهوده للحفاظ على استدامة المالية العمومية.

التقرير في الجزء الثاني منه عوامل صمود الاقتصاد المغربي، كما يسلم الضوء على القضايا والتحديات التي يجب أن تواجهها بلادنا. وأخيراً، يتناول هذا التقرير، في جزئه الثالث، التطور الهيكلي للمالية العمومية مع تسليط الضوء على الإصلاحات والجهود المبذولة للحفاظ على استدامتها. وينتهي التقرير بعرض التوجهات التي تستند إليها التوقعات الاقتصادية لمشروع قانون المالية برسم سنة 2025.

## اقتصاد عالمي أكثر صموداً مما كان متوقعاً، لكن مع استمرار بعض المخاطر

وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، سيستمر نمو الاقتصاد العالمي بوتيرة معتدلة تقدر بنسبة 3,2% سنة 2024 و3,3% سنة 2025، بعد 3,3% سنة 2023. وستظل معدلات النمو متفاوتة حسب الدول والمناطق.

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يظل النمو معتدلاً بشكل عام خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023. وفي الولايات المتحدة، يتوقع أن يظل النمو الاقتصادي قوياً خلال سنة 2024 مع ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 2,6%، بعد 2,5% سنة 2023، قبل أن يتباطأ إلى 1,9% سنة 2025.

وبالنسبة لاقتصاد منطقة الأورو، من المتوقع أن يتعافى النمو تدريجياً ليرتفع إلى 0,9% سنة 2024 و1,5% سنة 2025 بعد 0,5% سنة 2023، مدعوماً بانتعاش الطلب الداخلي. ومن بين الاقتصادات الكبرى في منطقة اليورو، فقد صمد النمو الاقتصادي نسبياً في كل من فرنسا سنة 2024 (0,9% بعد 1,1% في 2023)، وإيطاليا (0,7% بعد 0,9%) وإسبانيا (2,4% بعد 2,5%). في حين، لا يزال الانتعاش الاقتصادي متواضعاً في ألمانيا (0,2% بعد

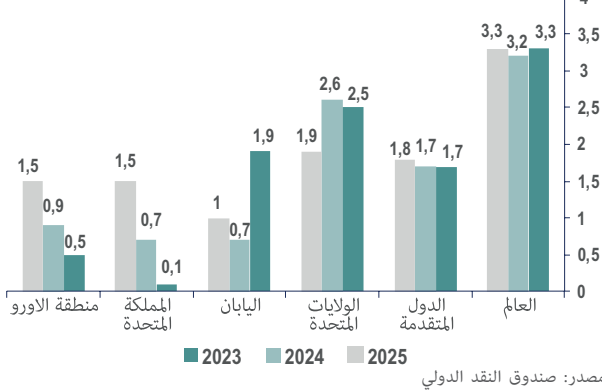
يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2025 في سياق تاريخي مهم بالنسبة للمملكة المغربية يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لاعتلاء جلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه الميامين. فقد راکمت بلادنا خلال ربع قرن من الزمن مجموعة من الإصلاحات الكبرى والمبادرات الهيكلية التي كان لها وقع كبير وبشكل مستدام على المسار التنموي لبلادنا، وعلى تموقعه الجيد على الساحتين الإقليمية والدولية، وكذا على تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

كما يندرج هذا المشروع في سياق عالمي خاص يتسم بالصمود الاقتصادي كركيزة أساسية للاستقرار. فخلال الفترة 2023-2024، تمكن الاقتصاد العالمي من الحفاظ على نمو معتدل، مدعوماً بتخفيف حدة الصدمات الطاقية وبالتراجع التدريجي للتضخم. وتشير التوقعات لسنة 2025 إلى انتعاش تدريجي للاقتصاد العالمي، على الرغم من استمرار بعض الشكوك المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وبالتحديات المناخية المتزايدة.

وعلى المستوى الوطني، أبان الاقتصاد المغربي عن صمود ملحوظ وقدرة مستدامة على التكيف. وقد تميزت سنة 2023 بتسارع في وتيرة النمو، بفضل دينامية القطاعات المحركة له على غرار صناعة السيارات والطيران والسياحة. وتؤكد توقعات سنة 2024 هذا المنحى الإيجابي، مما يعكس متانة الأسس الاقتصادية للمملكة ونجاحة الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا.

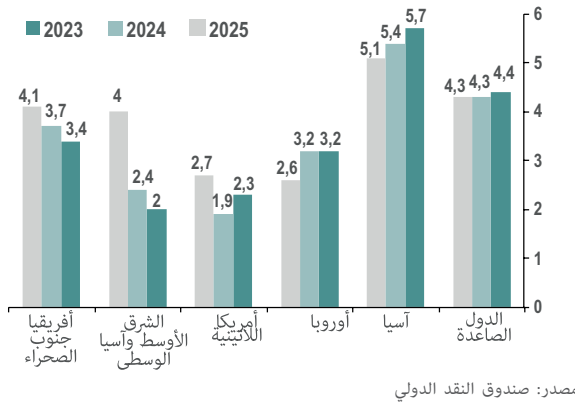
في ظل هذا السياق، يتطرق التقرير الاقتصادي والمالي، في نسخته لسنة 2025، إلى تحليل التطورات الأخيرة للمحيط الدولي في الجزء الأول منه، من خلال جرد لأهم المخاطر والفرص الرئيسية للاقتصاد المغربي. ويستعرض

توقعات نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان المتقدمة (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي

توقعات نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان الناشئة (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، وعلى الرغم من تزامن عدة عوامل غير مواتية على صعيدي العرض والطلب، أظهرت التجارة العالمية للسلع صمودا على مدى السنوات الأربع الماضية. ووفقا لمعطيات المنظمة العالمية للتجارة، فقد ارتفع حجم تجارة السلع بنسبة 2,3% على أساس سنوي في النصف الأول من سنة 2024. ومن المتوقع أن تستمر هذه الوتيرة في بقية السنة، حيث تشير التوقعات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية إلى انتعاش في حجم تجارة السلع بحوالي 2,7% في سنة 2024. ويعزى هذا التطور أساسا إلى انخفاض نسبة التضخم مما يسمح بانتعاش استهلاك المنتوجات المصنعة في الدول المتقدمة.

وفيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، يوضح «التقرير حول الاستثمار الأجنبي في العالم 2024» الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انخفاضا في هذه التدفقات بنسبة 2% خلال سنة 2023، لتبلغ 1332 مليار دولار. وبالنسبة لسنة 2024، أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن التوترات التجارية والجيوسياسية والسياسات الصناعية وتنويع سلاسل التوريد قد تعيد تشكيل أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدفع بعض الشركات متعددة الجنسيات إلى اتباع نهج حذر في التوسع الخارجي.

0,2- % متأثرا بالصعوبات الصناعية المستمرة. وفي سنة 2025، من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي في كل من ألمانيا (1,3%) وفرنسا (1,3%) وإيطاليا (0,9%)، بينما سيستمر بوتيرة معتدلة في إسبانيا (2,1%).

وفي المملكة المتحدة، وبعد شبه ركود سنة 2023 (0,1%)، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد انتعاشا معتدلا بنسبة 0,7% في سنة 2024 والذي سيتعزز ليصل إلى 1,5% سنة 2025، حسب صندوق النقد الدولي.

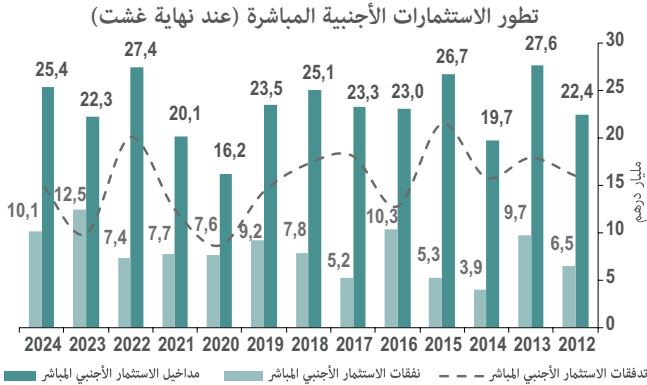
وفي اليابان، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي إلى 0,7% سنة 2024، بعد 1,9% سنة 2023. ويفسر هذا التباطؤ بتراجع العوامل المؤقتة التي دعمت التعافي خلال سنة 2023، مثل انتعاش السياحة وصادرات السيارات. وفي سنة 2025، من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 1%، وهو ما يزيد قليلا عن المتاح، مدعوما بالاستهلاك الخاص والاستثمار.

وسيظل معدل النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية صامدا عموما في حدود 4,3% خلال سنتي 2024 و2025، أي أقل من المعدل المسجل سنة 2023 (4,4%). وفي بلدان آسيا الناشئة، من المتوقع أن ينتقل معدل النمو من 5,7% سنة 2023 إلى 5,4% سنة 2024 و5,1% سنة 2025. وفي الصين، من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي قويا مسجلا 5% سنة 2024 بعد 5,2% سنة 2023. ومع ذلك، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج الداخلي الخام للصين مسجلا فقط 4,5% سنة 2025. كما يتوقع أن ينمو الناتج الداخلي الخام للهند بنسبة 7% خلال سنة 2024 و6,5% سنة 2025، بعد ارتفاع بنسبة 8,2% سنة 2023، وهي أسرع وتيرة نمو بين الاقتصادات الكبرى.

ومن المتوقع أن يتسارع النمو في أمريكا اللاتينية سنة 2025، بعد نمو بطيء خلال سنة 2024، مدعوما بتعافي الاقتصاد البرازيلي حيث سينتقل معدل نموه من 2,9% سنة 2023 إلى 2,1% سنة 2024 و2,4% سنة 2025.

وفي افريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن يتعافى النمو الإقليمي تدريجيا. ومن بين الاقتصادات الرئيسية في المنطقة، ستعرف نيجيريا انتعاشا مهما (3,1% سنة 2025 و3,0% سنة 2024، بعد 2,9% سنة 2023) أقوى من جنوب افريقيا (0,9% و1,2%، بعد 0,7%).

ويتوقع أن يتحسن معدل النمو تدريجيا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى منتقلا من 2% خلال سنة 2023 إلى 2,4% سنة 2024، ثم إلى 4% سنة 2025. ويعزى هذا الانتعاش بشكل أساسي إلى الارتفاع التدريجي لإنتاج النفط وتحسن النشاط الاقتصادي انطلاقا من أواخر سنة 2024.



المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

## تعزيز صمود الاقتصاد الوطني

أبان الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة، عن قدرته على الصمود لمواجهة الصدمات الخارجية المتعددة. فقد سجل الاقتصاد الوطني نمواً بنسبة 3,4% خلال سنة 2023، بزيادة بلغت 1,9 نقطة مئوية مقارنة مع سنة 2022.

وتشير معطيات الظرفية المتوفرة إلى أن صمود الأنشطة غير الفلاحية ينذر بنمو جيد في سنة 2024 رغم انخفاض القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية. وستعكس ديناميكية النمو هذه على مستوى عناصر الطلب، خصوصا استهلاك الأسر الذي من المتوقع أن يستمر في الارتفاع خلال سنة 2024 مدعوماً بارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج وقروض الاستهلاك بنسب 3,9% و0,8% على التوالي إلى غاية غشت 2024 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنصرمة. كما سيؤدي الانخفاض المهم في التضخم، الذي بلغ 1,1% عند متم شهر غشت من سنة 2024، مما يؤكد العودة التدريجية لاستقرار الأسعار بعد عامين من التضخم المرتفع، إلى تعزيز القدرة الشرائية للأسر.

وفيما يخص الاستثمار، تظهر أولى المعطيات حول الظرفية الاقتصادية علامات تسارع في سنة 2024، حيث ارتفعت واردات معدات التجهيز بنسبة 10,9% عند متم شهر غشت 2024 وارتفعت قروض التجهيز الممنوحة من طرف البنوك بنسبة 12,1% خلال نفس الفترة. كما أن الاستثمار العمومي يتطور بشكل جيد بالنظر إلى نفقات الاستثمار التي ارتفعت بنسبة 10,7% إلى غاية نهاية شهر غشت مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

ويعد هذا الصمود نتيجة للجهود المبذولة من قبل المغرب لتنويع اقتصاده باعتماده سياسات ملائمة واستباقية في القطاعات الرئيسية، مثل الفلاحة والصناعة والسياحة والبنيات التحتية.

ومن خلال تحليل هذه المسارات، تشير التوقعات لسنة 2025 إلى انتعاش تدريجي للاقتصاد العالمي على الرغم من استمرار بعض المخاطر، لا سيما تلك المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وبالتغيرات المناخية وبإعادة تشكيل هيكل وجغرافية المبادلات التجارية وبأزمة المديونية المفرطة في العديد من الاقتصادات العالمية.

وكان لهذه التطورات في الظرفية الدولية انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، خاصة على المبادلات التجارية الخارجية، وعلى التدفقات المالية الأخرى، وكذلك على سعر الصرف...

وقد سجلت قيمة الصادرات المغربية عند متم غشت 2024 ارتفاعاً بنسبة 5,5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023، لتصل إلى 295 مليار درهم مستفيدة من نمو الصادرات نحو الخارج لمجموعة من المنتجات والتي تهم بشكل خاص قطاع السيارات وقطاع الفوسفات ومشتقاته وكذا قطاع الطيران. وموازية مع ذلك، ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 4,6% لتبلغ 491,95 مليار درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2024، ارتباطاً بارتفاع ملحوظ لواردات مواد التجهيز النهائية وأنصاف المواد، وكذا المواد الاستهلاكية النهائية.

وبذلك، بلغ العجز التجاري 196,85 مليار درهم، بزيادة بلغت 3,2% عند متم شهر غشت 2024 مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تغير سعر صرف الدرهم كانت له مساهمة إيجابية في العجز التجاري بنحو 2,8 مليار درهم، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض فاتورة جميع مجموعات المنتجات نتيجة ارتفاع قيمة الدرهم مقابل الأورو والدولار.

وفيما يخص جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، انخفض صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب بنسبة 52% سنة 2023، ليبلغ 11,1 مليار درهم، مقابل 23 مليار درهم سنة 2022. ويفسر هذا الانخفاض بتراجع عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14% لتبلغ 34,6 مليار درهم، وبزيادة في النفقات بنسبة 35,8% لتصل 23,5 مليار درهم. وعلى الصعيد القطاعي، شكلت الصناعة والعقار أكثر القطاعات جاذبية في المغرب خلال سنة 2023، حيث بلغت حصتهما على التوالي 38% و22% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، تليهما قطاعات النقل (7%)، والطاقة والمعادن (6,4%) والسياحة (6,3%). وعند متم شهر غشت 2024، ارتفع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 55,1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023، حيث بلغت قيمته 15,2 مليار درهم.

فضلا عن التدابير المعتادة (عملية مرحبا، وبرامج الترويج للمكتب الوطني المغربي للسياحة، وتعزيز الربط الجوي والبحري...) والإصلاحات الهيكلية (إصلاح الإطار القانوني، واعتماد التأشيرات الرقمية...) والاستراتيجية. ولمواصله هذا الزخم من التعبئة تم اعتماد خارطة الطريق لإنعاش السياحة وفق أهداف استراتيجية لتحفيز السياحة المغربية وتعزيز تموقع المغرب كواحد من أفضل 15 وجهة سياحية في العالم. إذ تهدف، من خلال استثمار ما يناهز 6,14 مليار درهم، إلى استقطاب 17,5 مليون سائح وتحقيق 120 مليار درهم من عائدات السياحة وإحداث 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر في أفق سنة 2026.

وقد واكب هذه الدينامية القطاعية تسارع وتيرة تطوير البنيات التحتية للنقل العصري لتلبية الحاجيات الحالية والمستقبلية للاقتصاد والمجتمع المغربي. ومن شأن هذه التعبئة تعزيز التنافسية الاقتصادية والجاذبية الترابية للمغرب، وكذا تدعيم عملية التحول الصناعي لبلادنا والاستجابة لنموه الديموغرافي.

وعلى المستوى الترابي، فقد تم استهداف استثمارات قصد تعزيز البنيات التحتية ودعم القطاعات الرئيسية، قصد إنعاش الاقتصاد المحلي والحد من الفوارق فيما يخص خلق الثروة على الصعيد الترابي. وقد أظهرت الدراسات التحليلية المنجزة في هذا الإطار أن خلق الثروة الوطنية يظل يرتكز على الأقاليم التي تقع بين مدينتي طنجة والجديدة، حيث حققت جهة الدار البيضاء-سطات أكبر مساهمة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2014-2022، حيث بلغت حصتها في المتوسط 32,1%، تليها جهات الرباط-سلا-القنيطرة (16%)، وطنجة-تطوان-الحسيمة (10,5%)، ثم فاس-مكناس ومراكش-أسفي (8,4% لكل واحدة منهما). وفيما يخص وتيرة النمو الإسمي، برزت خلال الفترة 2014-2022 جهات ذات مسارات نمو أكثر دينامية متجاوزة بذلك المعدل الوطني (3,6%) وهي جهات دعمتها البرامج التنموية الهيكلية التي تم اعتمادها على المستوى المحلي. ويتعلق الأمر بكل من جهات العيون-الساقية الحمراء (9,1%)، وكلميم-واد نون (5,5%)، والداخلة-وادي الذهب (5,4%)، ثم درعة-تافيلالت (5,2%).

وبالرغم من التقدم المحرز، لا زالت هناك تحديات كبيرة على المغرب مواجهتها، إذ يظل تعزيز الدولة الاجتماعية مسألة حاسمة تتطلب مضاعفة الجهود المبذولة في مجالات أساسية مثل التشغيل والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالحصول على العمل، تضع الحكومة إنعاش التشغيل والإدماج في سوق الشغل ضمن أولويتها

سعيًا منه لمواصلة سياسته الرامية إلى تكيف القطاع الفلاحي وتعزيز استدامته وتنافسيته، أطلق المغرب الاستراتيجية الفلاحية الطموحة «الجيل الأخضر» التي تغطي الفترة 2020-2030. وتهدف هذه الاستراتيجية أساساً إلى انخراط الفلاحة الوطنية في مسار ترسيخ المناعة حيال المخاطر المناخية والحفاظ على المكتسبات في مجال الإنتاجية الفلاحية وكذا النهوض بالرأسمال البشري في القطاع الفلاحي. كما تروم هذه الاستراتيجية مضاعفة القيمة المضافة لكل متر مكعب من الماء في إطار مواصلة برامج التعبئة والاقتصاد في الماء. كذلك، تم اتخاذ إجراءات استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة لسلاسل الإنتاج الفلاحي والتكيف مع السياق المناخي الفلاحي الصعب للبلاد، لا سيما من خلال مضاعفة الاستثمارات المخصصة للبحث والتطوير في المجال الفلاحي، وتحسين معدل تثمين المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى دعم انبثاق سلاسل فلاحية جديدة واعدة (الفلاحة العضوية).

وفيما يخص الصناعة الوطنية، فقد بلغت عملية التحول الصناعي في المغرب مراحل حاسمة تمثل نقطة تحول نحو بنية صناعية أكثر تنوعاً وذات قيمة مضافة عالية. وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تعزيز جاذبية المغرب كوجهة استثمارية كالاستقرار السياسي للبلاد، والبنيات التحتية الحديثة، والأداء الإيجابي للقطاعات الجديدة مثل صناعة السيارات والطيران، إلى جانب وجود يد عاملة مؤهلة وشابة. فقد مكنت هذه العوامل الإيجابية القطاع الصناعي من الارتقاء إلى المرتبة الأولى سنة 2023، فيما يتعلق بتعبئة الاستثمارات الخاصة في إطار تنفيذ الميثاق الجديد للاستثمار حيث تمت المصادقة على 63,7 مليار درهم، أي ما يعادل 59,4% من الاستثمارات المتوقعة من لدن اللجنة الوطنية للاستثمار. وتبقى طموحات القطاع الصناعي واعدة في مجال الانتقال نحو أنماط إنتاج خضراء ومستدامة تهدف إلى تقليل المدخلات (المواد الخام، الطاقة، الماء)، ورفع من استخدام الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء والحرارة، وتعزيز الاقتصاد الدائري لتدبير النفايات...

وبالنسبة لقطاع السياحة، فقد تمكن من استئناف نموه التصاعدي، كما يتضح من تطور مؤشرات نشاط القطاع، ليتجاوز مستوى ما قبل الأزمة الوبائية (ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى المغرب 14,5 مليون) وعائدات السياحة (104,6 مليار درهم) بنسبة 12,3% و33% على التوالي سنة 2023 مقارنة بسنة 2019. وتؤكد البيانات الظرفية الإيجابية هذا الانتعاش الذي شمل جل مكونات النشاط السياحي الوطني خلال سنة 2024. ويعود تعافي السياحة الوطنية وصمودها أمام الأزمات التي تعيشها أهم الدول الموردة إلى التدابير الاستثنائية التي اتخذتها الدولة لدعم القطاع (خطة الطوارئ بملياري درهم)،

وبالنسبة لمنظومة التكوين المهني، فقد ارتفعت قدرتها الاستيعابية من خلال افتتاح وبدء التكوين بست مدن للمهن والكفاءات في جهات سوس-ماسة، والشرق، والعيون-الساقية الحمراء، والرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة، وبنو ملال-خنيفرة، حيث بلغت 21.865 مقعدا. في هذا الإطار، يتوخى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الرفع من قدرته الاستيعابية لتصل إلى أكثر من 414.855 مقعدا تعليميا خلال السنة الدراسية 2024-2025، وذلك بفضل افتتاح 20 مؤسسة جديدة في جهات الرباط-سلا-القنيطرة، وسوس-ماسة، والدار البيضاء-سطات، وبنو ملال-خنيفرة، والشرق، وطنجة-تطوان-الحسيمة، بقدرة استيعابية تتجاوز 3.805 مقعدا.

وبالنسبة لقطاع التعليم العالي، فقد تميزت السنة الجامعية 2023-2024 بتنفيذ إجراءات المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) والتي تهدف إلى تحسين الولوج إلى التعليم العالي وتحسين ظروف الدراسة به، مع ضمان آليات فعالة للرفع من جودة النظام وتحسين نتائجه. كما ركزت على تعزيز آليات الحكامة الجيدة وتطوير البحث العلمي من خلال تحسين بنيته التحتية واثمين نتائجه.

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، تم بذل جهود ملحوظة لتفعيل إصلاحه الذي يشكل شرطا لا غنى عنه لإنجاح المشروع الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية. وتشمل هذه الجهود تعزيز توفير الموارد البشرية الصحية وتحسين وضعهم المهني وتأهيل البنيات التحتية وتحسين حكامه القطاع. ونخص بالذكر، نشر القانون رقم 33.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب لتمكين الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج من مزاولة مهنة الطب بشكل دائم بالمغرب. كما تم إطلاق عملية موسعة لإعادة تأهيل وتجديد المؤسسات الصحية الأولية لضمان استجابتها للمعايير المتعلقة بجودة الخدمات. وقد همت هذه العملية 1.400 مؤسسة صحية أولية، من بينها 483 مؤسسة تم الانتهاء منها في نهاية سنة 2023 بخلاف مالي يقدر بـ 850 مليون درهم. كذلك، تم وضع آليات لحكامه القطاع من قبيل إحداث الهيئة العليا للصحة التي تتولى مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والمجموعات الصحية الترايبية المسؤولة على تفعيل السياسة الصحية للدولة على الصعيد الجهوي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الجهود المبذولة لتجسيد ورش تعميم الحماية الاجتماعية التي أطلقه جلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2020. وقد

الرئيسية خلال النصف الثاني من ولايتها بالنظر لارتفاع معدلات البطالة المسجلة (13% سنة 2023 و13,1% خلال الربع الثاني من سنة 2024). وفي هذا الإطار، قامت الحكومة بتفعيل أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بالتشغيل لتعزيز التنسيق بين مختلف الجهود الحكومية في هذا المجال، وضمان توافق أفضل بين العرض والطلب في سوق الشغل. ومن المنتظر أن تسفر هذه الأعمال عن خارطة طريق جديدة حول التشغيل بالمغرب تعتمد على برامج عمل في أفق خمس إلى عشر سنوات القادمة، مصحوبة بإجراءات تستهدف دعم التشغيل بالوسط القروي وإعادة هيكلة البرامج النشيطة للتشغيل ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة مع التركيز على رافعات العمل لتعزيز ولوج النساء إلى سوق الشغل والفرص الاقتصادية.

وفيما يخص الولوج إلى التعليم، عمل المغرب، بفضل الإصلاحات التي قام بها خلال العقد الماضي، على تعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي وتحسين إمكانية الولوج إلى السلك الإعدادي والثانوي التأهيلي. وستواصل هذه الدينامية بفضل تنفيذ خارطة الطريق لإصلاح نظام التعليم الذي يروم، على الخصوص، تعميم وتحسين التعليم الأولي في أفق سنة 2028، وتوسيع العرض التربوي وتعميم مشروع «مدارس الريادة» على نطاق واسع ابتداء من السنة الدراسية 2024-2025، مما سيساهم في تعزيز التميز وتكافؤ الفرص.

ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التمدرس بالتعليم الأولي ليلعب 80% خلال السنة الدراسية 2024/2023 مقابل 45,3% سنة 2018/2017. كما شهدت نسبة تمدرس الفتيات طفرة ملحوظة، إذ ارتفعت من 41,6% سنة 2018/2017 إلى 79,7% سنة 2024/2023. وبلغت نسبة التمدرس بالمستوى الابتدائي 111,6% سنة 2024/2023 (112%) بالنسبة للفتيات، و123,2% بالوسط القروي و103,9% بالوسط الحضري). وعلى مستوى السلك الإعدادي والثانوي التأهيلي، بلغت نسبة تمدرس التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و14 سنة وما بين 15 و17 سنة على التوالي 101,1% و80,2% خلال الفترة 2024/2023 مقابل 89,7% و65,8% سنة 2018/2017. ولتعزيز هذه المكتسبات والحد من هذه النقائص، أطلقت الحكومة برنامج «مدارس الريادة» الذي يهدف إلى تعزيز الدعم المدرسي داخل المؤسسات التعليمية، وإعادة التفكير في الأساليب التربوية، وتقديم دورات تكوينية معتمدة للأساتذة، وتزويد الفصول الدراسية بأحدث المعدات الرقمية. ويهدف هذا البرنامج أيضا إلى تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية وتهيئة بيئة مناسبة لتطور وتفتح التلاميذ وتحقيق التميز الأكاديمي.

وتنفيذ برنامج الحفاظ على الموارد المائية الجوفية، وكذا التقليل من هدر المياه على مستوى شبكات إنتاج وتوزيع الماء الشروب.

في المجال الطاقوي، وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، ضاعف المغرب جهوده لإنجاز مشاريعه للطاقات المتجددة لتسريع انتقاله الطاقوي وكذا خفض الكربون من اقتصاده. في هذا الإطار، يعمل المغرب على تطوير قطاع الغاز الطبيعي من خلال تعزيز استكشافاته الغازية وكذا شراكته الطاقوية مع إسبانيا ونيجيريا. كما أطلقت المملكة مبادرة «عرض المغرب للهيدروجين الأخضر»، والتي تهدف إلى تعزيز مكائنها في هذا القطاع الاستراتيجي والذي من شأنه دعم انتقاله الطاقوي والمساهمة في الجهود العالمية لخفض الكربون. وفي هذا الصدد، تم إصدار دورية تكشف عن عرض المغرب الهادف إلى تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر والتي توضح المراحل العملية اللازمة لضمان إنجاحه. ومن أجل تفعيل هذا العرض، أعلن المكتب الشريف للفوسفات عزمه ليصبح رائدا في تطوير قاعدة صناعية مخصصة لإنتاج الهيدروجين والجزيئات الخضراء. ولهذا الغرض، تم إطلاق برنامج استثماري بقيمة 130 مليار درهم خلال الفترة 2023-2027.

موازاة مع ذلك، يظل المغرب ملتزما بمسار تحوله الاقتصادي مستفيدا من نقاط قوته ومن الفرص التي تتيحها التحولات الرقمية والبيئية. كما يشكل الاقتصاد الأزرق محورا استراتيجيا واعدة، يوفر آفاقا كبيرة لخلق الثروة وفرص الشغل.

بالفعل قطع المغرب خطوات مهمة في انتقاله الرقمي الذي يضطلع بدور رائد في تنميته الاجتماعية والاقتصادية، حيث اتخذت بلادنا مبادرات مهمة لتحديث خدماتها العمومية وتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات. ويشمل ذلك تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المقاولات، وإنشاء البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة، وتخفيض الوثائق المطلوبة للمستثمرين بنسبة 45%. كما أطلق المغرب استراتيجية جديدة للانتقال الرقمي «المغرب الرقمي 2030» والتي تتوخى جعل المغرب في مقدمة الدول الإفريقية في التصنيفات الدولية لمؤشر الخدمات الإلكترونية، وتعزيز خلق مناصب الشغل للوصول إلى 240.000 منصب شغل في قطاع ترحيل الخدمات، وتحقيق 40 مليار درهم من عائدات الصادرات لهذا القطاع. وترتكز هذه الاستراتيجية على محورين رئيسيين: رقمنة الخدمات العمومية من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات، وتنشيط الاقتصاد الرقمي لإنتاج حلول رقمية مغربية، مما يخلق قيمة مضافة وفرص الشغل.

تميزت سنة 2022 بتفعيل تعميم التغطية الصحية لجميع المواطنين مع دمج العمال غير الأجراء والمستفيدين من نظام «راميد» لنظام التأمين الإجباري عن المرض إضافة إلى صدور المراسيم التطبيقية المتعلقة بها. كما شهدت سنة 2023 نشر القانون رقم 60-22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، بالإضافة إلى المراسيم التطبيقية المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص الذين لا يزاولون أي نشاط القادرين على تحمل واجبات الاشتراك. تمثل هذه المرحلة إتمام الترسنة القانونية الداعمة للورش الكبير لتعميم التغطية الصحية.

وللإشارة، فقد مكن تعميم الدعم الاجتماعي المباشر وتنفيذ آليات الاستهداف، انطلاقا من نهاية 2023، من تجسيد المرحلة الثانية من برنامج تعميم الحماية الاجتماعية. فقد تم تسجيل ما يقرب من 4,8 مليون طلب للحصول على مساعدات اجتماعية مباشرة عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض حتى متم شهر غشت 2024. ومن بين هذه الطلبات، تلقت حوالي 3,9 مليون أسرة مساعدات، مما يمثل معدل قبول يبلغ 81%. واستفادت حوالي 2,9 مليون أسرة من المساعدات المتعلقة بالحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة.

وبالإضافة إلى التحديات الاجتماعية التي تتحكم في تثمين رأس المال البشري الوطني، يشكل تعزيز الأمن المائي والطاقوي في البلاد، في سياق التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ، حجر الزاوية الحقيقي لضمان استدامة النموذج التنموي المغربي.

وفيما يخص حماية الأمن المائي، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، تم الشروع في تعديل الاستراتيجية الوطنية للماء من أجل إدماج أمثل للإكراهات المناخية. ويخص هذا التعديل بالأساس البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب والسقي (2020-2027) والمخطط الوطني للماء. وفيما يتعلق بتنمية العرض المائي، تم اعتماد برامج استراتيجية خاصة في إطار سياسة السدود كنهج استباقي على المدى طويل. بالموازاة مع ذلك، تم دعم إنتاج الموارد المائية غير الاعتيادية وذلك باللجوء أساسا لتحلية مياه البحر من خلال تطوير صناعة محلية لإنتاج المياه المحلاة مع تشجيع استعمال الطاقات المتجددة لإنتاجها. وفيما يتعلق بالتدبير الرشيد والمستدام للطلب على الماء، تم اتخاذ عدة تدابير استراتيجية استباقية بمختلف القطاعات المستعملة للماء. وتهم هذه التدابير بشكل خاص دعم البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري في إطار استراتيجية الجيل الأخضر (2020-2030)

## الاقتصاد الأزرق: أولوية استراتيجية

يعتبر تعزيز اقتصاد أزرق مستدام ومرن وشامل أولوية استراتيجية تحت قيادة صاحب الجلالة الذي أكد في عدة مناسبات على ضرورة الاستفادة من إمكانات الاقتصاد الأزرق الذي تتوفر عليه بلادنا (واجهتين بحريتين مطلتين على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط على طول 3500 كيلومتر، والمنطقة الاقتصادية البحرية الحصرية الشاسعة التي تبلغ مساحتها 1,2 مليون كيلومتر مربع). ووعياً منها بالأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، أطلقت الحكومة في يونيو 2022 برنامج وطني جديد للاقتصاد الأزرق، يهدف، من جهة، إلى تحقيق الاستغلال المستدام لموارد المناطق البحرية والساحلية، ومن جهة أخرى، إلى ضمان التنسيق المؤسساتي العمودي والأفقي الأمثل داخل القطاعات المعنية وفيما بينها. ويرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور: الأمن الغذائي الوطني، والتنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل، وكذا حماية واستغلال الموارد الطبيعية. وفي سنة 2023، فعلت الحكومة التزامها بتنمية الاقتصاد الأزرق من خلال إرساء اللجنة بين وزارية للاقتصاد الأزرق (CIDEB) وإطلاق أشغال إعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق (SNEB) والتي ستساهم في التنسيق بين مختلف السياسات والمبادرات القطاعية من خلال تتبع منهجية مندمجة ومتناسكة على جميع مستويات الإدارة والحكامة الجهوية.

ارتفاع الموارد الأخرى بنسبة 30,5%، نتيجة تعبئة موارد مالية مهمة في إطار آليات التمويل المبتكرة وموارد المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 8,5%. وقد مثلت هذه الموارد 3,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023 مقابل 2,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019، أي بزيادة نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام.

وبرسم سنة 2023، ورغم السياق الدولي الذي عرف تفاقماً في التوترات الجيوسياسية واستمرار تشديد الأوضاع المالية، والسياسات الوطنية الذي اتسم باستمرار الجفاف، سجلت الموارد الجبائية ارتفاعاً بنسبة 5,6% (باستثناء حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة). ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة معتدلة بنسبة 2,4% لموارد الضريبة على الشركات، وإلى زيادة موارد الضريبة على الدخل بنسبة 5,8%، وإلى ارتفاع موارد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 4%، وإلى زيادة موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 3,7%، وإلى ارتفاع موارد الرسوم الجمركية بنسبة 18,3%، وكذا إلى زيادة موارد رسوم التسجيل بنسبة 11,1%. وبالنسبة للموارد غير الجبائية، فقد سجلت تحسناً بنسبة 16,8% سنة 2023، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 6,4% والموارد الأخرى بنسبة 16,1%.

وفيما يخص النفقات، يبرز تحليل بنية النفقات العمومية هيمنة النفقات العادية مقارنة بنفقات الاستثمار، حيث شكلت في المتوسط 74,5% من النفقات العمومية بين 2019 و2023. وقد تراجعت هذه الهيمنة خلال السنوات الخمس الماضية، حيث انخفضت حصة النفقات العادية من النفقات العمومية من 75,6% سنة 2019 إلى 72,6% سنة 2023 نتيجة للمجهود الميزانياتي الكبير المبذول في مجال الاستثمار. أما بالنسبة لتطور النفقات العادية، فقد ارتفعت بنحو 6,6% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2019-2023، لتمثل 20% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023، نتيجة لارتفاع نفقات الموظفين بنسبة 7,4%، وزيادة نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة

## الحفاظ على استدامة المالية العمومية رغم الظرفية الوطنية والدولية الصعبة

تطرح مسألة استدامة المالية العمومية اليوم بحدّة في سياق يتسم بتوالي الأزمات على المستوى الدولي (الجائحة والتوترات الجيوسياسية، والتغيرات المناخية،...)، الأمر الذي ولد دورة تضخمية وضغطاً قوياً على المالية العمومية. في هذا السياق، واصلت الحكومة جهودها لإنعاش الاقتصاد الوطني وتخفيف آثار التضخم والجفاف مع تنفيذ أورايش إصلاحات كبرى خاصة تلك المتعلقة بتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، مع الحرص على ضبط مسار المالية العمومية والتحكم في عجز الميزانية على المدى المتوسط.

ويوضح تحليل تطور المالية العمومية، خلال الفترة 2021-2023، دينامية الموارد العادية التي استعادت منحها الإيجابي حيث سجلت نمواً سنوياً متوسطاً بنسبة 12,3%، وهو ما مكن من تعبئة أكثر من 95 مليار درهم من الموارد الإضافية على مدى ثلاث سنوات مقارنة بسنة 2020. وبالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام، بلغت الموارد العادية 22,2% سنة 2023 مقابل 19,9% سنة 2020، أي بزيادة قدرها 2,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام خلال ثلاث سنوات.

وعرفت الموارد الجبائية، بالنظر لحصتها المهمة في الموارد العادية، زيادة بنسبة 4,7% في المتوسط خلال الفترة 2019-2023، نتيجة لارتفاع موارد الضريبة على الشركات بنسبة 4,6%، وموارد الضريبة على الدخل بنسبة 3,7%، وموارد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 5%، وموارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 3%. ونسبة للناتج الداخلي الخام، ارتفعت هذه الموارد من 17,2% خلال سنة 2019 إلى 18% خلال سنة 2023، أي بزيادة قدرها 0,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

أما الموارد غير الجبائية، فقد سجلت نمواً بنسبة 23% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2019-2023، نتيجة

وانخرط المغرب تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة منذ عدة سنوات، في مسار الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز نجاعة واستدامة المالية العمومية وإنعاش النمو الاقتصادي. وتشمل هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، الإصلاح الجبائي (اعتماد تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة) وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية (مواصلة تعبئة التمويلات اللازمة لتنزيل إصلاح نظام الحماية الاجتماعية) وإعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية (اعتماد السياسة المساهماتية للدولة) وتعزيز الاستثمار العمومي والخاص (مواصلة تنزيل ميثاق الاستثمار وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار)، فضلاً عن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية (إطلاق المشاورات لإدخال عدد من التعديلات على هذا القانون استجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تعرفها بلادنا). ورغم أن هذه الإصلاحات تتواجد في مراحل تنفيذية مختلفة، إلا أنها تسير بخطى متقدمة.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية والتزامات البرنامج الحكومي، يركز مشروع قانون المالية لسنة 2025 على أربع أولويات رئيسية تتجلى في مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، وتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، ومواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية، والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

ومن المتوقع، بناء على الفرضيات المعتمدة، من قبيل إنتاج الحبوب يقدر بنحو 70 مليون قنطار، و78 دولاراً للبرميل كمتوسط سعر نفط برنت، وسعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,085، وارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 3,2% (دون احتساب منتجات الفوسفاط ومشتقاته)، أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الوطني 4,6% سنة 2025 وأن يستقر عجز الميزانية في حدود 3,5% من الناتج الداخلي الخام.

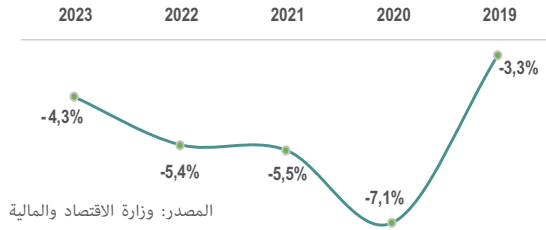
**المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية**

5,1%، وارتفاع نفقات تكاليف الفائدة لدين الخزينة بنسبة 3,5%، وكذا ارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 11,1%. وبرسم سنة 2023، سجلت النفقات العادية زيادة بنسبة 1,8% مقارنة بسنة 2022، وهو ما يعكس تباطؤاً مقارنة بالدينامية المسجلة خلال الفترة 2019-2022، حيث بلغ متوسط النمو السنوي 8%.

وبالنسبة لنفقات الاستثمار، فقد ارتفعت بنحو 11% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2019-2023، حيث انتقلت من 5,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019 إلى 7,6% سنة 2023، أي بزيادة قدرها 1,7 نقطة من الناتج الداخلي الخام، وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة لدعم النشاط الاقتصادي وتنفيذ مشاريع البنيات التحتية وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية. وقد سجلت نفقات الاستثمار ارتفاعاً بنسبة 18,1% خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022.

وفي ظل التطورات التي عرفتها الموارد والنفقات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، عرف عجز الميزانية تحسناً تدريجياً، بعد التفاقم المسجل سنة 2020 حيث بلغ 7,1% من الناتج الداخلي الخام. وابتداءً من سنة 2021، تحسن عجز الميزانية تدريجياً بمقدار 2,9 نقاط من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 4,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023، بفضل الرصيد العادي الإيجابي الذي بلغ 30,9 مليار درهم سنة 2023، أي ما يعادل 2,1% من الناتج الداخلي الخام. وقد تحقق هذا التحسن في ظل سياق تميز بمجهود ميزانتي كبير تم بذله لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية والحفاظ على استقرار الأسعار وخفضها وإنعاش النشاط الاقتصادي، وكذلك لإطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية.

**تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام**



# المؤسسات والمقاولات العمومية: بين التحديات الصعبة والآفاق الواعدة

خلال سنة 2025 ستبلغ الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية 19,5 مليار درهم لفائدة ميزانية الدولة دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة، أي زيادة قدرها 26% سنويا مقارنة بسنة 2024. ورغم الظرفية الصعبة في بعض الأحيان، حافظت هذه الشركات على أدائها برقم أعمال تراكمي بلغ 223,6 مليار درهم.

الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والتي دعت إلى الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويأخذ مشروع الإصلاح بعين الاعتبار، ضرورة تحقيق الانسجام مع أحكام ومبادئ مشروع تعديل القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، الذي ينص على توسيع نطاق تطبيقه ليشمل المؤسسات العمومية التي لا تمارس نشاطا تجاريا.

ويهدف هذا الإصلاح بشكل رئيسي إلى ترشيد حجم المحفظة العمومية وتعزيز أدائها من خلال برنامج إعادة هيكلتها، الذي يستهدف معالجة إشكاليات تداخل مهام وأنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية وحل وتصفية تلك التي تعاني من عجز مالي مزمن، مع العمل على تعزيز التكامل والتآزر بين هذه الهيئات، وتحسين نماذجها، وخلق القيمة المضافة، وتحسين جودة تديرها وحكامتها. كما يسعى هذا الإصلاح إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة بهدف ضمان تقديم خدمات عالية الجودة بأقل تكلفة، مع تخفيف الضغط على ميزانية الدولة.

وقد عرف مشروع الإصلاح تقدما كبيرا بعد مصادقة مجلس الوزراء، الذي انعقد في فاتح يونيو 2024، برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة.

وهكذا، وبعد الموافقة على مشروع السياسة المساهماتية للدولة من طرف هيئة التشاور بتاريخ 19 شتنبر 2024، سيتم عرض هذا المشروع على مصادقة مجلس الحكومة قبل الشروع في تنفيذه. ويشكل مشروع السياسة المساهماتية خطوة حاسمة في إعادة هيكلة وتحديث

يحظى قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية باهتمام كبير لدى السلطات العمومية ويشكل باستمرار جزءا لا يتجزأ من أولوياتها نظرا للمساهمة الفعالة لهذه الهيئات في قيادة وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولدورها في دعم جهود الاستثمار العمومي، حيث أنها تتدخل في جميع القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك البنيات التحتية والماء والطاقة والفلاحة والصيد البحري والتعليم والتكوين المهني والبحث العلمي والصحة والحماية الاجتماعية والسياحة والنقل واللوجستيك، بالإضافة إلى تقديمها لمجموعة متنوعة من الخدمات للمقاولات والمواطنين.

كما أن المؤسسات والمقاولات العمومية تتدخل بشكل مكثف في برامج التنمية الترابية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتلعب دورا محوريا في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، مما يساهم في تنويع مصادر النمو وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود ودعم تنافسيته بهدف تعزيز مكانة بلدنا على المستوى الدولي.

وتلعب هذه الهيئات دورا رئيسيا في تعزيز التحول الاقتصادي والرقمي والاجتماعي للبلاد، كما تساهم بشكل فعال في تنفيذ المشاريع الكبرى خاصة تلك التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي تشمل بشكل خاص تعميم الحماية الاجتماعية، وتشجيع المبادرة الخاصة، وتسريع إنجاز البرامج الاستراتيجية في قطاعات الماء والطاقة والفلاحة والبنيات التحتية، إضافة إلى مساهمتها في الورش الجديد المتعلق بالتحضير لتظاهرة كأس العالم لسنة 2030.

ونظرا للرهانات الاستراتيجية المرتبطة بالنجاعة الاقتصادية والاجتماعية لأداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وفي إطار السعي لتعزيز فعاليتها، فإن مشروع الإصلاح العميق لهذا القطاع يُعتبر من بين الأولويات الوطنية طبقا للتوجيهات الملكية السامية، خاصة تلك

المحفظة العمومية، من خلال توفير وثيقة مرجعية فريدة من شأنها أن تُوجه عمل الدولة بصفتها كمساهم.

وستعمل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات للدولة، بعد المصادقة على مشروع السياسة المساهماتية للدولة، على اتخاذ الإجراءات وإعداد الدراسات والتقييمات اللازمة، بالتشاور مع الشركاء المعنيين، بهدف تسريع تنفيذ برنامج إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدرج ضمن نطاقها، والتي تضطلع برهانات اقتصادية واجتماعية كبرى.

فيما يتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية التي تُشرف عليها وزارة الاقتصاد والمالية، فقد أسفر تنفيذ مخطط العمل الذي تم وضعه عن تحديد برنامج عمليات إعادة هيكلة يهتم حوالي ستين مؤسسة ومقولة عمومية والتي يجري حالياً تنفيذ الجزء الأكبر منها، مع العلم أن التقييمات والمشاورات مستمرة في قطاعات أخرى بهدف تحديد عمليات إعادة هيكلة جديدة في أفق وضع مخطط إصلاح يمتشى مع أهداف ترشيد المحفظة العمومية وتقليص حجمها.

من جهة أخرى، فقد سطرت المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة رقم 2024/10 الصادرة بتاريخ 6 غشت 2024 والمتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، الأولويات الرئيسية للسنوات المقبلة والتي تتمحور حول السيادة في مجالات الماء والطاقة والأمن الغذائي، وتعزيز استدامة المالية العمومية بهدف توفير المساحات المالية اللازمة لتتبع تنفيذ المشاريع التنموية المختلفة، مع الحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي الذي يُعد دعامة أساسية لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

## مكونات وأداء المحفظة العمومية

### مكونات المحفظة العمومية

تتكون المحفظة العمومية، متم شهر شتنبر 2024، من 271 مؤسسة ومقولة عمومية موزعة كما يلي:

• 228 مؤسسة عمومية<sup>1</sup>؛

• 43 مقولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة<sup>2</sup>.

ومن جهة أخرى، تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة و/أو مساهمات يبلغ مجموعها 525 هيئة، منها 53% مملوكة بالأغلبية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشمل المحفظة العمومية:

• 73 شركة ذات مساهمة مباشرة للجماعات الترابية<sup>3</sup>، منها 21 شركة تخضع للمراقبة المالية ويتم تتبعها على مستوى المحفظة العمومية؛

• 53 هيئة عمومية أخرى<sup>4</sup>، منها 30 هيئة تخضع للمراقبة المالية ويتم تتبعها على مستوى المحفظة العمومية.

## المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية

تعكس إنجازات سنة 2023 وتوقعات اختتام سنة 2024، انتعاش ملحوظ للمؤشرات المالية، مع الإشارة إلى أن توقعات الفترة 2025-2027 تؤكد هذا النسق، وذلك سواء فيما يخص المحفظة العمومية بشكل عام أو على مستوى نطاق الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة.

بلغ رقم المعاملات برسم سنة 2023 ما قدره 332.070 مليون درهم، مسجلاً استقراراً نسبياً مقارنة بسنة 2022، والذي يُعزى بالأساس إلى تراجع رقم معاملات المُجمع الشريف للفوسفاط الذي انتقل من 114.574 مليون درهم سنة 2022 إلى 91.277 مليون درهم سنة 2023.

وتُشير توقعات اختتام السنة المالية 2024 إلى تحقيق رقم معاملات قدره 345.912 مليون درهم لمجموع القطاع، بزيادة 4% مقارنة بسنة 2023.

فيما يتعلق بتكاليف الاستغلال دون احتساب المخصصات، فقد بلغت 279.128 مليون درهم سنة 2023، بتراجع قدره 7% مقارنة بسنة 2022، وذلك نتيجة تراجع تكاليف الاستغلال الخاصة بالمُجمع الشريف للفوسفاط.

أما بالنسبة للنتائج الصافية لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد عرفت تحسناً ملحوظاً خلال سنة 2023، حيث انتقل مجموعها من 1.044 مليون درهم برسم سنة 2022 إلى 9.278 مليون درهم سنة 2023. وتؤكد توقعات اختتام سنة 2024 عودة المنحى التصاعدي لنتائج القطاع، حيث من المُتوقع أن تبلغ ما قدره 14.071 مليون درهم.

## استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

حققت المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2023، حجم استثمار إجمالي قدره 81.285 مليون درهم، أي بتحسّن قدره زائد 4.533 مليون درهم (زائد 6%) مقارنة بإنجازات سنة 2022.

01 يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي ويسمى مؤسسة عمومية بموجب القانون الذي أحدثه.

02 يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأس مالها مباشرة كلياً أو جزئياً.

03 يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الجماعات الترابية نسبة لا تقل عن 34% من رأس مالها.

04 يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي.

لبعض هذه الهيئات، بل يشمل بالإضافة إلى ذلك إمدادات مالية أخرى، ويتعلق الأمر بعائدات الرسوم شبه الضريبية التي تستفيد منها بعض الهيئات. وقد انتقل إجمالي عائدات هذه الرسوم من 3.575 مليون درهم سنة 2014 إلى 5.644 مليون درهم سنة 2023.

وقد بلغت مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة، ما قدره 13.987 مليون درهم برسم سنة 2023، أي بنسبة إنجاز بلغت 85% مقارنة مع التوقعات الأولية (16.464 مليون درهم)، متأتية بالأساس من المجمع الشريف للفوسفاط (7.441 مليون درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (4.000 مليون درهم) وبنك المغرب (937 مليون درهم).

وبخصوص قانون المالية للسنة المالية 2024، تناهز توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 15.480 مليون درهم، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة، بينما بلغت توقعات الاختتام ما يناهز 18.485 مليون درهم (زائد 19%).

ويتوقع مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، أن تبلغ الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 19.546 مليون درهم، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة، أي بارتفاع بنسبة 26% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2024 (15.480 مليون درهم).

وفيما يتعلق بعائدات تفويت الأصول والخوصصة، فإن الإنجازات المسجلة برسم سنة 2023 بلغت 1.607 مليون درهم، مما يمثل 18% من التوقعات الأولية (9.000 مليون درهم).

وبرسم سنة 2023، بلغ مجموع المساهمات الضريبية للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم الضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة ما قدره 26.638 مليون درهم (دون احتساب رسوم المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والدخول والمقدرة ب 1.716 مليون درهم)، مسجلا ارتفاعا نسبته 7% مقارنة بسنة 2022. ويمثل هذا المبلغ 16% من الإيرادات الإجمالية للدولة بموجب هذه الرسوم.

### أوراش التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها المؤسسات والمقاولات العمومية

تواصل المؤسسات والمقاولات العمومية تنفيذ مخططات عملها التي تتمحور أساسا حول المشاريع التي أطلقها

وتم تحقيق هذا المستوى من أداء المؤسسات والمقاولات العمومية على وجه الخصوص، بفضل الإنجازات التي حققها المجمع الشريف للفوسفاط (27.400 مليون درهم)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (6.823 مليون درهم)، والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (6.059 مليون درهم)، ومجموعة التهيئة العمران (4.548 مليون درهم)، وشركة الرباط الجهة للتهيئة (3.747 مليون درهم)، ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (3.417 مليون درهم)، والوكالات المستقلة للتوزيع (2.494 مليون درهم). وتستحوذ هذه المؤسسات والمقاولات العمومية، لوحدها، على أكثر من 67% من إجمالي استثمارات القطاع برسم سنة 2023.

بلغ حجم الاستثمارات المحيئة للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2024، ما قدره 132.067 مليون درهم مقابل توقعات أولية قدرها 152.013 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2024، مسجلة انخفاضا بنسبة 13%. وترجع هذه الوضعية إلى التحيينات الناتجة عن مناقشة الميزانيات من طرف اللجان المختصة وتوصيات الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية، والتي أخذت بعين الاعتبار تطورات الظرفية الاقتصادية للأسواق خلال الربع الأخير من سنة 2023 والربع الأول من سنة 2024. ويرتقب أن تبلغ توقعات اختتام سنة 2024 ما قدره 115.215 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز 87% مقارنة بالتوقعات المحيئة للاستثمارات.

وبرسم سنوات 2025 و2026 و2027، يُتوقع تحقيق استثمارات بقيمة 137.700 مليون درهم، و141.614 مليون درهم، و122.298 مليون درهم على التوالي.

### العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

بلغت الإمدادات المالية التي تم صرفها من الميزانية العامة للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2023 ما مجموعه 65.687 مليون درهم، مسجلة بذلك معدل إنجاز قدره 93% مقارنة بتوقعات سنة 2023 (70.766 مليون درهم).

ويبين التوزيع القطاعي للإمدادات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية أن هذه التحويلات تهم أساسا القطاعات ذات الأولوية، خصوصا منها التربية والتكوين والتعليم العالي (29.428 مليون درهم) والفلاحة والصيد (8.474 مليون درهم) والطاقة والمعادن والماء (6.766 مليون درهم) وقطاع النقل (5.058 مليون درهم) والصحة والتنمية الاجتماعية (4.073 مليون درهم).

لا يقتصر دعم الدولة للمؤسسات والمقاولات العمومية فقط على الإعانات والمخصصات الميزانية الممنوحة

الوطني للسكك الحديدية لتحديد مكونات مخطط التنمية وطرق تمويله.

من جانبها، قامت الشركة الوطنية للطرق السيارة بإطلاق المشاورات مع الأطراف المعنية لتحديد وتنفيذ مخطط تمويل برنامج تطوير الطرق السيارة الذي سيمتد على طول 1.000 كيلومتر من أجل توسيع شبكة الطرق السيارة إلى 3.000 كيلومتر بحلول سنة 2030، وذلك وفقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من خلال الرسالة الملكية الموجهة بتاريخ 8 نونبر 2023 إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمنتدى الاستثمار الإفريقي.

كما أطلق المكتب الوطني للمطارات برنامج الاستثماري بغلاف مالي قدره 12,3 مليار درهم، والذي يتضمن مشاريع الرفع من الطاقة الاستيعابية لمطارات محمد الخامس والرباط-سلا ومراكش وأكادير وتطوان وطنجة وفاس والحسيمة.

وسيساهم هذا البرنامج أيضا في دعم نمو القطاع السياحي ومخطط تطوير شركة الخطوط الملكية المغربية، الذي تم وضعه في إطار عقد-البرنامج المبرم في شهر يوليوز من سنة 2023، والذي يهدف بشكل خاص إلى توسيع أسطولها من 50 إلى 200 طائرة وتعزيز شبكة خطوطها الدولية والمحلية.

من جهتها، أطلقت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات مشروعا للتغطية بشبكة الجيل الخامس (5G) وفقا لاستراتيجية قطاع المواصلات لسنة 2030، وذلك بهدف الوصول إلى معدل تغطية نسبته 25% من الساكنة المغربية سنة 2026 و70% متم سنة 2030، مع ضمان تغطية كاملة للمدن المستضيفة لفعاليات كأس العالم 2030.

فيما يتعلق بقطاع الطاقة، فإن الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، قاما بتكثيف وتيرة تنفيذ برنامج تطوير الطاقات المتجددة بهدف تسريع استراتيجية الانتقال الطاقي والمساهمة في تقليص التبعية الطاقية للمغرب.

وبلغت القدرة المركبة من الطاقات المتجددة 4.607 ميغاواط عند نهاية سنة 2023، بمعدل يفوق 41% من مزيج الكهرباء الوطني. وحسب البرنامج الجاري تنفيذه، فمن المرتقب أن تبلغ نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي ما قدره 56% برسم سنة 2027، لتتجاوز الهدف الاستراتيجي المحدد في 52% في أفق سنة 2030.

كما أطلقت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة تنفيذ مخطط العمل المتعلق بعرض المغرب من أجل تطوير

جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي تهدف إلى تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة وفرص الشغل وتعزيز المبادرة الخاصة وتوفير بنية تحتية ذات معايير عالية وتسريع البرامج المرتكزة على الأولويات الوطنية، لا سيما تلك المتعلقة بالسيادة الوطنية في مجالات الماء والطاقة والصحة.

في هذا السياق، وفي إطار المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، فقد بلغ عدد المنخرطين المستفيدين من نظام التأمين الإجباري على المرض 31,5 مليون شخص، مما يمثل 84% من الساكنة المغربية، منهم 24,2 مليون شخص مؤمن عليهم من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و7,3 مليون شخص من قبل باقي المتدخلين بالقطاع (الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وتعاضدية القوات المسلحة الملكية، إلخ).

أما بالنسبة لقطاع الماء، وللتخفيف من الآثار المتعددة للإجهاد المائي المستمر، فقد دعا جلالته الملك محمد السادس، نصره الله، خلال خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2024، إلى ضرورة التحيين المستمر لآليات السياسة الوطنية للماء، وتحديد هدف استراتيجي، في كل الظروف والأحوال، وهو ضمان الماء الشروب لجميع المواطنين، وتوفير 80 في المائة على الأقل، من احتياجات السقي، على مستوى التراب الوطني.

وفي هذا الإطار، فقد أعطى جلالته تعليماته السامية لضمان التنزيل الأمثل لمختلف مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، وحماية الملك العام المائي، وتفعيل شرطة المياه، والحد من ظاهرة الاستغلال المفرط والضخ العشوائي للمياه.

فيما يتعلق بالمشاريع المرتبطة بالتحضير لاحتضان المملكة لتظاهرة كأس العالم 2030، تساهم العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية في إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي، خاصة من خلال تشييد وتجهيز المنشآت الرياضية وتزويد المدن المستضيفة للفعاليات الرياضية بالبنية التحتية للنقل والمواصلات، وذلك ضمن الآجال المحددة ووفق المعايير المطلوبة.

في هذا الإطار، أطلق المكتب الوطني للسكك الحديدية برنامجا لتطوير السكك الحديدية بتكلفة تناهز 87 مليار درهم، والذي يشمل عدة مكونات، بما في ذلك تمديد الخط الفائق السرعة من القنيطرة إلى مراكش وتطوير شبكة سككية جهوية للقطارات السريعة في مدن الدار البيضاء والرباط ومراكش.

وقد تم في هذا الصدد، الشروع في المشاورات لوضع عقد-برنامج من المزمع إبرامه بين الدولة والمكتب

21.865 مقعدا بيداغوجيا، وهو ما يمثل 64% من الطاقة الاستيعابية المستهدفة البالغة 34.000 متدربا بالإثني عشر مدينة، مع العلم أن الأشغال المتعلقة بالمدن الست المتبقية مستمرة، إذ يتوقع افتتاحها خلال سنة 2025.

وبلغت الالتزامات المالية الخاصة بهذا البرنامج حوالي 4.900 مليون درهم متم شهر غشت 2024، في حين بلغت الأداءات ما قدره 3.200 مليون درهم (65%).

من جهة أخرى، أكد القطاع السياحي ديناميته الاستثنائية وريادته كواحد من أكبر مصادر العملة الصعبة للبلاد خلال سنة 2023، حيث بلغ عدد الوافدين 14,52 مليون سائح، مسجلا زيادة بنسبة 34% مقارنة بسنة 2022، بينما ارتفعت العائدات السياحية من العملة الصعبة إلى 105 مليار درهم مقابل 94 مليار درهم سنة 2022 (زائد 12%).

أما بالنسبة لقطاع الفوسفاط، فقد أبان المجمع الشريف للفوسفاط عن صمود نموذجه المالي، مما يدل على قدرته على مواجهة التقلبات المستمرة للسوق الدولية والحفاظ على مكانة تنافسية في السوق العالمية للأسمدة، علما أن المجمع قد حقق رقم معاملات قياسي سنة 2022، وذلك بفضل الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الفوسفاطية.

وبلغ رقم معاملات المجمع 91.277 مليون درهم سنة 2023، مسجلا انخفاضا بنسبة 20% مقارنة بسنة 2022 (114.574 مليون درهم). أما بالنسبة للنتيجة الصافية، فقد سجلت تراجعا بنسبة 49%، حيث انخفضت من 28.185 مليون درهم سنة 2022 إلى 14.369 مليون درهم سنة 2023.

### تفعيل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

وفيما يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، تم وضع خارطة طريق تستند إلى منهجية تهدف إلى تحقيق تناسق وتوافق في جميع الإجراءات المتخذة في إطار هذا الورش، مع الأخذ بعين الاعتبار لأهداف مشروع تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية. وتتألف خارطة الطريق هذه من محورين رئيسيين يتعلقان بإعداد النصوص القانونية المنصوص عليها في مشروع الإصلاح ووضع وتنفيذ برنامج إعادة هيكلة شامل للمؤسسات والمقاولات العمومية.

ويعرف المحور الأول المتعلق بإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية تقدما ملحوظا، حيث أنه من بين 19 نصا تشريعيًا وتنظيميًا مدرجا في مشروع الإصلاح، تمت المصادقة على 8 نصوص وتم نشرها في الجريدة الرسمية، كما توجد أربع نصوص في طور المصادقة عليها، بينما توجد 7 نصوص أخرى قيد الإعداد، وسيتم

قطاع الهيدروجين الأخضر. وفي هذا الإطار، قدم المستثمرون المرشحون عروضهم، مما يمثل آفاقا واعدة لهذا القطاع، والذي من المتوقع أن يساهم بشكل كبير في تسريع الانتقال الطاقي وإزالة الكربون من الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تعزيز النمو وخلق فرص الشغل وتعزيز الصادرات.

علاوة على ذلك، تم إطلاق دراسات تصميم وهيكلية مشاريع محطة الغاز الطبيعي المسال بميناء الناظور غرب المتوسط وأنبوب الغاز الذي سيربط هذا الميناء بالمحمدية عبر أنبوب الغاز المغربي الأوروبي. كما يواصل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إجراء الدراسات والمشاورات مع الشركاء المعنيين لإنجاز المشروع الاستراتيجي لأنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا والمغرب، والذي سجل تقدما حاسما عقب إطلاق أشغال المصادقة على الاتفاق الحكومي الدولي واتفاقية البلد المستضيف في أواخر شهر غشت 2024.

بالنسبة لقطاع الفلاحة، تواصل المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في هذا القطاع، تنفيذ استراتيجية «الجيل الأخضر»، من خلال إنجاز عدة مشاريع تتعلق بالتجميع الفلاحي والشراكات بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة ودعم ريادة الأعمال للشباب في القطاع الفلاحي. كما ساهمت هذه الهيئات في تنفيذ عدة تدابير لمواكبة السنة الفلاحية 2023-2024، بما في ذلك توفير البذور والأسمدة وتديبير مياه السقي والتأمين الفلاحي.

وبالرغم من الانخفاض الكبير في التساقطات المطرية، يواصل القطاع الفلاحي تأمين تزويد الأسواق بشكل منتظم، حيث أظهر هذا القطاع قدرة كبيرة على الصمود. وقد بلغت صادرات المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية حوالي 83.142 مليون درهم سنة 2023 مقابل 81.236 مليون درهم سنة 2022، مما جعل هذا القطاع من بين القطاعات الأكثر مساهمة في جلب العملة الصعبة.

وفيما يتعلق بالتكوين المهني، ستبلغ الطاقة الاستيعابية للعرض في التكوين الأساسي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ما قدره 414.855 مقعدا بيداغوجيا برسم الموسم 2024-2025، ويرجع هذا التحسن إلى افتتاح 20 مؤسسة جديدة توفر 5.000 مقعدا بيداغوجيا.

كما شهد المشروع الملكي الخاص بإحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات تقدما ملحوظا بعد الشروع في تشغيل ست (06) مدن في كل من جهات سوس-ماسة والشرق والعيون-الساقية الحمراء والرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة وبني ملال-خنيفرة بسعة

وضعها في مسطرة المصادقة فور استكمال الدراسات والمشاورات بشأنها.

كما قامت الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية بوضع مخطط عمل يركز على المشاريع ذات الأولوية التي تهدف إلى تعزيز الحكامة ودعم عمليات تحويل المؤسسات العمومية إلى شركات مساهمة وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة قطاعية ووضع منظومة لتجميع الحسابات وإحداث نظام لقيادة نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية التي تندرج ضمن نطاق تدخل هذه الوكالة.

في هذا الإطار، تواصل هذه الوكالة تنفيذ عدة عمليات إعادة هيكلة، لا سيما في القطاع السمعي البصري بهدف إحداث شركة قابضة عمومية مستدامة. كما تم الشروع في إعداد دراسة تهدف إلى إعادة تحديد النموذج الاستراتيجي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، على ضوء التطورات المؤسساتية التي عرفها قطاع الطاقة الكهربائية. كما توأكب الوكالة كذلك مؤسسات ومقاولات عمومية، منها الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وريد المغرب، في إعداد مشاريع إعادة تحديد نماذجها الاستراتيجية.

فيما يتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية التي تشرف عليها وزارة الاقتصاد والمالية، فإن عمليات إعادة هيكلتها تتميز بعدة صعوبات مرتبطة بأبعادها الاستراتيجية والمؤسساتية والتنظيمية والاجتماعية، مما يستوجب إجراء مشاورات موسعة مع الوزارات الوصية والمؤسسات والمقاولات العمومية وباقي الأطراف المعنية.

ويتطلب إنجاح عمليات إعادة الهيكلة هذه، الاعتماد على رؤية قطاعية تستند إلى وضع استراتيجية تنموية محينة تحدد الأهداف المتوخاة والوسائل والهيكلية المؤسساتية والعملياتية التي يتم بموجبها تنزيل هذه الاستراتيجية القطاعية.

وتشكل قطاعات التعمير والإسكان والصحة نماذج مرجعية في هذا الباب، حيث أنها قامت، بناءً على رؤية قطاعية مُحينة، بتحديد المخطط المؤسساتي المستهدف من أجل دعم الاستراتيجية القطاعية، وذلك عبر وضع نصوص قانونية تُحدد عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة لوصايتها، بما يتماشى مع إعادة تنظيم قطاعاتها.

في هذا الإطار، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بالتنسيق مع الوزارات الوصية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركاء المعنيين من أجل وضع برنامج عمليات لإعادة

هيكلية المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك حسب مقارنة مبنية على التحديات الاستراتيجية والمالية والاقتصادية والعملياتية المتعلقة بالاستراتيجيات القطاعية والهيئات المعنية، بهدف تسريع هذه العمليات.

وترتكز هذه المقاربة على معايير تهدف، بشكل خاص، إلى تعزيز النجاعة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين جودة الخدمات وتعزيز التآزر والتكامل وحذف تداخلات مهام الفاعلين العموميين وتقليص الاعتماد على ميزانية الدولة والانسحاب من الأنشطة الناضجة التي يمكن تدبيرها بشكل أفضل من قبل القطاع الخاص.

كما اعتمدت هذه المقاربة أيضا على عمليات التدقيق الخارجي التي تجريها وزارة الاقتصاد والمالية، والتي ركزت في السنوات الأخيرة على التدقيق الاستراتيجي والإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية، مما مكن من تحديد عدة عمليات إعادة هيكلة جديدة.

وقد مكنت الأعمال المنجزة من تحديد برنامج شامل لعمليات إعادة الهيكلة يمكن تصنيفها وفق ثلاثة محاور:

• عمليات إعادة الهيكلة التي توجد قيد التنفيذ أو التي بلغت مستوى متقدما من النضج (تهم حوالي ستين مؤسسة ومقولة عمومية)؛

• عمليات إعادة الهيكلة التي توجد قيد التقييم والدراسة والتي تستلزم تعميق التشخيص والمشاورات لتحديد معالمها وأهدافها؛

• وضع برنامج عمل للإجراءات الخاصة من أجل تحسين حكامه المؤسسات والمقاولات العمومية ومنظومة المراقبة المالية، بالإضافة إلى إجراءات دعم أخرى، خاصة في مجال تحصيل الديون.

### تعزيز التآزر بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

فيما يخص إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، يوجد مشروع قانون في طور المناقشة والتنسيق مع الشركاء المعنيين للحصول على آرائهم ومقترحاتهم قبل إدراجه في مسطرة المصادقة. ويرتكز هذا المشروع على خمس محاور رئيسية وهي تعزيز ضبط المحفظة العمومية وترسيخ ممارسات الحكامة الجيدة والتعميم التدريجي للمراقبة المالية وملاءمتها اعتمادا على معايير جودة الحكامة والتدبير وتعزيز الشفافية والمساءلة.

فيما يتعلق بمشروع الميثاق الجديد للممارسات الجيدة لحكامه المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن إعداده يهدف إلى التكيف مع تطورات المعايير الوطنية والدولية في مجال حكامه المقاولات. وقد تم وضع مشروع

الميثاق، الذي تم نشره للعموم خلال شهر يوليو 2023، في مسطرة المصادقة بهدف نشره بمقتضى مرسوم.

هذا، وبمجرد صدور المرسوم المتعلق بنشر هذا الميثاق، سيتم إعداد مخطط عمل بهدف إطلاق حملة تواصل وتوعية من أجل نشر الممارسات الجديدة التي تم إدراجها في الميثاق، خاصة فيما يتعلق بمسؤولية أجهزة الحكامة وتأليفها ومهامها، وتعيين المتصرفين والأعضاء المستقلين، وتقييم نجاعة الأداء، واحترام حقوق ذوي المصالح، والانخراط في نشر القيم والمبادئ البيئية والاجتماعية وكذا الخاصة بالحكامة وتعزيز الشفافية ونشر المعلومات المالية وغير المالية.

فيما يخص منهجية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، يجب أن يعتمد الجيل الجديد من مشاريع عقود-البرامج على مخططات استراتيجية للمؤسسات والمقاولات العمومية ومخططات مؤسسية واضحة وبرامج عمل ناجعة ونماذج اقتصادية ومالية متوازنة ومستدامة، وذلك بما يتماشى مع أهداف ورش إصلاح هذا القطاع.

وفي هذا السياق، تم إعداد مشروع مرسوم يحدد الحالات التي يتعين فيها إبرام عقود-برامج، والذي يوجد في مسطرة المصادقة، بهدف ضمان المواكبة اللازمة للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ البرامج والسياسات الموكلة إليها طبقاً للأهداف المحددة لها.

كما أن الأشغال جارية لإعداد دليل منهجي جديد للتعاقد، يهدف إلى توضيح منهجية التعاقد، واقتراح نماذج لبرامج-العقود وعقود الأداء وعقود الأهداف الداخلية. كما سيحدد هذا الدليل، الالتزامات المتعلقة بتمويل الخدمات العمومية التي تقدمها المؤسسات والمقاولات العمومية، بالإضافة إلى مساهمتها في مجالات الانتقال الأخضر والتنمية المستدامة.

فيما يتعلق بأجال الأداء، يلعب مرصد أجال الأداء الذي تم إحداثه سنة 2017، دوراً مهماً في تعزيز الشفافية والمسؤولية في المعاملات التجارية. وخلال اجتماعه السادس المنعقد خلال شهر يونيو 2024، أطلع المرصد على النتائج الإيجابية لنظام العقوبات المالية الذي تم وضعه بموجب القانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بأجال الأداء والذي يهدف إلى تقليص أجال الأداء في القطاع الخاص.

ويتضمن التقرير الرابع الصادر عن المرصد بتاريخ 26 يوليو 2024، أول تقييم لتطبيق هذا النظام، والذي أفرز عن نتائج إيجابية تشير إلى آفاق واعدة لتقليص أجال الأداء وتعزيز توازن العلاقات التجارية بين الفاعلين في القطاع الخاص.

وبالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية، فقد أكد التقرير المذكور على تحسن أدائها فيما يتعلق بتقليص أجال الأداء، حيث بلغ أجل الأداء المتوسط 35,5 يوماً متم سنة 2023 مقابل 55,9 يوماً سنة 2018.

فيما يخص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فقد تم تغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب القانون رقم 46.18 الذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 19 مارس 2020. ويتطلب دخول هذا القانون حيز التنفيذ نشر جميع نصوصه التطبيقية، حيث تم نشر سبعة نصوص في حين أن الأشغال جارية من أجل وضع نصين متبقيين في مسطرة المصادقة فور الانتهاء من صياغتهما.

واستعداداً لدخول هذا الإطار القانوني الجديد حيز التنفيذ، تم إطلاق الأشغال التحضيرية لعقد الاجتماع الأول للجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي يترأسها رئيس الحكومة، حيث تتجلى مهامها الأساسية في تحديد التوجهات العامة والاستراتيجية الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص ووضع برنامج وطني لمشاريع الشراكة.

في هذا السياق، تم عقد اجتماعات مع عدة قطاعات وزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لها، بهدف وضع قائمة المشاريع التي سيتم إدراجها في إطار البرنامج الوطني للشراكة بين القطاعين العام والخاص والاطلاع على اقتراحاتهم فيما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية. كما تم تقديم مشروع منشور لجرد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى رئيس الحكومة للتوقيع عليه.

### التزامات المؤسسات والمقاولات العمومية في مشاريع الانتقال الأخضر

في إطار هيكلة وتعزيز فعالية التمويل العمومي والخاص لتحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد والالتزامات المبرمجة ضمن المساهمة المحددة وطنياً، تم إطلاق برنامج الانتقال المالي الأخضر (TVB) داخل وزارة الاقتصاد والمالية، بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

ويهدف هذا البرنامج الذي يمتد من 2023 إلى 2027، إلى مواءمة المالية العامة مع التحديات المناخية، من خلال التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها، مع تطوير تمويل المناخ. وتشمل أهدافه الرئيسية إرساء إطار مؤسسي لتنسيق تدبير المناخ ووضع علامات تصنيف للمناخ على الميزانيات واستعمال أدوات مالية مثل السندات الخضراء.

يهدف برنامج تطوير الطاقات المتجددة، الذي يشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية الانتقال الطاقوي الأخضر في المغرب، إلى تحقيق حصة 52% من الطاقة المتجددة في المزيج الكهربائي الوطني بحلول سنة 2030، من خلال إنتاج قدرة كهربائية تصل إلى 10.000 ميغاواط من مصادر متجددة. وتمثل القدرة المركبة من الطاقات المتجددة مئة سنة 2023، حوالي 41% من المزيج الكهربائي الوطني، وستصل إلى 56% بحلول سنة 2027، مع الإشارة إلى أنه قد تم تعيين الوكالة المغربية للطاقة المستدامة كفاعل محوري لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، الذي يعد آلية فعالة لتحويل وتزويد جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية بالطاقة الخضراء، بما في ذلك الصناعة والنقل وتحلية المياه والمواصلات.

ويواصل المكتب الوطني للسكك الحديدية التقدم في إنجاز برنامجه المتعلق بتخفيض البصمة الكربونية وتعزيز الممارسات المستدامة، وذلك في إطار الاستراتيجية المبتكرة والمندمجة للسكك الحديدية في أفق سنة 2030.

وقد كثفت الشركة الوطنية للطرق السيارة من جهودها في مجال التنمية المستدامة من خلال برنامجين رئيسيين وهما البرنامج الأخضر الذي يقوم على إعادة التشجير ومكافحة التآكل والحفاظ على الموارد وإعادة تدوير وتقليل النفايات وبرنامج «أزور» الذي يهتم بمشاريع الطاقة المستدامة ونقل الكهرباء على طول شبكة الطرق السيارة وتثبيت البنية التحتية الخاصة بالسيارات الكهربائية في 55% من محطات الاستراحة.

ومن جهة أخرى، تتجلى توجهات صندوق الإيداع والتدبير في تعزيز دوره كفاعل رئيسي في بناء مستقبل مستدام بشكل بارز من خلال مخططة الاستراتيجي الجديد للفترة 2024-2030، حيث أطلقت جميع فروع المجموعة مشاريع تهدف إلى تخفيض التأثير البيئي وتعزيز الاستخدام المسؤول للموارد، خاصة الفرع المالي الذي قام بتبني سياسة المسؤولية المجتمعية للمقاولات (RSE) وحصل على شهادة استحقاق «ISO 26000» بمستوى «متقدم».

علاوة على ذلك، تقوم مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى، مثل وكالة التنمية الفلاحية والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ووكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بتنفيذ مشاريع متعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، خاصة في قطاعات الماء والفلاحة، مما يعزز مساهماتها في مواجهة التحديات المناخية والبيئية لبلادنا.

المصدر: مديرية المنشآت العامة والخصوصية

في هذا السياق، يعد قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية جزءاً أساسياً من برنامج الانتقال الميزانياتي الأخضر، حيث يتدخل هذا القطاع في معظم المجالات ذات التأثير الكبير على البيئة، مثل المياه والطاقة والمناجم والبناء والنقل واللوجستيك والفلاحة.

وبالتالي، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة للامتثال للمعايير المناخية، مما سيمكن من تلبية مطالب المستثمرين المتزايدة فيما يتعلق بمعايير البيئة والمجتمع والحكامة، ويسهل ولوجها للتمويل المستدام.

كما يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية دمج الانتقال البيئي بشكل كامل في استراتيجياتها، مع اعتماد آليات تحفيزية وسياسات شرائية تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليها تطوير أدوات لإعداد التقارير البيئية ودمج تحليل المخاطر المناخية في تدبيرها.

يعد المجمع الشريف للفوسفاط رائداً في مجال الانتقال الأخضر، حيث أطلق برسم سنة 2023 برنامجه الأخضر الطموح للفترة 2023-2027 بغلاف مالي قدره 130 مليار درهم، والذي يركز على التنمية المستدامة وإزالة الكربون.

ويهدف هذا البرنامج أيضاً إلى إنتاج 20 مليون طن من الأسمدة الخالية من الكربون بحلول سنة 2027، من خلال استثمار قدره 20 مليار درهم في إنتاج الأمونيا الخضراء محلياً، مما سيققل من الاعتماد على الواردات.

كما يتضمن هذا البرنامج مخططاً بقيمة 11 مليار درهم لتطوير 5 جيجاواط من الطاقات المتجددة لتغطية احتياجات المجمع من الطاقة، بالإضافة إلى 23.5 مليار درهم لمشاريع تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة، لضمان الاكتفاء المائي للمجمع.

ويعتبر المجمع المقاول العمومية الوحيدة في المغرب التي تنشر بياناتها المناخية وفقاً لمعايير «فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)»، والتي تعد من أكثر الأنظمة شمولاً وصرامة فيما يتعلق بالتقارير المناخية.

كما تسعى مجموعة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول سنة 2030 لكافة عملياتها. وقد وضعت خارطة طريق خلال سنة 2022 لتحقيق صفر كربون من خلال تطوير بنية تحتية لربط السفن عند الأرصفة وزيادة إنتاج الطاقة المتجددة.

وفيما يخص مجال النقل المستدام، تخطط المجموعة لتطوير بنية تحتية للسيارات المشغلة بالكهرباء والهيدروجين الأخضر، وتحويل أسطولها من المركبات، وتركيب محطات شحن.

# مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: رصيد ميزانية إيجابي قدره 3,81 مليار درهم برسم 2023

سجل التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم مشروع قانون المالية رقم 60.24 لسنة 2025، استقرار عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024، وللجنة الثانية على التوالي، في 171 مرفقا مع تسجيل رصيد ميزانية إيجابي قدره 3,81 مليار درهم برسم 2023.

- مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى ب 16 مرفقا،
- مجال السلطات العمومية والخدمات العامة ب 9 مرافق،
- مجال الأنشطة الترفيهية ب 5 مرافق،
- مجال الفلاحة والصيد البحري بمرفقين،
- مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى ب 3 مرافق،
- مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى بمرفق واحد.

ويتضح من خلال هذا التوزيع للمرافق حسب المجالات هيمنة المرافق المسيرة بصورة مستقلة ذات الطابع الاجتماعي بنسبة 81% من مجموع المرافق (أي ما يعادل 138 مرفقا من أصل 171 مرفق)، لاسيما مجال الصحة (91 مرفقا) ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر (44 مرفقا).

## حصيلة تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023

سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مع نهاية سنة 2023، فائضا في المداخيل يقدر بحوالي 3.812,20 مليون درهم. وقد تم تحقيق هذا الفائض أساسا من طرف المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة 42,87% تليها، بدرجة أقل، المرافق المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة، وتلك المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، حيث حققت على التوالي 21,57% و 21,22%.

وبخصوص مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2023، فقد ناهز مبلغها الإجمالي حوالي 6.464,50 مليون درهم، متجاوزا بذلك حجم التوقعات التي كانت في حدود 5.055,91 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 127,86%، حيث:

- بلغ مجموع المداخيل الذاتية 2.423,99 مليون درهم مقابل توقعات محينة في حدود 1.374,09 مليون درهم،

مستفيدة من استقلاليتها المالية وطريقة إدارتها القائمة على تعبئة مداخلها الذاتية من خلال الخدمات العامة المقدمة للمستخدمين، تلعب مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة دورا أساسيا في تحسين جودة خدمات القرب وتسهيل ولوج المواطنين إلى مختلف الخدمات الأساسية، خاصة منها التعليم، والصحة، والرياضة، مساهمة بذلك بشكل فعال في تنزيل ومواكبة الإصلاحات الهيكلية التي تلتزم بها الحكومة.

يسلط التقرير السنوي حول هذه المرافق في جزئه الأول الضوء على تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وكذا توزيعها حسب مجالات تدخلها، وذلك برسم السنة المالية 2024، فيما يقدم الجزء الثاني حصيلة الإنجازات المالية لهذه المرافق برسم سنة 2023 بالمقارنة مع حصيلة الإنجازات برسم سنة 2022، وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بتحصيل المداخيل وإنجاز النفقات، بالإضافة إلى مساهمة هذه المرافق حسب مجالات تدخلها، في الوقت الذي يستعرض فيه الجزء الثالث الإنجازات المادية لهذه المرافق برسم سنة 2023، ومستوى تقدم تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2024، بالإضافة إلى برامج العمل المرتقب إنجازها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

## تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات تدخلها

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024، 171 مرفقا، دون تسجيل أي تغيير مقارنة بالسنة الماضية.

هذا، ويتوزع 171 مرفقا المدرج ضمن قانون المالية لسنة 2024، على 8 مجالات للتدخل حسب المهام الكبرى للدولة، وذلك على النحو التالي:

- مجال الصحة ب 91 مرفقا،
- مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر ب 44 مرفقا،

جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين. على سبيل المثال، فبخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة، فقد عملت المستشفيات العمومية على مواصلة مجهوداته الرامية إلى تنفيذ مهام الإشراف وتهيئة وتعزيز المعدات الطبية التقنية لخدمات استقبال الطوارئ، بالإضافة إلى مواكبة فرق المستشفى في تنفيذ الإجراءات الجديدة المتعلقة بالفوترة والسداد الخاص بـ «AMO تضامن». في نفس السياق، بلغ معدل التكفل بالمرضى بالمؤسسات الصحية، برسم سنة 2023، ما يناهز 80% هذا، وقد بلغ عدد المتبرعين بالدم، برسم سنة 2023، سواء الذين تم إحصاؤهم على مستوى مراكز تحاقن الدم أو بمختلف المؤسسات، ما يناهز 382.234 متبرعا، أي بزيادة بلغت 10,4% مقارنة بسنة 2022، التي سجلت فقط 346.212 متبرعا. وسوف تستمر هذه الدينامية خلال سنة 2025، خاصة من خلال مواكبة المؤسسات الاستشفائية في إعداد المخططات الاستجالية الاستشفائية، وتحسين فوارة المستشفيات، وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والمحلية في مجال إدارة المخاطر الصحية والكوارث، بالإضافة إلى إنشاء إطار جديد للنظام الوطني لتحاقن الدم.

أما بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، فإن أهم الأنشطة المنجزة خلال الفترة 2023-2024، قد همت ضمان استدامة أمثل للتنقل على الشبكة الطرقية، خاصة من خلال فحص أزيد من 17.400 كلم من الشبكة الطرقية، وصيانة واستغلال نظام المعلومات الطرقي ونظام إدارة أحداث الشبكة الطرقية ونظام إدارة المعاينة البصرية، وتحسين جودة المعدات وتجديد حظيرة معدات الأشغال العمومية من خلال اقتناء آليات الأشغال العمومية لضمان استمرارية السير على الطرق، بالإضافة إلى تطوير البحث التقني والابتكار، ولاسيما في مجالي الهندسة المدنية والبحث الطرقي. أما برسم سنة 2025، فتتمحور أهم العمليات المبرمجة حول مواصلة أشغال فحص الشبكة الطرقية وتقييم الحالة البنيوية والسطحية للطرق، وتحديث تجهيزات الفحص، والرفع من معدل توفر معدات الأشغال العمومية، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

من جانب آخر، عملت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية، خلال الفترة 2023-2024، على مواصلة برامج العمل المسطرة برسم هذه الفترة، وذلك من خلال إنجاز مجموعة من الأنشطة الرياضية والثقافية، وتحسين ظروف الاستقبال وتهيئة الفضاءات الرياضية والثقافية. هذا، وتحتزم هذه المرافق برسم سنة 2025، تحسين خدماتها لفائدة المرتفقين من خلال إعادة تأهيل فضاءاتها، واقتناء معدات جديدة، وتنظيم حملات تحسيسية لفائدة المواطنين، بالإضافة إلى تعزيز التواصل الرقمي.

المصدر: مديرية الميزانية

وهو ما يعادل نسبة تحصيل تقدر بـ 176,41%. وتتكون هذه المداخيل أساسا من مداخيل المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة بلغت 64,91%، بالإضافة إلى المرافق المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى وتلك المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة بنسب بلغت على التوالي 15,13% و 12,90%؛

• بلغت تحويلات الميزانية العامة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2023 حوالي 918,93 مليون درهم، مقابل 884,64 مليون درهم خلال سنة 2022، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 3,88%؛

• من جانبه، بلغ فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار، المسجل نهاية سنة 2022 والمرحل إلى سنة 2023، حوالي 3.121,59 مليون درهم، مقابل 3.190,53 مليون درهم مسجلة عند نهاية سنة 2021، أي بانخفاض يقدر بنحو 2,16%. ويمثل هذا الفائض نسبة 48,29% من مجموع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023، مقابل 37,50% بالنسبة للمداخيل الذاتية و 14,21% بالنسبة لتحويلات الميزانية العامة.

أما بخصوص نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المنجزة برسم سنة 2023، فقد سجلت حوالي 2.652,31 مليون درهم، مقابل الاعتمادات المفتوحة التي ناهزت 5.265,60 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز عامة تقدر بـ 50,37%. وحسب طبيعة النفقات، فقد بلغت نفقات الاستغلال حوالي 2.334,70 مليون درهم، مقابل 3.937,42 مليون درهم بالنسبة للاعتمادات المفتوحة، أي ما يعادل نسبة إنجاز تقدر بـ 59,30%. في حين بلغت نفقات الاستثمار حوالي 317,61 مليون درهم، مقابل توقعات في حدود 1.328,18 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ 23,91%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تنفيذ هذه النفقات قد بلغت 67,27% بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في مجال الصحة، و 59,87% و 56,39% تواليا بالنسبة لتلك المتدخلة في مجال الأنشطة الترفيهية ومجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى.

من جهة أخرى، بلغت نسبة تغطية المداخيل الذاتية للنفقات خلال سنة 2023 حوالي 91,39% مقابل 65,64% سنة 2022، أي بارتفاع يناهز 25,75 نقطة، وذلك نظرا لانتعاش الاقتصاد الوطني واستعادة الهوامش المفقودة خلال أزمة كوفيد-19.

**حصيلة أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2023-2024 وبرامج عملها برسم سنة 2025:**

يستعرض الجزء الثالث من التقرير الإنجازات المادية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك بناء على تطور مؤشرات الإنتاج أو النشاط، وذلك بهدف تقييم

# الحسابات الخصوصية للخزينة: مواكبة السياسات العمومية والإصلاحات القطاعية

تساهم الحسابات الخصوصية للخزينة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقدر حجم نفقاتها الإجمالية المنجزة برسم سنة 2023 ما يناهز 159.04 مليار درهم منها 136,19 مليار درهم كحصة للحسابات المرصدة لأموال خصوصية، أي بنسبة 85,63%. وتأتي التنمية الترابية في طليعة المستفيدين من هذه النفقات بقيمة 43,14 مليار درهم، أي 31,68%، متبوعة بالتنمية البشرية والاجتماعية بمبلغ 30,02 مليار درهم، ثم الإنعاش الاقتصادي والمالي بـ 13,12 مليار درهم، و تعزيز البنيات التحتية بمبلغ 11,48 مليار درهم.

الضرائب المرصدة للجهات» و «صندوق التضامن بين الجهات»؛

ولتحقيق نفس الهدف، تواصل الدولة تقديم التمويل اللازم للمشاريع المبرمجة والمنفذة من خلال «صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية» و«صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية». بالإضافة إلى ذلك، فإن الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى «حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة» يقوم بتعبئة موارد مالية مهمة لفائدة الجماعات الترابية المعنية؛

• دعم الاستثمار وفق مقاربة جديدة تهدف إلى تشجيع وجذب الاستثمار الخاص لجعله قاطرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل ومن هذا المنطلق، يشكل «صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات» أداة محورية لتنفيذ السياسة الجديدة للدولة في هذا المجال؛

• تعزيز التحول الرقمي وترسيخ الرقمنة كرافعة أساسية من أجل إصلاح الإدارة العمومية، ويعتبر «صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية» الأداة المناسبة لتنفيذ هذه الرؤية الجديدة، بالإضافة لدوره الجديد في تشجيع استعمال الأمازيغية لاسيما في الإدارة العمومية؛

• إعادة النظر في أسلوب تدخل الدولة في دعم قطاع الإسكان والولوج إلى السكن من خلال «صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري»؛

• التدبير الاستباقي للدولة لمواجهة تداعيات حالة الإجهاد المائي والجفاف المسجل في السنوات الأخيرة عن طريق تعبئة مساهمات مختلف الشركاء في المشاريع الهادفة للتخفيف من آثار الجفاف والتي يتم رصدها خصوصا في «صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية»، وبعض الحسابات الأخرى.

تعتبر الحسابات الخصوصية للخزينة أداة مهمة لبرمجة وتنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، وتلعب دوراً فعالاً في تنفيذ البرامج والمشاريع الهيكلية، كما أنها تمكن السلطات العمومية من اتخاذ التدابير اللازمة في حالة حدوث حالة طارئة أو حاجة ملحة غير متوقعة.

وفي هذا السياق، تعد الحسابات الخصوصية للخزينة، وبشكل خاص الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، وسيلة متميزة لتدبير الآثار المترتبة عن الأزمات والكوارث الطبيعية على غرار التدابير المتخذة إثر جائحة كورونا وزلزال الحوز.

وبالإضافة إلى تنفيذ الإجراءات الاستعجالية لتدبير الأزمات والكوارث الطبيعية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والبنى التحتية، فإن مجالات التدخل التي تساهم الحسابات المرصدة لأموال خصوصية في تنفيذ برامجها وفق القواعد الميزانية، تتعلق على وجه الخصوص بالمحاور التالية:

• مواصلة الجهود الرامية لتعميم ورش الحماية الاجتماعية التي تشكل أحد الأسس التي يبني عليها النموذج الجديد للدولة الاجتماعية، كما ابتغاه صاحب الجلالة. وفي هذا الإطار، يلعب «صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي» دوراً مهماً في تنزيل مختلف مكونات هذا المشروع الملكي، في احترام تام للجدول الزمني المحدد في هذا الصدد؛

• مواكبة سياسة الدولة في مجال العدالة المجالية من خلال تعزيز الإمكانيات المالية الممنوحة للجهات، وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتقليص من الفوارق الترابية والاجتماعية. وفي هذا الإطار تواصل الحكومة جهودها في هذا المجال من خلال برمجة تحويلات مالية ورصد موارد لفائدة «الصندوق الخاص لحصيلة حصص

## حسابات الإنخراط في الهيئات الدولية

وصل مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية إلى 1.442,81 مليون درهم سنة 2023 مقابل 692,34 مليون درهم سنة 2022، و393,76 مليون درهم سنة 2021. أما بالنسبة للاعتمادات المرصدة في إطار قانون المالية لسنة 2024 وتوقعات مشروع قانون المالية لسنة 2025 وسنتي 2026 و2027 فمن المتوقع أن تبلغ على التوالي 566,29 مليون درهم و753,86 مليون درهم و930,65 مليون درهم و659,28 مليون درهم.

## حسابات العمليات النقدية

سجلت هذه الحسابات برسم سنة 2023 من خلال الحساب المسمى «فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية»، الذي يعمل على ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالأرباح والخسائر على مشتريات وبيوع العملات المنجزة من طرف بنك المغرب، موارد ونفقات بلغت، على التوالي، 7,20 مليون درهم و19,60 مليون درهم.

## حسابات النفقات من المخصصات

بلغت موارد هذه الحسابات، بما في ذلك الرصيد المرحل، ما قدره 38.145 مليون درهم سنة 2023 مقابل 37.163 مليون درهم سنة 2022 و35.952 مليون درهم سنة 2021. أما النفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات فقد بلغت 14.008 مليون درهم سنة 2023 مقابل 15.238 مليون درهم و14.681 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2022 و2021.

وفيما يخص النفقات الإجمالية المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية للخرزينة برسم سنة 2023، فقد بلغت ما يناهز 159.045,72 مليون درهم منها 136.191,89 مليون درهم تمثل حصة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، أي بنسبة 85,63%. ويتوزع مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، حسب مجال تدخلها، كما يلي:

- التنمية الترابية : 43.149 مليون درهم أي 31,68%؛
- التنمية البشرية والاجتماعية : 30.022 مليون درهم أي 22,04%؛
- الإنعاش الاقتصادي والمالي : 13.124 مليون درهم أي 9,64%؛
- تعزيز البنيات التحتية : 11.489 مليون درهم أي 8,44%؛
- التنمية القروية والفلاحية والصيد : 7.540 مليون درهم أي 5,54%؛
- مجالات أخرى : 30.867 مليون درهم أي 22,66%.

المصدر : مديرية الميزانية

وعلى نفس المنوال، تواصل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية الأخرى التي تعنى بتعزيز البنية التحتية من أجل تحسين الربط وتحديث وسائل النقل، فضلاً عن التنمية الفلاحية، الاستفادة من الموارد المالية من أجل تنفيذ السياسات القطاعية المختلفة في هذا المجال، وخاصة «الصندوق الخاص بالطرق»، و«صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن»، و«صندوق التنمية الفلاحية» التي تشكل أدوات للتدخل كل في مجال اختصاصه.

هذا، وتظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أهمية الجهود المبذولة لترشيد عدد الحسابات الخصوصية للخرزينة وإجراءات تدبيرها. حيث تراجع عددها من 97 حساباً سنة 2005 إلى 69 حساباً سنة 2024.

ويبين تحليل بنية موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخرزينة حسب طبيعتها برسم الفترة 2021-2023، الاستنتاجات المحاسبية التالية:

## الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

بلغ مجموع موارد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية سنة 2023 ما قدره 316.264 مليون درهم، منها 116.075 مليون درهم كمصادر ذاتية، و49.884 مليون درهم عبارة عن تحويلات من الميزانية العامة، و150.345 مليون درهم تمثل الأرصدة المرحلة عند نهاية السنة المالية 2022. وقد بلغت المداخيل برسم سنتي 2022 و2021 على التوالي 265.565 مليون درهم و228.737 مليون درهم.

بالموازاة مع ذلك، فقد وصل المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات إلى 136.192 مليون درهم سنة 2023 مقابل 115.220 مليون درهم و98.941 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2022 و2021.

## حسابات التمويل

انتقل الجاري الإجمالي لحسابات التمويل من 230,60 مليون درهم سنة 2021 إلى 161,81 مليون درهم سنة 2022 و90,79 مليون درهم سنة 2023، مسجلاً بذلك انخفاضاً سنوياً في المتوسط يقدر بـ 37%.

ويتبين من خلال تحليل بنية جاري القروض المشار إليه أعلاه برسم سنة 2023، أنه مشكل أساساً من المستحقات على شركة التمويل «جيدة» (62,22%)، تليها الشركة المغربية لتأمين الصادرات (22,97%) والقروض الفلاحية للمغرب (14,81%).

## تراجع في النفقات الجبائية بنسبة 13% خلال 2024

سجلت النفقات الجبائية المتعلقة بالإعفاءات والتدابير الاستثنائية الضريبية تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2024، إذ انخفضت من 36 959 مليون درهم في 2023 إلى 32 149 مليون درهم في 2024، مع تقليص عدد التدابير التي تم إحصاؤها من 291 إلى 268. هذا التراجع يعود أساساً إلى انخفاض النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة (6006-مليون درهم) والرسوم الجمركية (202-مليون درهم).

تديراً كان موضوع تقييم أي ما يعادل 85% من مجموع التدابير التي تم إحصاؤها.

### توزيع النفقات الجبائية حسب تطور قانون المالية

يرتبط تقييم النفقات الجبائية ارتباطاً وطيداً بتطور قانون المالية من سنة إلى أخرى، إذ يعتبر من المهم تقييم ودراسة التدابير الاستثنائية التي يتم إحداثها وفق كل قانون للمالية. ومن أجل فهم هذا التطور من حيث العدد ومن حيث التكلفة، يوضح الجدول أدناه توزيع النفقات الجبائية لسنتي 2023 و2024 وفقاً لمختلف قوانين المالية.

### توزيع النفقات الجبائية لسنتي 2023 و2024 وفقاً لمختلف قوانين المالية

تقييم 2024		تقييم 2023		السنة
المبلغ	عدد التدابير	المبلغ	عدد التدابير	
32 149	268	36 959	291	مجموع النفقات الجبائية
31 427	232	34 746	253	النفقات الجبائية السابقة لقانون المالية لسنة 2019
224	7	211	7	النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2019
1	8	11	10	النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية المعدل لسنة 2020
196	6	147	7	النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2021
218	3	283	5	النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2022
80	9	1 561	9	النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2023
3	3	-	-	النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2024

انطلاقاً من الجدول يتبين اعتماد 87% من التدابير الاستثنائية قبل سنة 2019. وتمثل هذه التدابير من حيث التكلفة 98% من النفقات الجبائية المسجلة في 2024.

### النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة

يعتبر فهم توزيع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة، سواء من حيث عدد التدابير أو من حيث التكلفة أمراً مهماً لتحليل بنية النفقات الجبائية، حيث يعطي هذا التوزيع فكرة واضحة عن الضريبة التي تحتكر غالبية النفقات الجبائية. ويتمثل تقييم توزيع النفقات الجبائية لعامي 2023 و2024 حسب العدد والتكلفة ووفق نوع الضريبة كما يلي:

بملايين الدرهم

## توزيع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة

نسبة التغيير 24/23	2024				2023				الضريبة
	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
%-28,3	%47,2	15 183	61	65	%57,3	21 190	85	89	الضريبة على القيمة المضافة
%33,0	%8,8	2 843	42	52	%5,8	2 137	41	51	الضريبة على الشركات
%9,8	%16,5	5 289	53	77	%13,0	4 817	52	76	الضريبة على الدخل
%-2,3	%2,0	645	39	41	%1,8	660	40	42	واجبات التسجيل والتنبر
%5,6	%0,8	244	9	9	%0,6	231	9	9	الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات
%3,8	%13,1	4 217	14	14	%11,0	4 063	14	14	الرسم على عقود التأمين
%4,0	%5,6	1 784	7	7	%4,6	1 716	7	7	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
%-9,4	%6,0	1 943	3	3	%5,8	2 146	3	3	الرسوم الجمركية
<b>%-13,0</b>	<b>-</b>	<b>32 149</b>	<b>228</b>	<b>268</b>	<b>-</b>	<b>36 959</b>	<b>251</b>	<b>291</b>	<b>المجموع</b>

انطلاقاً من الجدول يلاحظ أن عدد التدابير التي تم إحصاؤها قد انخفض من 291 تدبيراً سنة 2023 إلى 268 سنة 2024، منها 228 تدبيراً كانت موضوع تقييم لسنة 2024. وتشكل حصة التدابير التي تم تقييمها 85% من مجموع التدابير التي تم إحصاؤها سنة 2024.

تراجع إجمالي النفقات الجبائية بنسبة 13% خلال سنة 2024، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة (6006- مليون درهم) والرسوم الجمركية (202- مليون درهم). بالإضافة إلى ذلك، سجلت النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل زيادة على التوالي قدرها 706 مليون درهم و 472 مليون درهم.

## النفقات الجبائية حسب نوع التدبير

يتضمن هذا التقرير جرداً لـ 268 تدبيراً من التدابير الاستثنائية المصنفة كنفقات جبائية لسنة 2024. حيث تتمثل هذه التدابير في إعفاءات كلية أو جزئية أو مؤقتة، وتخفيضات وإسقاطات وخصوم وضرائب جزافية وتسهيلات مالية، ويلخص الجدول أدناه عدد التدابير حسب نوع الإعفاء لسنة 2023 و2024:

بملايين الدرهم

## توزيع النفقات الجبائية تبعا لنوع التدبير

2024				2023				التدبير
النسبة	المبلغ	النسبة	العدد	النسبة	المبلغ	النسبة	العدد	
%67,1	21 557	%71,6	192	%58,5	21 612	65,6%	191	إعفاءات كلية
%22,4	7 193	%7,1	19	%32,5	12 022	14,8%	43	تخفيضات
%3,9	1 253	%2,2	6	%3,7	1 368	2,1%	6	تسهيلات مالية
%3,2	1 031	%2,2	6	%2,6	961	2,1%	6	إسقاطات
%2,4	788	%6,7	18	%1,9	693	5,8%	17	خصوم
%0,5	170	%3,4	9	%0,4	140	3,1%	9	ضرائب جزافية
%0,5	157	%6,7	18	%0,4	163	6,5%	19	إعفاءات جزئية أو مؤقتة
<b>-</b>	<b>32 149</b>	<b>-</b>	<b>268</b>	<b>-</b>	<b>36 959</b>	<b>-</b>	<b>291</b>	<b>المجموع</b>

بالنسبة لسنة 2024، تمثل الإعفاءات الكلية 67,1% من التدابير الاستثنائية متبوعة بالتخفيضات (22,4%)

## توزيع التدابير الاستثنائية حسب القطاعات

بملايين الدرهم

### توزيع التدابير الاستثنائية تبعا لقطاعات النشاط

2024				2023				القطاعات
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
%23,5	7 570	17	17	%19,6	7 240	17	17	الأمن والاحتياط الاجتماعي
%22,4	7 205	2	2	%20,6	7 600	4	4	إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز
%15,2	4 873	33	40	%12,1	4 480	32	39	القطاع العقاري
%8,0	2 565	18	19	%14,7	5 450	24	25	الفلاحة والصيد البحري
%6,1	1 976	32	42	%4,6	1 700	33	43	القطاع المالي
%6,1	1 976	21	26	%6,4	2 347	21	27	تدابير تستفيد منها كافة القطاعات
%5,1	1 651	21	21	%6,8	2 517	22	22	قطاع النقل
%3,1	991	1	1	%5,2	1 918	7	7	الصناعات الغذائية
%2,9	940	3	3	%2,7	996	5	5	صناعة السيارات والصناعات الكيماوية
%2,3	733	21	23	%2,5	934	23	25	الصحة والقطاع الاجتماعي
%1,2	393	11	11	%0,7	266	11	11	قطاع التربية
%4,0	1 275	48	63	%4,1	1 510	52	66	قطاعات أخرى (*)
-	<b>32 149</b>	<b>228</b>	<b>268</b>	-	<b>36 959</b>	<b>251</b>	<b>291</b>	المجموع

(\*) يتعلق الأمر بالقطاعات التي لا تتجاوز نفقاتها الضريبية 200 مليون درهم.

يلاحظ أن النفقات الجبائية تهم جميع القطاعات، حيث يأتي قطاع الأمن والاحتياط الاجتماعي في المقدمة بنسبة %23,5 من مجموع التدابير الاستثنائية، يليه قطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز بنسبة %22,4 والقطاع العقاري بنسبة %15,2.

## توزيع التدابير الاستثنائية حسب المستفيد

عندما نتحدث عن النفقات الجبائية، فتلقائياً هناك طرف مستفيد، حيث يكون هذا المستفيد إما من الشركات أو الأسر أو حتى الخدمات العامة. ويوضح الجدول أدناه حصة النفقات الضريبية لعامي 2023 و2024، موزعة من حيث العدد والمبلغ، حسب نوع المستفيد.

### توزيع التدابير الاستثنائية حسب طبيعة المستفيدين

2024				2023				المستفيدون
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
%44,5	14 293	122	135	%40,3	14 896	128	142	المقاولات
%7,4	2 395	14	15	%6,0	2 201	15	16	منها: الفلاحون
%3,5	1 114	5	5	%2,9	1 061	7	7	الصيادون
%2,8	887	11	14	%1,9	684	11	14	المنعشون العقاريون
%0,6	196	3	3	%1,0	380	3	3	المصدرون
%0,5	163	8	8	%0,6	233	8	8	المؤسسات التعليمية
%49,3	15 851	61	74	%46,9	17 345	76	89	الأسر
%13,2	4 246	16	19	%11,1	4 117	16	19	منها: المأجورون
%0,2	75	3	5	%0,3	110	3	5	المؤلفون الفنانون

بملايين الدرهم

### توزيع التدابير الاستثنائية حسب طبيعة المستفيدين

2024				2023				المستفيدون
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
%4,9	1 580	16	21	%3,8	1 399	16	21	المرافق العمومية
%4,0	1 288	6	10	%3,5	1 312	6	10	منها: الدولة
%0,7	227	4	4	%0,1	55	4	4	المؤسسات العمومية
%0,2	66	6	7	%0,1	32	6	7	وكالات التنمية
%1,3	425	29	38	%9,0	3 319	31	39	آخرون (*)
-	32 149	228	268	-	36 959	251	291	المجموع

(\*) تتعلق بالأساس بالجمعيات والمنظمات الدولية

في سنة 2024، استفادت الأسر من أكبر حصة من النفقات الجبائية بمعدل 49,3%، تليها الشركات بحصة 44,5% من النفقات الجبائية ثم المرافق العمومية بنسبة 4,9%.

### توزيع التدابير الاستثنائية حسب الأهداف

بملايين الدرهم

### توزيع التدابير الاستثنائية حسب الأهداف المتوخاة منها

2024				2023				الهدف من التدابير
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
%23,5	7 566	6	6	%24,4	9 035	18	18	دعم القدرة الشرائية
%20,0	6 424	26	32	%15,9	5 861	26	33	تعبئة الادخار الداخلي
%13,9	4 474	28	35	%11,7	4 306	28	35	تشجيع امتلاك السكن
%8,0	2 578	18	19	%9,3	3 430	19	20	تقليل تكلفة عوامل الإنتاج
%7,4	2 378	14	15	%13,9	5 135	17	18	النهوض بالقطاع الفلاحي
%6,5	2 075	26	30	%6,4	2 368	25	29	تشجيع الاستثمار
%1,7	556	9	10	%0,7	263	7	7	تشجيع التعليم
%1,6	504	12	17	%1,1	418	12	17	النهوض بالاقتصاد الاجتماعي
%0,8	249	5	5	%1,1	411	5	5	تشجيع عمليات التصدير
%0,5	169	11	13	%0,4	141	11	13	النهوض بالثقافة
%0,5	153	10	11	%1,0	356	12	13	خفض تكلفة الخدمات الصحية
%0,5	146	2	2	%0,4	163	2	2	تقليل تعاملات الدولة
%0,4	141	2	2	%0,4	137	2	2	جلب الادخار الخارجي
%0,4	137	4	4	%0,2	60	4	4	تنمية القطاع المنجمي
%0,4	128	1	2	%0,8	283	3	4	تطوير قطاع الطاقات المتجددة
%0,4	115	16	18	%0,2	83	16	18	تقليل كلفة التمويل
%0,2	66	5	6	%0,1	32	5	6	تنمية المناطق المحرومة
%0,2	51	1	2	%0,1	49	1	2	تشجيع الصناعة التقليدية
%13,2	4 241	32	39	%12,0	4 428	38	45	أهداف أخرى (*)
-	32 149	228	268	-	36 959	251	291	المجموع

(\*) تتعلق بالأساس بخفض تكاليف المعاملات والإنتاج وتشجيع قطاع السيارات.

يتبين من خلال الجدول أن التشجيعات الجبائية تتعلق أساساً بدعم القدرة الشرائية (7 566 مليون درهم بنسبة 23,5%) وتعبئة الادخار الداخلي (6 424 مليون درهم بنسبة 20%) وتشجيع امتلاك السكن (4 474 مليون درهم بنسبة 13,9%).

### توزيع التدابير الاستثنائية تبعاً للتوجه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي

توزيع التدابير الاستثنائية حسب توجهها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي بملايين الدرهم

نوع الضريبة	2024			2023			
	المجموع	أهداف ثقافية	أهداف اجتماعية	المجموع	أهداف ثقافية	أهداف اجتماعية	أهداف اقتصادية
الضريبة على القيمة المضافة	15 183	143	10 290	21 190	131	14 653	6 406
الضريبة على الدخل	5 289	127	3 294	4 817	61	3 011	1 744
واجبات التسجيل والتنبر و الرسم على عقود التأمين والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات	5 106	-	1 987	4 954	-	1 943	3 011
الضريبة على الشركات	2 843	-	488	2 137	-	569	1 568
الرسوم الجمركية	1 943	-	64	2 146	-	26	2 119
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	1 784	-	-	1 716	-	-	1 716
<b>المجموع</b>	<b>32 149</b>	<b>270</b>	<b>16 122</b>	<b>36 959</b>	<b>192</b>	<b>20 203</b>	<b>16 564</b>

خلال سنة 2024، حظيت الأهداف الاجتماعية بأكثر حصة من النفقات الجبائية (50,1%)، تليها الأهداف الاقتصادية (49%) ثم الأهداف الثقافية (0,8%).

المصدر: المديرية العامة للضرائب

# تطور دين الخزينة والدين الخارجي العمومي لسنة 2023

- بلغ حجم دين الخزينة 1016,7 مليار درهم سنة 2023، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 6,8% مقارنة بسنة 2022، مقابل ارتفاع قدره 7,5% سجل ما بين سنة 2021 وسنة 2022.
- بلغ حجم الدين الخارجي العمومي 438,8 مليار درهم، إذ سجل ارتفاعاً بنسبة 3,6% سنة 2023. وبلغ مؤشر الدين الخارجي العمومي بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي 30% مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 1,8 نقطة مئوية للنتائج الداخلي الإجمالي مقارنة بسنة 2022.

## الديون الموطدة للإدارات العمومية

منذ سنة 2020 وفي إطار تحسين جودة المعلومات المتاحة، تم إلغاء تقرير الدين بالإحصاءات المتعلقة بالديون الموطدة للإدارات العمومية.

وقد تم إنجاز هذه الإحصاءات حسب منهجية تم وضعها ومشاركتها مع صندوق النقد الدولي والتي تمكن من الانتقال تدريجياً إلى المعايير الدولية المتعلقة بنشر الإحصاءات كما هو موصى به في دليل إحصائيات دين القطاع العام (MSFP 2014) ودليل إحصائيات دين القطاع العام (GSDSP 2011).

وتهدف هذه المنهجية إلى توفير رؤية بخصوص وضعية الدين الحقيقي والاجمالي وذلك عبر تجميع كافة التدفقات والأرصدة القائمة وفق إطار تحليلي متفق عليه، ثم طرح كافة التدفقات والأرصدة القائمة المتبادلة بين الوحدات التي يتألف منها القطاع العام. وتتمثل هذه المنهجية فيما يلي:

- تحديد نطاق التغطية المؤسسية، التي تشمل جميع الهياكل المكونة لقطاع الإدارات العمومية وفقاً لإطار دليل إحصائيات مالية الحكومة لسنة 2014؛

- تحديد أدوات الدين التي سيتم أخذها في الاعتبار عند حساب الدين؛

- تقييم هذه الأدوات حسب الطريقة التي تم تبنيها.

وهكذا، يقدر حجم الدين الموطد للإدارات العمومية في متم سنة 2023، بحوالي 964,7 مليار درهم مقابل 880,5 مليار درهم في متم سنة 2022، مسجلاً ارتفاعاً بحوالي 84,2 مليار درهم أو 9,6%. ويعزى هذا التطور أساساً إلى ارتفاع دين الخزينة بحوالي 64,9 مليار درهم، وارتفاع ودائع الخزينة (+13,7 مليار درهم) إضافة إلى ارتفاع

دين الجماعات الترابية (+0,7 مليار درهم). كما ساهم في ارتفاع الدين الموطد للإدارات العمومية، تراجع حجم سندات الخزينة التي بحوزة منظمات التقاعد والاحتياط الاجتماعي والمؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري بحوالي 11,7 مليار درهم و1,0 مليار درهم على التوالي.

نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، سجل حجم الدين الموطد للإدارات العمومية انخفاضاً طفيفاً بحوالي 0,3 نقطة ليبلغ 65,9% في متم سنة 2023 مقابل 66,2% في متم سنة 2022.

## تمويل الخزينة خلال سنة 2023

### التمويل الداخلي للخزينة

في ظل سياق يغلب عليه اللايقين ويتسم بارتفاع الحاجيات التمويلية للخزينة، إلى جانب تركيز طلب المستثمرين، في بداية السنة، على الآجال القصيرة وارتفاع أسعار الفائدة المطلوبة، ارتكزت سياسة تمويل الخزينة على:

- مواءمة بنية إصدارات الخزينة مع بنية الطلب التي كانت تركز على الآجال القصيرة؛

- الحفاظ على حضور منتظم في سوق قيم الخزينة لتغطية الحاجيات التمويلية للخزينة وكذا الحفاظ على طلب المستثمرين على سندات الخزينة حتى بعد عملية الإصدار السيادي في السوق المالية الدولية؛

- استمرار إنجاز عمليات التدبير النشط للدين الداخلي بهدف تمليس جدول سداد دين الخزينة والتخفيف من مخاطر إعادة التمويل؛

- اللجوء اليومي لعمليات توظيف فائض الحساب الجاري للخزينة لتدبير أمثل لموجودات هذا الحساب، وذلك عبر إعادة ضخ الموجودات، التي تم تكوينها لمواجهة مستحقات دين الخزينة المرتفعة، في السوق النقدية؛

إنجاز إصدار سندي في السوق المالية الدولية بقيمة 2,5 مليار دولار أمريكي (26,1 مليار درهم)، ما يمثل حصة 57,3% من إجمالي السحوبات.

وبالنسبة للموارد الخارجية المعبأة لدى المقرضين متعددي الأطراف، فقد بلغت 15,4 مليار درهم، أي حصة بلغت 34% من مجموع السحوبات، مسجلة بذلك انخفاضا بمقدار 5,9 مليار درهم مقارنة مع سنة 2022. عُبئت هذه السحوبات أساسا من البنك الدولي (7,7 مليار درهم)، والبنك الإفريقي للتنمية (3,2 مليار درهم)، وصندوق النقد العربي (3,2 مليار درهم) والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (0,7 مليار درهم).

وفيما يخص السحوبات التي تمت تعبئتها من الدائنين الثنائيين، فقد بلغت 8,7% من إجمالي السحوبات لتصل إلى 4 مليار درهم سنة 2023 مقابل 8,4 مليار درهم السنة الماضية، مسجلة انخفاضا قدره 4,4 مليار درهم. وقد عُبئت هذه السحوبات أساسا لدى فرنسا (2,0 مليار درهم)، وألمانيا (1,6 مليار درهم)، واليابان (0,3 مليار درهم).

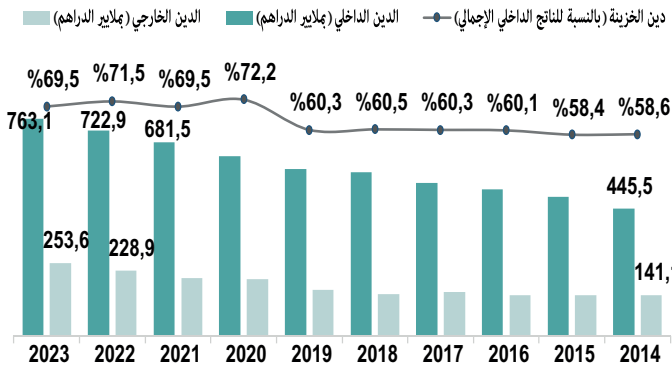
## تطور دين الخزينة

### حجم الدين

في متم سنة 2023، بلغ حجم دين الخزينة 1016,7 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا قدره 64,9 مليار درهم أو نسبة 6,8% مقارنة بنهاية سنة 2022 (951,8 مليار درهم) مقابل ارتفاع قدره 7,5% سجل ما بين سنة 2021 وسنة 2022.

بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، فقد عرف حجم دين الخزينة انخفاضا قدره 2,0 نقطة مئوية، ليستقر في حدود 69,5% مقابل 71,5% نهاية سنة 2022، وذلك بعد تسجيل ارتفاع مماثل خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2021 و2022.

### تطور حجم الدين نسبة للناتج الداخلي الخام

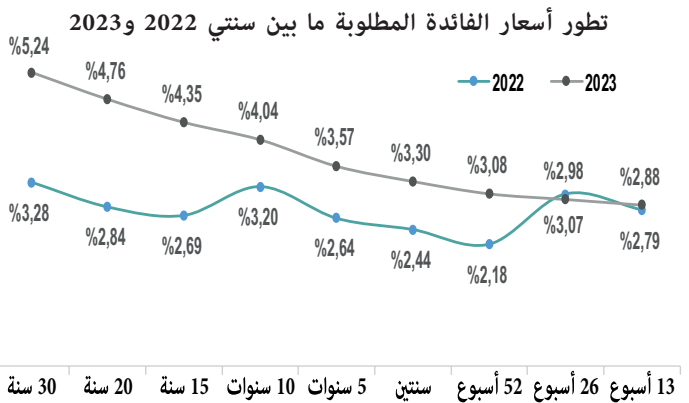


- القيام خلال الربع الأول من السنة بإصدار سندي في السوق المالية الدولية من أجل تخفيف الضغط على السوق الداخلية وتعزيز احتياطي الصرف.

وهكذا، وعلى غرار طلب المستثمرين، سجلت إصدارات سندات الخزينة في سوق المزادات ارتفاعا بنسبة 98,2% لتبلغ 255,2 مليار درهم خلال سنة 2023 مقابل 128,8 مليار درهم السنة الماضية. وقد تمت تعبئة 192,6 مليار درهم (75,4%) عن طريق المزادات و62,7 مليار درهم (24,6%) في إطار عمليات تبادل سندات الخزينة.

وحسب الآجال، بلغت حصة إصدارات سندات الخزينة ذات الأمد أقل من أو يساوي سنتين حوالي 58,8% من الحجم الإجمالي المعبأ، مسجلة بذلك تراجعاً مقارنة مع سنة 2022 حيث بلغت 68%. في حين، بلغت حصة إصدارات سندات الخزينة ذات الأمد 5 سنوات فما فوق 41,2% من الحجم الإجمالي المصدر مقابل 31,8% سجلت سنة 2022.

وعلى غرار أسعار الفائدة المطلوبة من طرف المستثمرين، شهدت أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة تطورا متباينا على مدار السنة. وقد اتسم هذا التطور بارتفاع أسعار الفائدة خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة، تلاه انخفاض تدريجي لمستوى هذه الأسعار خلال الفترة المتبقية من السنة. حسب الآجال، عرفت أسعار الفائدة المتعلقة بالسندات ذات الأمد 5 سنوات فما فوق ارتفاعا مهما بمقدار 146,3 نقطة أساس، في حين سجلت السندات ذات الأمد أقل من أو يساوي سنتين ارتفاعا أقل بلغ 44,1 نقطة أساس.



## التمويل الخارجي للخزينة

بلغت السحوبات على القروض الخارجية للخزينة برسم سنة 2023، ما قيمته 45,5 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 15,8 مليار درهم مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2022 (29,7 مليار درهم). ويعزى هذا التطور أساسا إلى

## بنية الدين حسب الأدوات

يتكون دين الخزينة أساساً من الدين القابل للتداول، بحصة 78,1% منها 68,8% متعلقة بسندات الخزينة المصدرة في سوق المزادات و 9,3% تخص الإصدارات السنوية في السوق المالية الدولية.

أما بخصوص الدين غير القابل للتداول فتصل حصته إلى 21,9% من مجموع محفظة دين الخزينة، ويتكون بالأساس من الدين الخارجي المعبأ من لدن الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف (16,4%).

## بنية الدين حسب سعر الفائدة

في متم سنة 2023، بلغت حصة الدين ذو سعر الفائدة الثابتة نسبة 88,6% من إجمالي حجم دين الخزينة، مسجلة بذلك تراجعاً قدره 0,7% مقارنة بنهاية سنة 2022. وتبقى هيمنة الدين ذي سعر الفائدة الثابتة راجعة أساساً لكون الدين الداخلي، الذي يمثل 75,1% من حجم دين الخزينة، يتكون أساساً من ديون ذات أسعار فائدة ثابتة. مع الإشارة إلى أن سنة 2023 تميزت بإصدار جديد لسندات الخزينة بسعر فائدة متغيرة ذات أمد سنتين و 5 سنوات، ليبلغ بذلك حجمها الإجمالي 20,2 مليار درهم، مما يمثل 2,6% من الحجم الإجمالي للدين الداخلي.

وفيما يخص الدين الخارجي للخزينة، تميزت بنيته، حسب نوع أسعار الفائدة، بارتفاع حصة الدين ذي سعر الفائدة الثابتة، والتي بلغت 70,1% مقابل 68,3% في متم سنة 2022، بينما تراجعت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغيرة لتسجل 29,9% في متم سنة 2023 مقابل 31,7% في متم سنة 2022. وتجدر الإشارة إلى أن بنية الدين حسب سعر الفائدة تبقى مطابقة للمحفظة المعيارية للدين الخارجي.

## بنية الدين حسب العملات

يظل الدين المصدر بالدرهم مهيمناً على محفظة دين الخزينة حيث مثلت حصته في متم سنة 2023، حوالي 72,3% من حجم هذا الدين، مسجلة بذلك انخفاضاً قدره 0,8% مقارنة مع سنة 2022 (73,1%).

وقد بلغت حصة الدين الخارجي للخزينة المقوم بالأورو 59,2% في متم سنة 2023، فيما سجلت حصة الدين المقوم بالدولار والعملات المرتبطة به حوالي 36,1%. أما بخصوص باقي العملات (الين الياباني، والدينار الكويتي والباقي)، فقد بلغت حصتها 4,7% من إجمالي الدين.

## خدمة دين الخزينة

عرفت تحملات دين الخزينة من أصل الدين والفوائد والعملات المؤدات خلال سنة 2023، ارتفاعاً قدره 110,3 مليار درهم أو 65,9%، لتبلغ 277,4 مليار درهم مقابل 167,2 مليار درهم خلال سنة 2022. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع كل من أصل الدين بحوالي 105,7 مليار درهم والفوائد بحوالي 4,5 مليار درهم.

حسب نوع الدين، فقد ارتفعت خدمة الدين الداخلي بما يناهز 120,0 مليار درهم لتبلغ 258,6 مليار درهم مقابل 138,6 مليار درهم في متم سنة 2022. ويعزى هذا التطور أساساً إلى مستحقات أصل دين الخزينة المرتفعة الناجمة عن بنية إصدارات السنوات الماضية. وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي، فقد عرفت تراجعاً يقدر بحوالي 9,7 مليار درهم لتصل إلى 18,8 مليار درهم خلال سنة 2023 مقابل 28,6 مليار درهم السنة الماضية.

## مؤشرات التكلفة

### التكلفة المتوسطة لدين الخزينة

في متم سنة 2023، سجلت التكلفة المتوسطة لدين الخزينة ارتفاعاً بمقدار 12,7 نقطة أساس مقارنة بمستواها المسجل في متم سنة 2022، حيث بلغت 3,33% مقابل 3,20%.

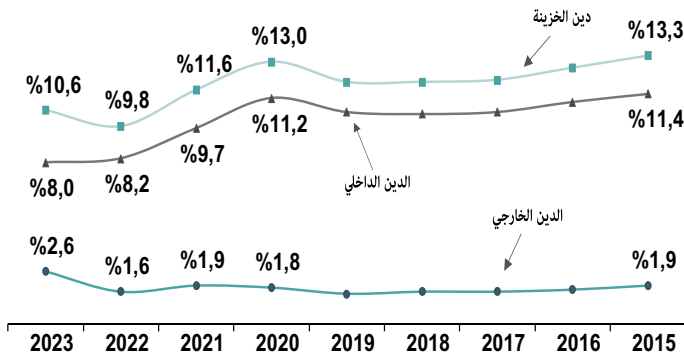
### سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار في سوق المزادات

بلغ سعر الفائدة المتوسط المرجح لإصدارات سندات الخزينة (مع احتساب تلك المنجزة في إطار التدبير النشط للدين الداخلي) حوالي 3,92%، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 169,7 نقطة أساس مقارنة بالمستوى المسجل في متم سنة 2022 (2,23%). ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة خلال سنة 2023 نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة المطلوبة من طرف المستثمرين في سوق قيم الخزينة تحت تأثير زيادات سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب بما مجموعه 150 نقطة أساس إلى جانب ارتفاع اكتتابات الخزينة المتعلقة بالسندات ذات الأمد 5 سنوات فما فوق.

### تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخل العادية

بلغ مؤشر تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للموارد العادية (بما في ذلك العملات) حوالي 10,6% في متم سنة 2023، مسجلاً ارتفاعاً قدره 0,8 نقطة مقارنة مع سنة 2022.

### تطور تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخل العادية



## مؤشرات المخاطر

### حصة الدين ذي الأمد القصير

في متم سنة 2023، بلغت حصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة دين الخزينة 11,8% مقابل 17,2% في متم سنة 2022، مسجلة انخفاضا قدره 5,4%، نتيجة انخفاض حصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة الدين الداخلي بمقدار 7,5% لتستقر في حدود 13,9% مقابل 21,2% متم السنة الماضية. ويرجع ذلك إلى ارتفاع إصدارات الخزينة المتعلقة بالسندات ذات الأجل المتوسطة والطويلة بحوالي 157,1% مقارنة مع السنة الماضية.

وفيما يخص حصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة الدين الخارجي للخزينة، فقد ارتفعت بمقدار 1,9% في متم سنة 2023، لتصل إلى 6,5% مقابل 4,6% السنة الماضية.

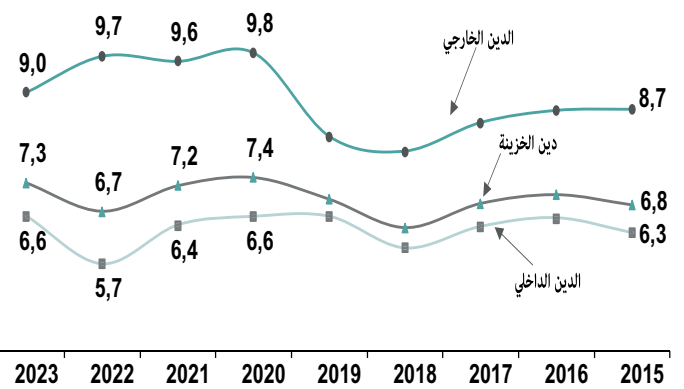
### المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين

بلغت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة في متم سنة 2023، ما يناهز 7 سنوات و3 أشهر مقابل 6 سنوات و8 أشهر سنة 2022، مسجلة ارتفاعا قدره 7 أشهر. ويظل هذا المستوى متماشيا مع هدف المحفظة المعيارية لدين الخزينة (ما بين 6,5 و7,5 سنوات).

ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي بما يقارب 11 شهرا نتيجة ارتفاع إصدارات الخزينة المتعلقة بالسندات ذات الأجل المتوسطة والطويلة مقارنة مع السنة الماضية، وذلك بعد الانخفاض الملحوظ الذي شهده هذا المؤشر سنة 2022 (8- أشهر مقارنة بسنة 2021).

فيما يخص المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الخارجي، فقد سجلت انخفاضا بحوالي 9 أشهر لتستقر في حدود 9 سنوات.

### تطور المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة (بالسنوات)



## معدل التغطية الشهري للإصدارات

بلغ معدل تغطية الإصدارات عن طريق المزادات لسندات الخزينة من طرف طلب عروض المستثمرين حوالي 2,3 مرة في متم شهر دجنبر 2023 مسجلا ارتفاعا مقارنة مع متم شهر دجنبر 2022 (2,1 مرة). ويعزى هذا التطور إلى الارتفاع المهم لحجم طلب عروض المستثمرين (+108,0%) مقارنة مع الارتفاع المتعلق بحجم إصدارات الخزينة (98,2%) وذلك نظرا للسياق الذي ساد خلال سنة 2023.

### خطر تقلبات أسعار الفائدة

يتم تقييم خطر تقلبات أسعار الفائدة من خلال مؤشرين إثنين وهما: حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته وحصة دين الخزينة ذي أسعار فائدة متغيرة.

#### • حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت فائدته

تتكون حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته خلال سنة 2024 من:

- الدين ذي سعر الفائدة المتغيرة (الخارجي والداخلي)؛
- دين الخزينة ذي الأمد القصير (الداخلي والخارجي) والذي يجب إعادة تمويله خلال سنة 2024.

بلغت حصة هذا الدين في متم سنة 2023، حوالي 234,3 مليار درهم، أي ما يناهز 23,0% من حجم دين الخزينة، مسجلة انخفاضا بلغ 0,2 نقطة مئوية مقارنة مع السنة الماضية. ويعزى هذا التطور أساسا إلى انخفاض حصة الدين الداخلي الذي سيصل أجل سداده في أقل من سنة وذلك نتيجة ارتفاع إصدارات الخزينة المتعلقة بالسندات ذات الأجل المتوسطة والطويلة مقارنة مع سنة 2022.

#### • حصة دين الخزينة ذي أسعار فائدة متغيرة

بلغت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغيرة في محفظة دين الخزينة برسم سنة 2023، ما يناهز 11,5% مقابل 10,8% المسجلة خلال السنة الماضية. ويرجع هذا التطور أساسا، إلى ارتفاع حصة الدين الداخلي ذي سعر الفائدة المتغير حيث انتقلت من 1,2% في متم سنة 2022 إلى 2,6% متم سنة 2023 نتيجة إصدار حوالي 11,2 مليار درهم إضافية من سندات الخزينة ذات سعر فائدة متغيرة خلال سنة 2023. في حين تراجعت حصة الدين الخارجي ذي سعر الفائدة المتغيرة بحوالي 1,8% لتبلغ 29,9% في متم سنة 2023، مقابل 31,7% في متم سنة 2022.

### خطر تقلبات أسعار الصرف

شكلت حصة الدين المقوم بالعملات الأجنبية، في متم سنة 2023، حوالي 27,7% من حجم دين الخزينة، مما يمكن من الحد من خطر تقلبات أسعار الصرف.

ومن جهتها، تظل بنية الدين الخارجي حسب العملات قريبة من بنية سلة الدرهم الحالية (60% أورو و40%

## بنية الدين حسب المقرضين

للسنة الرابعة على التوالي منذ سنة 2015، تجاوز حجم الدين الخارجي للخزينة لسنة 2023 دين باقي المقرضين العموميين (مضمون وغير مضمون).

وهكذا، فقد سجل حجم الدين الخارجي للخزينة ما مقداره 253,6 مليار درهم أو ما يعادل 57,8% من الدين الخارجي العمومي. ومن جانبه، بلغ حجم الدين الخارجي لباقي المقرضين العموميين 185,2 مليار درهم، أي ما يمثل 42,2% من إجمالي الدين الخارجي العمومي.

بالنسبة للدين الخارجي العمومي دون احتساب دين الخزينة، تظل المؤسسات والمقاولات العمومية أول مجموعة المقرضين بحجم دين يصل إلى 176,5 مليار درهم. ويستحوذ 5 مقرضين على حوالي 76,8% من حجم هذا الدين، وهم: المكتب الشريف للفوسفاط (23,9%)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (23,8%)، والمكتب الوطني للسكك الحديدية (11,7%)، والطرق السيارة بالمغرب (8,8%)، والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (8,6%).

## بنية الدين حسب العملات

شهدت بنية الدين الخارجي العمومي في متم سنة 2023، هيمنة حصة الدين المقوم بالأورو والتي تمثل 60,1%، متبوعة بحصة الدين المقوم بالدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به بنسبة 33,0%، بينما بلغت حصة الدين المقوم بالدينار الكويتي نسبة 3,5%.

وتظل هذه البنية قريبة من بنية سلة الدرهم، مما يساهم في التقليل من آثار مخاطر تقلبات سعر الصرف على حجم وخدمة الدين الخارجي العمومي.

## بنية الدين حسب سعر الفائدة

حسب نوع سعر الفائدة، عرفت بنية الدين الخارجي العمومي هيمنة حصة الدين ذي سعر الفائدة الثابتة والتي بلغت 74,5%، مقابل 25,5% بالنسبة للدين ذي سعر الفائدة المتغيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدين ذي سعر الفائدة المتغيرة مقوم أساسا بالأورو بنسبة 84,4%، مما يمكن من تقليص خدمة هذا الدين.

## السحوبات على القروض الخارجية

بلغ حجم الموارد الخارجية التي تمت تعبئتها من طرف القطاع العمومي 56,8 مليار درهم برسم سنة 2023 مقابل 47,3 مليار درهم خلال سنة 2022، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 9,5 مليار درهم.

وقد بلغت السحوبات المعبأة من طرف الخزينة 45,5 مليار درهم، في حين سجل حجم تلك المعبأة من طرف باقي المقرضين العموميين ما يناهز 11,3 مليار درهم.

دولار)، مع تسجيل حصة 59,2% من الدين المقوم بالأورو و36,1% من الدين المقوم بالدولار والعملات المرتبطة به، مما يساهم في التخفيف من تعرض هذه المحفظة لتأثيرات تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة مع الدرهم.

## تطور الدين الخارجي العمومي

### حجم الدين الخارجي العمومي

سجل حجم الدين الخارجي العمومي ارتفاعا قدره 15,1 مليار درهم أو 3,6% في متم سنة 2023، ليصل إلى 438,8 مليار درهم. وبلغ مؤشر الدين الخارجي العمومي بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي 30,0% مسجلا بذلك انخفاضا قدره 1,8 نقطة مئوية للنتائج الداخلي الإجمالي مقارنة بسنة 2022.

وللتذكير، يتكون الدين الخارجي العمومي من الدين الخارجي للخزينة والدين الخارجي المضمون وغير المضمون للمؤسسات والمقاولات العمومية، وللجماعات الترابية وللمؤسسات المالية العمومية وكذا الدين الخارجي المضمون من طرف الدولة للمؤسسات ذات المنفعة العمومية.

ويرجع التطور المسجل في الدين الخارجي العمومي بالأساس إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي للخزينة بحوالي 10,8%، وانخفاض حجم الدين الخارجي لباقي المقرضين العموميين بحوالي 5,0%.

وبذلك، فقد ارتفع حجم الدين الخارجي للخزينة بحوالي 24,7 مليار درهم، حيث بلغ 253,6 مليار درهم في متم سنة 2023 مقابل 228,9 مليار درهم نهاية سنة 2022. في حين، بلغ مؤشر الدين الخارجي للخزينة بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي، نسبة 17,3% أي بارتفاع يقدر بحوالي 0,1 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بنهاية سنة 2022.

أما بالنسبة لحجم الدين الخارجي لباقي المقرضين العموميين، فقد بلغ 185,2 مليار درهم في متم سنة 2023 مقابل 194,9 مليار درهم السنة الماضية، مسجلا انخفاضا قدره 9,7 مليار درهم. وقد عرف مؤشر الدين الخارجي بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي انخفاضا بلغ 1,9 نقطة مئوية مقارنة بنهاية 2022 ليصل إلى 12,7%.

## بنية الدين حسب المقرضين

تميزت بنية الدين الخارجي العمومي حسب المقرضين، في متم سنة 2023، بهيمنة الدين المستحق للمقرضين الرسميين (ثنائيين ومتعدد الأطراف) بحصة تمثل 72,1% من الحجم الإجمالي للدين. أما الدين المستحق للمقرضين الخواص، فقد بلغت حصته 27,9% من إجمالي الدين الخارجي العمومي، مسجلا ارتفاعا يقدر بحوالي 17,5 مليار درهم مقارنة بنهاية 2022. وتجدر الإشارة إلى أن إصدارات القطاع العمومي للسندات في السوق المالية الدولية تشكل نسبة 96,5% من هذا الدين.

## خدمة الدين الخارجي العمومي

برسم سنة 2023، بلغت خدمة الدين الخارجي العمومي 38,2 مليار درهم مقابل 47,4 مليار درهم سنة 2022، مسجلة انخفاضا بمقدار 9,2 مليار درهم. ويعزى هذا التطور الملحوظ بالأساس إلى ارتفاع خدمة الدين (أصل الدين والفوائد والعمولات) المسدد للمقرضين الرسميين بمبلغ 4,1 مليار درهم وتراجع خدمة الدين المسدد للمقرضين الخواص بمقدار 13,3 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، بلغ مؤشر خدمة الدين الخارجي العمومي نسبة للمداخيل الجارية لميزان الأداءات 4,9% مقابل 6,4% سنة 2022، مسجلا انخفاضا قدره 1,5 نقطة مئوية.

## التدبير النشط للدين

### التدبير النشط للدين الداخلي

عرفت سنة 2023 عودة اهتمام المستثمرين بعمليات التدبير النشط للدين الداخلي حيث أنجزت مديرية الخزينة والمالية الخارجية 11 عملية في السوق الثانوية، منها 10 عمليات تبادل سندات الخزينة وعملية واحدة متعلقة بإعادة شراء سندات الخزينة.

بلغ حجم طلب المستثمرين في إطار هذه العمليات 74,3 مليار درهم. فيما يخص الحجم المعاد شراؤه، فقد بلغ 69,8 مليار درهما، 61,8 مليار درهم منه متعلق بعمليات تبادل سندات الخزينة وحوالي 8,0 مليار درهم متعلق بعمليات إعادة شراء سندات الخزينة.

ويتوزع المبلغ المعاد شراؤه خلال سنة 2023 حسب سنة الاستحقاق كالتالي:

- 40,0 مليار درهم تتعلق بإعادة شراء مستحقات سنة 2023؛

- 26,5 مليار درهم تتعلق بإعادة شراء مستحقات سنة 2024؛

- 3,3 مليار درهم متعلقة بإعادة شراء مستحقات سنة 2025.

وقد مكنت عمليات التدبير النشط للدين الداخلي من:

- التخفيف من خطر إعادة التمويل المرتبط بمحفظة الدين الداخلي وذلك من خلال تقليص مستحقات الشهور المعنية بعمليات الاستبدال بحوالي 4,5 مليار درهم كمتوسط شهري خلال سنة 2023 وبحوالي 2,5 مليار درهم كمتوسط شهري لمستحقات سنة 2024 وما يقارب 0,7 مليار درهم لمستحقات سنة 2025.

- الرفع من فوائد الدين الداخلي المستحقة خلال سنة 2023 بحوالي 270,4 مليون درهم. ويعود هذا الارتفاع إلى التأثير المشترك لتوفير حوالي 194,7 مليون درهم متعلقة بالفوائد الناتجة عن مستحقات سنة 2023

ولارتفاع بحوالي 388,6 مليون درهم للفوائد المتعلقة بمستحقات سنة 2024 وزيادة 76,5 مليون درهم الناتجة عن إعادة شراء مستحقات سنة 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض أو زيادة تحملات الفوائد في إطار عمليات تبادل سندات الخزينة مرتبط بتاريخ إعادة الشراء مقارنة مع التاريخ الأولي لأداء قسيمة الفوائد المتعلقة بكل سند. وبالتالي، فإن كل سند تمت إعادة شرائه قبل أو بعد تاريخ تسديد قسيمة الفوائد ينتج عنه انخفاض أو ارتفاع تحملات الفوائد.

- التخفيض من نسبة الدين لسنة 2023 بمقدار 0,5 نقطة نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، نظرا لإعادة شراء مبلغ 8,0 مليار درهم متعلق بالعملية الوحيدة لإعادة شراء سندات الخزينة المنجزة خلال نهاية السنة.

### التدبير النشط للدين الخارجي

في إطار التدبير النشط للدين الخارجي الذي يهدف على وجه الخصوص إلى التخفيف من عبء المديونية، واصلت مديرية الخزينة والمالية الخارجية الإجراءات المتعلقة ببرامج تحويل الديون إلى استثمارات عمومية.

وفي هذا الصدد، تمت معالجة مبلغ 0,5 مليون درهم سنة 2023 في إطار اتفاقية تحويل الدين إلى استثمارات عمومية الموقعة مع إيطاليا لفائدة مشروع الحفاظ على التراث الثقافي، ليصل إجمالي المبلغ الذي تم تحويله في إطار هذا المشروع إلى حوالي 15,6 مليون درهم من أصل مبلغ 2 مليون أورو.

وقد بلغ إجمالي المبلغ الذي تمت معالجته في إطار برنامج تحويل الدين المبرم مع إيطاليا حوالي 153,8 مليون درهم، أي ما يناهز 90% من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج والذي يصل إلى 15 مليون أورو.

وقد بلغ الحجم الإجمالي للديون المعالجة منذ انطلاق عمليات التدبير النشط للمديونية الخارجية سنة 1996، حوالي 90 مليار درهم.

### التدبير النشط للخزينة العمومية

#### العمليات المنجزة

تميز لجوء مديرية الخزينة والمالية الخارجية لعمليات التدبير النشط للخزينة العمومية خلال سنة 2023 بسياق يتسم بما يلي:

- تفاقم عجز السيولة لدى البنوك حيث انتقل من 80,9- مليار درهم كمتوسط أسبوعي في متم شهر دجنبر 2022 إلى 83,2- مليار درهم متم شهر دجنبر 2023؛

- ارتفاع موجودات الحساب الجاري للخزينة التي قاربت 33,3 مليار درهم كمتوسط يومي في متم سنة 2023 مقابل 10,3 مليار درهم السنة الماضية، وذلك نتيجة تكوين احتياطي نقدي مهم للحساب الجاري للخزينة

- 627,5 مليون درهم (92,2% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف مقابل 71,2 مليون درهم سجلت سنة 2022؛

- 53 مليون درهم على شكل فائدة على الحساب الجاري للخبزينة لدى بنك المغرب.

أخذا بعين الاعتبار الفوائد المدفوعة في إطار عمليات الاقتراض في السوق القائمة ما بين البنوك والتي بلغت حوالي 1,5 مليون درهم، بلغ الحجم الإجمالي للعائدات الصافية حوالي 678,9 مليون درهم في متم سنة 2023 مقابل 94,2 مليون درهم متم سنة 2022.

منذ بداية عمليات التدبير النشط للخبزينة العمومية سنة 2010، بلغ الحجم الإجمالي للعائدات حوالي 2,5 مليار درهم موزعة كما يلي:

- 1 950,9 مليون درهم (76,9% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف؛

- 587 مليون درهم على شكل فوائد على الحساب الجاري للخبزينة لدى بنك المغرب.

المصدر: مديرية الخبزينة والمالية الخارجية

في إطار السياسة الاستباقية لتدبير الدين التي اعتمدها مديرية الخبزينة والمالية الخارجية مما يسمح لها بتمويل مسبق لحاجيات الخبزينة المهمة، وبالتالي تدبير مخاطر إعادة التمويل بشكل أفضل.

بلغ عدد العمليات التي قامت بها مديرية الخبزينة والمالية الخارجية خلال سنة 2023، حوالي 449 عملية مقابل 405 سنة 2022. فيما يخص عمليات الاقتراض في السوق القائمة ما بين البنوك، فقد تم إنجاز عمليتين لتغطية حاجيات التمويل المؤقتة للخبزينة.

سجل الحجم الإجمالي الموظف من طرف مديرية الخبزينة والمالية الخارجية لدى البنوك ارتفاعا ملحوظا بحوالي 172,0% ليبلغ 1 842,3 مليار درهم في متم سنة 2023 مقابل 677,2 مليار درهم متم سنة 2022، ويرجع ذلك أساسا إلى تسجيل ارتفاع مهم لموجودات الحساب الجاري للخبزينة (دون احتساب عمليات التدبير النشط للخبزينة) الناتجة عن تكوين احتياطي نقدي مهم كما تم ذكره أعلاه.

#### الفوائد المحصل عليها من طرف الخبزينة

مكن التدبير النشط للخبزينة العمومية من تحصيل عائدات تقدر بحوالي 680,5 مليون درهم خلال سنة 2023 مقابل 94,2 مليون درهم سجلت سنة 2022. وتتوزع هذه العائدات كما يلي:

## تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع: آلية جديدة لتتبع الميزانيات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين

اكتسبت بلادنا بفضل المبادرات التي قامت بها على طريق التطبيق الناجح للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، والتي تجمع بين البرمجة الاستراتيجية والميزانية لتعزز المساواة بين الجنسين، اعترافا دوليا، عكسته التقييمات التي أجرتها المؤسسات الدولية المرجعية في هذا المجال.

وقد عرفت سنة 2024 إعداد منهجية لتتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وهي ثمرة سنتين من التفكير والتشاور والتجريب بين مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة والقطاعات الوزارية.

من أهداف التنمية المستدامة «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات»، ومكونه الهدف 5.ج.1 الذي يرصد «نسبة البلدان التي لديها أنظمة تسمح بتتبع شفاف للميزانية المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء».

كما أن بلورة نظام تتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين يتوافق مع المبادرة التي اتخذتها بلادنا لإدماج الإطار التكميلي «الإنفاق العام والمساواة المالية المراعي للنوع الاجتماعي (PEFA Genre)» في التمرين الثالث لبرنامج تقييم نجاعة أداء أنظمة تدبير المالية العمومية (PEFA) لسنة 2023. ويستند هذا الإطار التكميلي إلى تقييم درجة مراعاة المساواة بين الجنسين في تدبير المالية العمومية، وذلك باستخدام تسع مؤشرات بما في ذلك المؤشر 6 ومكونه 1.6 المتعلق بتتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة إلى أن استعراض أهم التجارب الدولية الرامية إلى تصميم وإرساء منهجية تتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين (رواندا، مالي، إقليم الأندلس...)، قد سلط الضوء على مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب مراعاتها من أجل إنجاز تنفيذ هذه الأنظمة. وتتجلى هذه الشروط أساسا في إتقان استعمال الأدوات المرتبطة بتفعيل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وإضفاء الطابع المنهجي على إنجاز التحاليل القطاعية من منظور النوع الاجتماعي، والإثراء المستمر لنظم المعلومات ببيانات تراعي بعد النوع الاجتماعي، وكذا إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية بنظام تتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين (وزارة الاقتصاد والمالية والقطاعات الوزارية وكذلك المؤسسات المنضوية تحت إشرافها).

يتمحور مضمون تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2025 حول أربع أجزاء، يقدم الجزء الأول المبادئ التوجيهية لمنهجية تتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين في المغرب، وذلك من خلال تسليط الضوء على إطارها المرجعي وكذلك على التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال. وتتطرق الأجزاء المتبقية للجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية لتنفيذ برمجة ميزانية مدمجة لبعده النوع الاجتماعي طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015 ولتلك المتضمنة في المنشور الصادر عن رئيس الحكومة (رقم 2024/4) المتعلق بإعداد المقترحات الخاصة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2025-2027) مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء.

### آلية تتبع الميزانيات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين: خطوة جديدة لتوطيد تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في المغرب

يشكل نظام تتبع الميزانيات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، من خلال ربطه بالالتزامات المتعهد بها وبطور آليات تدبير المالية العمومية، مجالاً رئيسياً قادراً على تعزيز تطبيق واستيعاب الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وعيا بهذا التحدي، أطلقت وزارة الاقتصاد والمالية في سنة 2022، من خلال مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وبشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشروعاً طموحاً يتعلق بوضع نظام تتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين. ويأتي إطلاق هذا المشروع استجابة للالتزامات التي تعهدت بها بلادنا في إطار خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، وخاصة من أجل تحقيق الهدف الخامس

## إرساء منهجية لتتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين تستجيب لخصوصيات البرمجة الميزانية الوطنية

أثبت توفر المغرب على خبرة تفوق 20 سنة فيما يخص تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، على النضج الذي من شأنه تطوير نظام تتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين. وتؤكد النتائج المستخلصة من تقييم نجاعة أداء أنظمة تدبير المالية العمومية المراعية للنوع الاجتماعي (PEFA Genre)، الذي أنجز سنة 2023، هذا المعطى.

وفي هذا الصدد، فقد بادر المغرب ولأول مرة بالانخراط في الإطار التكميلي لتقييم نجاعة أداء أنظمة تدبير المالية العمومية المراعية للنوع الاجتماعي (PEFA Genre) المدرج في عملية نجاعة أداء أنظمة تدبير المالية العمومية برسم سنة 2023. وقد شمل هذا التقييم ثلاث سنوات (من 2020 إلى 2022) حيث ركز على الإدارة المركزية على غرار التقييم الرئيسي لأداء أنظمة تدبير المالية العمومية.

ومن خلال تقرير برنامج تحليل النفقات العمومية وتقييم المسؤولية المالية (PEFA) بالمغرب (يونيو 2024)، يتضح أن بلدنا قد حقق تقدما ملموسا فيما يتعلق بإدماج بعد النوع الاجتماعي في تدبير المالية العمومية. فمن جهة، يشكل هذا التقدم، حسب التقرير، ثمرة لتبني مجموعة من القوانين، خصوصا القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015، والتي تنص على مراعاة بعد النوع الاجتماعي في برمجة ميزانيات القطاعات الوزارية، ومن جهة أخرى، ثمرة لمأسسة إعداد التقارير التي تضمن تتبع مدى مراعاة الاهتمامات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في عمليات البرمجة وإعداد الميزانية وتتبع

وتقييم أداء القطاعات الوزارية (تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، وكذلك المشاريع الوزارية لنجاعة الأداء المرافقة لتقديم مشروع قانون المالية، والتقارير السنوية لنجاعة الأداء المرافقة لمشروع قانون التصفية).

كما يستخلص من هذا التقرير أن المغرب قد تمكن من إحراز تنقيط «C» الذي يصنف كتنقيط متوسط لتتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومنح هذا التنقيط للمغرب، نظرا لعدم توفره، خلال سنة 2022، على منهجية تصنيف وتتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين. وتجدر الإشارة أنه بفضل تطوير منهجية تصنيف وتتبع نفقات الميزانية المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين، خلال سنة 2024، والتي تم تجريبها على قطاعين وزاريين، يتوقع أن يتحسن هذا التنقيط خلال العملية المقبلة لتقييم نجاعة أداء أنظمة تدبير المالية العمومية المراعية لبعده النوع الاجتماعي.

واستنادا إلى الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، قامت وزارة الاقتصاد والمالية، في سنة 2024، من خلال مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وبشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ببلورة منهجية لتصنيف وتتبع النفقات المرصودة للمساواة بين الجنسين من خلال اعتماد نهج تدريجي وتشاركي يشمل الوزارة والعديد من القطاعات الوزارية الأخرى. وقد استلهمت هذه المنهجية أساسا من نظام تصنيف وتتبع النفقات المخصصة للمساواة بين الجنسين المعتمد من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ لجنة المساعدة الإنمائية (OCDE/CAD) وأيضا من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال (رواندا والأندلس وغيرها).

## آلية تصنيف وتنقيط مدى إدماج بعد النوع الاجتماعي في التعاون الإنمائي المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / المساعدة الإنمائية (OCDE/CAD)

يعد نظام تصنيف أو تنقيط سياسات إطار المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE/CAD) من منظور النوع الاجتماعي أداة إحصائية كمية لتتبع الأنشطة الهادفة لتعزيز المساواة بين الجنسين والتي هي واحدة من أهداف المساعدة الإنمائية. ويمكن هذا النظام، الذي يعتمد على تنقيط من ثلاث قيم (0 و1 و2)، من تحديد ما إذا كان البرنامج أو المشروع يساهم بشكل مباشر «هدف رئيسي» أو بشكل كبير «هدف مهم» في تعزيز المساواة بين الجنسين. ويعتمد التنقيط على شبكة تقييم تشمل مجموعة من المعايير التي ينبغي أن تستوفيها البرامج/المشاريع موضوع التقييم. ومن ثم، يُستخدم تنقيط كل برنامج/ مشروع لتقدير المخصصات المالية لتعزيز المساواة بين الجنسين في الميزانية الإجمالية المرصودة له.

الجدول أدناه يسلط الضوء على التفاصيل المرتبطة بنظام تنقيط وتصنيف البرنامج/المشاريع من منظور النوع الاجتماعي المعتمد من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / المساعدة الإنمائية (OCDE/CAD) :

تقدير التمويلات المخصصة للمساواة بين الجنسين وفقا لآلية تصنيف وتنقيط مدى إدماج بعد النوع الاجتماعي في التعاون الإنمائي المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / المساعدة الإنمائية (OCDE/CAD)

توصيف البرنامج/المشروع	النسبة المئوية من ميزانية البرنامج/المشروع المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين	تصنيف البرنامج/المشروع	قيمة تنقيط/ تصنيف البرنامج/المشروع
لا يهدف البرنامج/المشروع إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، تم إجراء تحليل من منظور النوع الاجتماعي للبرنامج/المشروع المذكور للتأكد من أن البرنامج/المشروع لن يؤدي إلى تفاقم الفوارق بين الجنسين	0%	غير موجه لتعزيز المساواة بين الجنسين	CAD 0
يعد تعزيز المساواة بين الجنسين هدفاً مهماً للبرنامج/المشروع ولكنه لا يشكل السبب الرئيسي لإنجازه. وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز المساواة بين الجنسين يعتبر هدفاً «مهما» لبرنامج/مشروع إذا كان هذا الأخير يهدف إلى إحداث تأثير إيجابي على المساواة بين الجنسين.	40%	تعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين هدفاً مهماً	CAD 1
المساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي للبرنامج/المشروع. ويحدد تحقيق هذا الهدف محتوى البرنامج/المشروع وتنفيذه، مما يعني أن تقليص الفوارق بين الجنسين هو السبب وراء إحداث البرنامج/المشروع.	100%	تعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً	CAD 2

المصدر: «دليل حول تنقيط وتتبع إطار المساعدة الإنمائية المساعدة الإنمائية (CAD) / منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) : أداة للتكامل المنهجي للعلاقة بين النوع الاجتماعي والبيئة/المناخ»، مديرية التعاون الإنمائي والعمل الإنساني، وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية للوكسمبورغ.

وبالتالي، تتكون هذه المنهجية من ثلاثة مراحل:

#### ← المرحلة 1: إرساء آلية تنقيط / تصنيف البرامج الميزانية

ترتكز هذه المرحلة على تقييم كل برنامج من البرامج الميزانية من خلال مجموعة من المعايير التي يتم التحقق من الاستجابة لها من أجل منحها تنقيط/تصنيف (تعتبر مشاريع نجاعة الأداء مصدر التحقق بامتياز من مدى الاستجابة لمعايير التقييم الخاصة بتصنيف البرامج). ويسلط الجدول التالي الضوء على توصيف البرامج الميزانية التي يتم تقييمها وفقاً للتصنيفات المخصصة لها.

وبدورها، ترتكز منهجية تتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين التي تم تطويرها على الصعيد الوطني على تنقيط/تصنيف النفقات المخصصة للبرامج والمشاريع الميزانية. وتتميز هذه المنهجية بخصوصية العمل على مستويين، وهما:

1. البرامج الميزانية التي من شأنها تتبع مدى مراعاة بعد النوع الاجتماعي في برمجة القطاعات الوزارية؛
2. المشاريع لمقاربة درجة إدماج الاهتمامات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين في الإجراءات العملية التي تتخذها القطاعات الوزارية، وبالتالي استنتاج النفقات المرصودة فعلياً لتعزيز المساواة بين الجنسين.

## تصنيف البرامج حسب درجة مراعاة النوع الاجتماعي

التصنيف	توصيف البرنامج الميزانياتي
G+ : مكرس أساساً للمساواة بين الجنسين	تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سبب وجود البرنامج، ويحدد هذا المبتغى بشكل أساسي بلورة البرنامج والنتائج المتوقعة منه.
G2 : يراعي بعد النوع الاجتماعي	تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً مهماً للبرنامج من بين أهداف أخرى (وبالتالي فإن المساواة بين الجنسين ليست الدافع الرئيسي لاعتماد وتنفيذ البرنامج موضوع التصنيف).
G1 : استجابة ضئيلة للنوع الاجتماعي	تعد مساهمة البرنامج في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضئيلة مقارنة بمدى مساهمته في تحقيق أهدافه الأخرى المتوقعة.
G0 : لا يراعي بعد النوع الاجتماعي	لا يهدف البرنامج إلى تحقيق المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة.

المصدر: مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، 2024.

### الخطوة 1: تحديد المشروعات المنبثقة عن كل برنامج ميزانياتي

من الضروري، في هذه الخطوة، التأكد من انسجام المشاريع الفعلية المنبثقة عن كل استراتيجية قطاعية مع تلك المدرجة في مصنفات الميزانية. ولتحقيق ذلك، فإن القطاعات الوزارية مدعوة إلى استخدام المعلومات الواردة في الإطار المنطقي المرافق لاستراتيجيتها، وملفات المشاريع التي تم إعدادها، ومشاريع نجاعة الأداء، ومصنفات الميزانية...

### الخطوة 2: تنقيط/تصنيف المشاريع

بمجرد تحديد المشاريع الفعلية المنبثقة عن كل برنامج ميزانياتي موضوع التقييم، يتم تصنيف كل مشروع كما يلي :

### تنقيط المشاريع حسب درجة مراعاتها للاهتمامات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين

التصنيف	توصيف المشروع
1. مرصود خصيصاً للمساواة بين الجنسين	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يظل الهدف الاستراتيجي ومبرراً لبلورة المشروع
2. يراعي بعد النوع الاجتماعي	تعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً تنفيذياً للمشروع
3. يراعي بشكل ضعيف بعد النوع الاجتماعي	تعتبر مساهمة المشروع في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضئيلة مقارنة بمدى مساهمته في الأهداف الأخرى المتوقعة
4. لا يراعي بعد النوع الاجتماعي	لا يهدف المشروع إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
5. دون تقييم	لم يتم تقييم المشروع

المصدر: مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، 2024

**الخطوة 3: تقدير نفقات المشاريع الهادفة لتعزيز المساواة بين الجنسين**  
على أساس التنقيط الذي حصل عليه كل مشروع موضوع التحليل، يخصص جزء من الميزانية المبرمجة له لتعزيز المساواة بين الجنسين وفقا للترجيحات التالية:

تستند آلية تنقيط/تصنيف المشاريع إلى عدة معايير تشمل تحديد تعزيز المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة كهدف استراتيجي للمشروع، اعتبار تقليص الفوارق بين الجنسين و/أو تمكين المرأة كهدف أساسي للمشروع، إحداث نشاط أو نتيجة خاصة بالمساواة بين الجنسين ودمج مؤشر يراعي النوع الاجتماعي في آلية تتبع وتقييم المشروع.

#### الحصة المقدرة من ميزانية المشروع المخصصة للمساواة بين الجنسين

النسبة المئوية من ميزانية المشروع التي تعتبر جيدة لتعزيز المساواة بين الجنسين	توصيف التنقيط/التصنيف	تنقيط/تصنيف المشروع
100%	مرصود خصيصا للمساواة بين الجنسين	1
70%	مستجيب للنوع الاجتماعي	2
30%	يراعي بشكل ضعيف بعد النوع الاجتماعي	3
0%	لا يستجيب للنوع الاجتماعي	4
0%	دون تقييم	5

المصدر: مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، 2024.

التحليلات التي أنجزت خلال الخطوة الثالثة من المرحلة الثانية من المنهجية التي تم تطويرها، يتم تقدير حصة نفقات كل برنامج ميزانياتي المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

← **المرحلة 3: تقدير نفقات البرامج الميزانياتية المخصصة للمساواة بين الجنسين**  
انطلاقا من تقديرات النفقات المخصصة للمساواة بين الجنسين لكل مشروع، والتي تم الحصول عليها من خلال

#### تقدير ميزانية البرامج المخصصة للمساواة بين الجنسين

تنقيط البرنامج الميزانياتي	إجمالي نفقات المشاريع مرجحة بنسبة *مئوية من إجمالي قيمة نفقات البرنامج	مجموع حصص نفقات المشاريع المخصصة للمساواة بين الجنسين
G+ :وجه خصيصا للمساواة بين الجنسين	أكثر من 85%	مجموع الحصص = حصة ميزانية المشروع +1 حصة ميزانية المشروع +2 حصة ميزانية المشروع +3 حصة ميزانية المشروع +4.
G 2 :يراعي بعد النوع الاجتماعي	ما بين 50% و 84%	
G 1 :يراعي بشكل ضعيف بعد النوع الاجتماعي	ما بين 20% و 49%	
G 0 :لا يراعي بعد النوع الاجتماعي	ما بين 0% و 19%	

$$\text{Taux en \%} = \frac{\sum \text{des budgets pondérés des projets relevant du programme analysé}}{\text{(Total du budget du programme)}}$$

المصدر: مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، 2024

والطفولة والمرأة. وتتكون محفظة المشاريع المنبثقة من كل برنامج ميزانياتي على ما يلي:

**اختبار تطبيق منهجية تتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين لقطاع الشباب لسنة 2024: أهم النتائج المستخلصة**

◀ يتكون البرنامج المتعلق بالقيادة والحكمة من ثلاثة مشاريع مجمعة، تتعلق بالمشروع المرتبط ب «تحديث الإدارة والموارد البشرية» ومشروع «دعم المهام» ثم المشروع المخصص ل «التعاون والشراكة».

اعتمد قطاع الشباب استراتيجية عمل تدمج الرهانات المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة. وترتكز هذه الاستراتيجية على برنامجين ميزانياتيين يتعلقان ببرنامج القيادة والحكمة، وبرنامج الشباب

◀ يتكون البرنامج المخصص للشباب والطفولة والمرأة من مشروعين مجتمعين يتعلقان بـ «تنزيل برامج الشباب» و «تنزيل برامج الطفولة وشؤون المرأة».

وقد مكن استغلال المعلومات الواردة في مشروع نجاعة الأداء لقطاع الشباب، برسم قانون المالية 2024، وفي مصادر أخرى للمعلومات المرتبطة بمراعاة بعد النوع الاجتماعي في سلسلة نتائجه، من ملء شبكة تحليل هذه البرامج الميزانية وبالتالي تنقيطها/تصنيفها، وفقا لمنهجية تصنيف وتتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين التي تم تطويرها. ويستنتج

#### تقدير ميزانيات مشاريع وبرامج قطاع الشباب المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين

البرنامج	المشروع	تصنيف المشروع	النسبة المئوية لميزانية المشروع المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين	الميزانية المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين * (مليون درهم)	إجمالي ميزانيات المشاريع مرحة بنسبة مئوية من إجمالي قيمة ميزانية البرنامج	تصنيف البرنامج
القيادة والحكومة	تحديث الإدارة والموارد البشرية	2	70%	224,93	51%	G2
	دعم المهام	4	0%	-		
	التعاون والشراكة	2	70%	11,3		
الشبيبة والطفولة والمرأة	تنفيذ برامج الشباب	2	70%	536,4	81%	G2
	تنفيذ برامج شؤون الطفولة والمرأة	1	100%	442,2		

\* تم فقط احتساب اعتمادات الدفع.

المصدر: قطاع الشباب، 2024.

من تطبيقها التدريجي من قبل القطاعات الوزارية. في هذا الصدد، سيشكل إحداث وإعمال وحدة وظيفية متاحة على صعيد النظام المعلوماتي (e-budget2) لتتبع النفقات المستجيب للنوع الاجتماعي، موازاة مع برمجة المواكبة التدريجية للقطاعات الوزارية من قبل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيب للنوع الاجتماعي لتفعيل المنهجية التي تم تطويرها، علامة فارقة نحو تعميم وتطبيق هذه المنهجية.

#### الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية لتنفيذ برمجة ميزانية مدمجة لبعء النوع الاجتماعي

يستند تحليل الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية لتنفيذ برمجة ميزانية مدمجة لبعء النوع الاجتماعي إلى شبكة تقييم تركز على الإجراءات التي اتخذتها القطاعات الوزارية لإنجاز دراسات تحليلية قطاعية من منظور النوع، ومواءمة أولوياتها مع أهداف تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء، وكذا فعالية سلاسل نتائجها المطورة المراعية للنوع الاجتماعي. ويوضح الجدول التالي أهم النتائج المنبثقة من هذا التحليل:

إن تقدير حصة نفقات برامج ومشاريع قطاع الشباب المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة يؤكد التنقيط/التصنيف الذي حصل عليه البرنامج المتعلق بالشباب والطفولة والمرأة والذي يعتبر برنامجا يراعي بعد النوع الاجتماعي بميزانية مخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين تقدر بـ 81% من إجمالي ميزانيته.

وبالنسبة للبرنامج المتعلق بالقيادة والحكومة، فقد حصل وفق التقديرات على تنقيط G2 بميزانية مخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين تقدر بحوالي 51% من إجمالي ميزانيته وليس تنقيط G1 الذي تم الحصول عليه اعتمادا على معايير تصنيف البرامج الميزانية (المرحلة الأولى للمنهجية). واعتمادا على القواعد المعتمدة في المنهجية التي تم تطويرها، والتي تنص على أنه في حالة ملاحظة اختلاف بين تنقيط البرامج الميزانية المحصل عليه وفقا لمعايير تقييم البرامج والتنقيط المنبثق من تقدير نفقات هذه البرامج المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين، يتم اعتماد التنقيط الأدنى، أي G1 (استجابة ضئيلة للنوع الاجتماعي).

وتشهد هذه النتائج على مدى أهمية المنهجية التي تم تطويرها على الصعيد الوطني والآفاق الواعدة المتوقعة

التقدم المحرز في تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي من قبل القطاعات الوزارية وفقاً لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية ولتوجيهات منشور رئيس الحكومة (رقم 2024/4)

- أكتوبر 2024 -

سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي		البرامج		تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي	القطاع الوزاري
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي المرافقة للهدف	الأهداف	البرامج		
-	1	تأمين الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتفاعل الدولي في مجال حقوق الإنسان	حقوق الإنسان	لا تتوفر المندوبية الوزارية لحد الآن على تحليل قائم على النوع الاجتماعي	المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
4	-	تعزيز الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين	الدعم والقيادة	أطلقت وزارة العدل سنة 2024، بشراكة مع مرصد العدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والاتحاد الأوروبي، أشغال إعداد دراسة لتحليل النوع الاجتماعي المتعلق بقطاع العدل امتداداً للدراسة المنجزة خلال سنة 2019.	وزارة العدل
-	2	حماية حقوق النساء والأطفال	تعزيز الحقوق والحريات		
4	2	أنسنة ظروف الاعتقال	سياسة تدبير الشأن	لا تتوفر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج سوى على تحليل واحد من منظور النوع، تم إنجازه ما بين سنتي 2017 و2018.	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
8	4	تأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج	السجنى وإعادة إدماج السجناء		
2	1	تطوير القدرات المؤسسية للإدارة	تطوير القدرات المؤسسية للإدارة		
-	1	تكريس البعد البيئي ومقاربة النوع	تكريس البعد البيئي ومقاربة النوع		
-	1	تحسين الأوضاع الصحية للقيمين الدينيين وذوي حقوقهم	تحسين الأوضاع الصحية للقيمين الدينيين وذوي حقوقهم		
1	-	تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع من الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	لا تتوفر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لحد الآن على تحليل من منظور النوع لمجالات عملها.	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
-	1	تأهيل وتكوين القيمين الدينيين	التكوين والتعليم الديني		

سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي			تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي		وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
عدد المؤشرات الفرعية الاجتماعية لبعده النوع الاجتماعي	عدد المؤشرات الاجتماعية لبعده النوع الاجتماعي	الأهداف	البرامج	وزارة الاقتصاد والمالية	
2	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	تمت إغناء محتوى الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، التي تشمل الفترة الممتدة ما بين 2023 و2026، بالخلاصات والتوجيهات المنبثقة عن الدراسة التحليلية للقطاع من منظور النوع الاجتماعي التي تم إنجازها لهذا الغرض، فضلاً عن التوصيات والدروس المستخلصة من تقييم النسخين الأول والثاني لهذه الخطة.	تميزت سنة 2023 بالانتهاء من إنجاز تحليل النظام الضريبي والجمركي الوطني من منظور النوع، والذي أطلقته وزارة الاقتصاد والمالية سنة 2022 من خلال مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد مكن هذا التحليل من رصد أوجه الفوارق بين الجنسين في مجالات تدخل إدارتي الضرائب والجمارك.
-	4	بلورة وقيادة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة	المساواة بين النساء والرجال والتمكين والريادة والنهوض بالحقوق		
-	1	تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات	التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين		
2	-	تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالوزارة واستهداف النساء والفتيات			
-	1	تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية الناجمة في مجال حماية الطفولة مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي			
-	1	الحماية والنهوض بأوضاع الأسرة والأشخاص المسنين			
-	-	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال			
1	1	مأسسة إدارة عمومية عادية قائمة على نظام الكفاءات	القيادة والدعم		
1	-	تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية	تيسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك		
-	1	إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية	السياسات الاقتصادية واستراتيجيات المالية العمومية		
-	1	تجويد الدراسات التحليلية حول البيئة والتنمية المستدامة			
-	1	تحسين المحفظة العمومية وتجويد أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصلة			

سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي				تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي	القطاع المكلف
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي المرافقة للهدف	الأهداف	البرامج		
-	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية	تميزت سنة 2024 بإنجاز دراسة تحليلية جديدة للقطاع من منظور النوع الاجتماعي بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتتمحور هذه الدراسة حول تحليل أثار الرقمنة وتطور التكنولوجيا الحديثة على الولوج إلى مختلف الخدمات العمومية وأساليب عمل موظفي الإدارة العمومية، مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.	القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي
1	-	تحسين وتوسيع وتوزيع الخدمات العمومية المقدمة			
1	-	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات			
1	-	دعم العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية مكسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة	إشعاع المغرب والعمل الدبلوماسي	شرح قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، بتعاون مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، خلال سنة 2024، في إعداد أول تحليل من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، خاصة تلك المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والشؤون الفئوية.	القطاع المكلف بالاتصال
1	-	مواكبة الفاعلين غير الحكوميين في إطار الدبلوماسية الموازية	الشؤون الفئوية والاجتماعية		
1	-	ضمان الحماية والحقوق الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج	الدعم والقيادة		
3	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات			
-	1	تحسين صورة المرأة في الإعلام ومحاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	إضافة إلى إنجاز دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع الاتصال وإعداد دليل لمكافحة الصور النمطية القائمة على النوع في وسائل الإعلام بالمغرب سنة 2019، يعتمد القطاع القيام بدراسة جديدة لإثراء التحليلات الحالية وإنتاج معارف وبيانات موثوقة تتناول قضايا المساواة بين الجنسين في مجالات عمله.	القطاع المكلف بالاتصال
1	-	تطوير الكفاءات وتدريب الموارد البشرية			

سلاسل النتائج المستجيبة لبعده النوع		تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي		القطاع الوزاري
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي	الأهداف	البرامج	
-	2	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	المندىوية السامية للتخطيط
4	1	الاستجابة للطلب المتزايد في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم الإعلام	تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات	
2	1	تجويد خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة طلبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية وتعزيز الديمقراطية التشاركية	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
-	1	الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق		
1	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	الدعم والقيادة	القطاع المكلف بالانتقال الطاقي
2	1	تعزيز النجاعة الطاقية	الطاقة	
1	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	القطاع المكلف بالتنمية المستدامة

سلاسل النتائج المستجيبة لبعده النوع			تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي		القطاع الوزاري
عدد المؤشرات الفرعية الاجتماعية لبعده النوع	عدد المؤشرات الاجتماعية لبعده النوع للمراقبة للهدف	الأهداف	البرامج	وزارة النقل واللوجستيك	
1	-	دعم التخطيط الاستراتيجي المحلي وتعزيز التفاقية التدخلات العمومية	إعداد التراب الوطني	قامت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة سنة 2023، بإجراء دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع الإسكان وسياسة المدينة، في إطار شراكة ثلاثية بين الوزارة، ومركز الامتياز الخاص بالميراثية المستجيبة للنوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. واستنادا للتوصيات الناتجة عن هذه الدراسة التحليلية، تم إعداد خارطة طريق مأسسة بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات عمل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مصحوبة بإطار منطقي لتنفيذها خلال سنتي 2024 و2025. ويحدد هذا الإطار الأنشطة التي سيتم تنفيذها، والجهات المعنية، وكذا مؤشرات التتبع.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
1	-	تعزيز التماسك وتمتين المجالات	التعمير والهندسة المعمارية	إعداد التراب الوطني	
1	-	تطوير عرض تراثي مستدام موجه للاستثمار	السكنى والإعاش العقاري	التعمير والهندسة المعمارية	
1	-	تيسير الولوج إلى السكن	سياسة المدينة ودعم التنمية المحلية	السكنى والإعاش العقاري	
1	-	تعزيز الاندماج الحضري والاندماج الاجتماعي	الحكامة وتأطير القطاع	سياسة المدينة ودعم التنمية المحلية	
-	2	تطوير التكوين والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني التابعة للوزارة	الدعم ولصالح المتعددة	الحكامة وتأطير القطاع	
-	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والتوجيه	الدعم ولصالح المتعددة	
6	3	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	النقل البري واللوجستيك	القيادة والتوجيه	وزارة النقل واللوجستيك
2	2	تحسين السلامة الطرقية مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي	النقل البري واللوجستيك	النقل البري واللوجستيك	وزارة النقل واللوجستيك
1	-	مكافحة الثلوث والمساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالماء	الماء	الماء	القطاع المكلف بالماء



سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع				القطاع المكلف
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي المرافقة للهدف	الأهداف	البرامج	
2	-	الاستجابة لطلب المتزايد على التعليم العالي تحسين المردودية الداخلية لمنظومة التعليم العالي	التعليم العالي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
4	2			
-	1	ضمان المساواة المهنية بقطاع التكوين المهني	حكمة المهني والشركاء وتعبئة منظومة التكوين المهني	القطاع المكلف بالتكوين المهني
4	-	ضمان تقرب عرض التكوين من الحاجيات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال	ضمان تقرب عرض التكوين من الحاجيات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال	
4	-	توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال	توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال	
1	-	تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي	تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي	
1	-	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	
2	2	تعزيز تأطير وتشغيل الشباب والأطفال	تعزيز تأطير وتشغيل الشباب والأطفال	
-	2	المساهمة في تمكين النساء والفتيات من خلال التكوين والمصاحبة	المساهمة في تمكين النساء والفتيات من خلال التكوين والمصاحبة	
1	1	المساهمة في تطوير خدمات عالية الجودة لصالح الطفولة	المساهمة في تطوير خدمات عالية الجودة لصالح الطفولة	
2	-	تطوير البنية التحتية والتجهيزات اللازمة لتعزيز جودة الخدمات	تطوير البنية التحتية والتجهيزات اللازمة لتعزيز جودة الخدمات	
1	-	تقديم لقطاع الشباب	القيادة والحكمة الشباب، الطفولة والمرأة	القطاع المكلف بالشباب
2	-	تقديم لقطاع الشباب	القيادة والحكمة الشباب، الطفولة والمرأة	القطاع المكلف بالشباب
-	-	تقديم لقطاع الشباب	القيادة والحكمة الشباب، الطفولة والمرأة	القطاع المكلف بالشباب



# الموارد البشرية، في صلب تحديث القطاع العام

تعتبر الموارد البشرية رهانا ورافعة لتحقيق نجاعة الأداء العمومي، فهي تتواجد في قلب الإصلاحات التي أطلقتها الإدارة العمومية وتواكب تطوراتها السريعة كالرقمنة والابتكار بغرض تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين.

الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية الذين لم يستفيدوا بعد من مراجعة أجورهم.

وقد تم نشر النصوص المجسدة للزيادة المذكورة، بالجريدة الرسمية عدد 7320 بتاريخ 25 يوليوز 2024، وتم فعليا صرف القسط الأول منها.

## القطاع الخاص

• الزيادة بنسبة 10% في الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية (SMIG) يتم تطبيقها على دفعتين (5% في فاتح يناير 2025 و5% في فاتح يناير 2026)؛

• الزيادة بنسبة 10% في الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية (SMAG) يتم تطبيقها على دفعتين (5% في فاتح أبريل 2025 و5% في فاتح أبريل 2026).

بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة، في إطار الاتفاق المذكور، على مراجعة الضريبة على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2025.

## الحوار الاجتماعي القطاعي لوزارة التربية الوطنية: اتفاقات 14 يناير 2023 و 10 و 26 ديسمبر 2023

أبرمت الحكومة ثلاثة اتفاقات للحوار الاجتماعي: اتفاق 14 يناير 2023 واتفاقي 10 و 26 ديسمبر 2023، مع النقابات الأكثر تمثيلية بقطاع التربية الوطنية. وتتمثل النقاط الرئيسية لهذه الاتفاقات فيما يلي:

• اعتماد نظام أساسي جديد وموحد ومحفز يسري على موظفي الوزارة وموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

## تحول الإدارة العمومية: تحدّ مستمر وتصميم ثابت وخيارات مؤكدة

وفقا للتوجيهات الملكية السامية، وضعت الحكومة إصلاح الإدارة العمومية في صلب اهتماماتها، وذلك بهدف إرساء مرفق عمومي محوره المواطن، واعتماد وسائل ومناهج حديثة ومبتكرة في التدبير والتنظيم الإداري، وتحسين جودة وفعالية الخدمات العمومية.

## الحوار الاجتماعي : أداة لتنظيم علاقات الشغل وتحفيز الموارد البشرية

اتسم الحوار الاجتماعي لسنة 2024 بازداجية أبعاده من خلال الإجراءات التي تم اتخاذها على الصعيد المركزي (الحوار الاجتماعي المركزي) وكذا التدابير الأخرى التي تم اعتمادها على مستوى الحوار الاجتماعي القطاعي والتي همت بالخصوص قطاعي التربية الوطنية والصحة.

## الحوار الاجتماعي المركزي، خطوة هامة نحو توطيد السلم الاجتماعي: اتفاق 29 أبريل 2024

من أجل تخفيف حدة التوترات الاجتماعية وتحفيز الطبقة الشغيلة (قطاع عام وقطاع خاص)، أبرمت الحكومة في 29 أبريل 2024 اتفاقاً مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في إطار الحوار الاجتماعي المركزي. وينص هذا الاتفاق على تحسين الدخل لفائدة موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وأجراء القطاع الخاص.

## القطاع العام

تحسين الدخل من خلال إقرار زيادة شهرية صافية قدرها 1000 درهم، توزع على قسطين متساويين (فاتح يوليوز 2024 وفاتح يوليوز 2025) في أجور موظفي

رقمي مستدام وملائم، واكتساب فهم واضح للتحديات الاقتصادية للتكنولوجيا الرقمية وإدراك آثارها على المجتمع. كما أنها تتماشى مع رغبة الحكومة في الانخراط في التحول الرقمي اللازم لتحديث الخدمة العمومية وخدمة المواطن والمقاولة بشكل أفضل.

وترتكز هذه الاستراتيجية على محورين رئيسيين:

- رقمنة الخدمات العمومية لتقديم خدمة أفضل للمواطنين وللمقاولات (الحكومة الإلكترونية)؛
- تعزيز دينامية الاقتصاد الرقمي بهدف إنتاج حلول رقمية مغربية وخلق القيمة ومناصب الشغل.

كما يجب أن يأخذ تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2030 بعين الاعتبار معيارين أساسيين، وهما :

- الإمكانيات الهائلة للذكاء الاصطناعي لمواكبة رقمنة الخدمات العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وللمقاولات؛
- أهمية الاستخدام الرقمي الشامل الذي يغطي مناطق جغرافية مختلفة ويصل إلى مختلف فئات الساكنة.

### وكالة التنمية الرقمية: فاعل محوري في تنفيذ الاستراتيجية الرقمية للحكومة

تم إحداث وكالة التنمية الرقمية بموجب القانون رقم 61.16 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6604 بتاريخ 14 شتنبر 2017. وتوكل لهذه المؤسسة التي تخضع لوصاية الدولة، مهمة تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال الرقمنة. وتتولى بموجب الصلاحيات المخولة لها مسؤولية هيكلية المنظومة والفضاء الرقمي من خلال «الحكومة الرقمية الذكية» بغرض رقمنة الخدمات العمومية، وإعطاء دفعة للاقتصاد الرقمي ولتنافسية المقاولات، وتطوير دينامية البحث والابتكار، وتسريع الإدماج الرقمي اعتماداً على الوسائل الرقمية.

### اللاتمرکز الإداري : آفاق واعدة

منذ نشر المرسوم رقم 2.17.618 (26 دجنبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمرکز الإداري والمرسوم رقم 2.19.40 (24 يناير 2019) المتعلق بتحديد نموذج التصميم المديرى المرجعي للاتمرکز الإداري، بُذلت جهود لإنجاح تنزيل هذا المشروع الاستراتيجي.

تحسين الأوضاع المادية لجميع موظفي وزارة التربية الوطنية من خلال إقرار زيادة شهرية صافية عامة في الأجور النظامية بمبلغ 1500 درهم، موزعة على شطرين (فاتح يناير 2024 و فاتح يناير 2025)؛

إحداث درجة جديدة (خارج السلم) ومنح سنوات من الأقدمية الاعتبارية لفائدة الموظفين الذين ينتهي مساهم المهني في السلم 11؛

الزيادة في بعض التعويضات التكميلية وإحداث أخرى لفائدة بعض موظفي وزارة التربية الوطنية.

### الحوار الاجتماعي القطاعي الخاص بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية: اتفاق 23 يوليوز 2024

إبرمت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية مع النقابات الممثلة لهذا القطاع اتفاقاً يركز أساساً على التدابير التالية:

- إقرار زيادة شهرية صافية بمبلغ 500 درهم لفائدة الأطر التمريضية و200 درهم لفائدة الأطر الإدارية وذلك ابتداء من فاتح يوليوز 2025؛
- مراجعة التعويض على الحراسة والخدمة الإلزامية لفائدة منهيي الصحة؛

• توسيع الاستفادة من التعويض عن الأخطار ليشمل الأساتذة الباحثين الذين يزاولون بالوزارة.

ويقدر الانعكاس المالي السنوي الإجمالي لتنفيذ بنود الاتفاقات التي تم إبرامها في إطار الحوار الاجتماعي (مركزي وقطاعي) برسم الفترة 2022-2024 ب 45 مليار درهم في أفق 2026.

### المشاريع المهيكلة لإصلاح الإدارة

#### الرقمنة: تطور ملحوظ

أحدثت الرقمنة على نطاق واسع تحولات اقتصادية ومجتمعية كبيرة. ويرى البعض على أنها تمثل حلاً شاملاً للعديد من إشكاليات التنمية، وتعتبر بالتالي مسألة حتمية وليست مجرد خيار. علاوة على ذلك، تحتل الرقمنة الآن مكانة مركزية في طريقة تدبير الخدمات العمومية.

### التوجهات الرئيسية للاستراتيجية الرقمية للحكومة

تستند الأجندة الرقمية للحكومة إلى استراتيجية المغرب الرقمي 2030، التي وُضعت بهدف بناء نظام

إليهم مهمة توجيه المرتفقين الناطقين بالأمازيغية. كما من المفترض أن يتم إدراج اللغة الأمازيغية في 10 مواقع إلكترونية رسمية تابعة للإدارات العمومية.

وجدير بالذكر أنه تم إعلان السنة الجديدة الأمازيغية (14 يناير) عطلة وطنية بالمغرب.

## الموارد البشرية بالوظيفة العمومية المغربية 2024-2014

تطور حجم الساكنة وعدد الموظفين المدنيين برسم  
الفترة 2024-2014

### تطور عدد السكان والموظفين المدنيين

#### تطور عدد السكان

شهد المغرب خلال العقد الماضي تغيرات ديموغرافية واضحة، حيث انتقل عدد السكان من 33,77 مليون نسمة سنة 2014 إلى 37,37 مليون نسمة سنة 2024، مسجلاً بذلك زيادة سنوية بلغت في المتوسط 360.014 نسمة ونسبة نمو ديموغرافي إجمالي وصل إلى 10,66% خلال نفس الفترة.

كما عرف المعدل السنوي للنمو الديموغرافي ببلادنا خلال الفترة 2024-2014، تراجعاً بـ 0,23 نقطة حيث انتقل من 1,17% إلى 0,94%، مسجلاً بذلك معدل نمو سنوي قدره 1,02%، وهو معدل يقارب المعدل السنوي لنمو تعداد سكان العالم والذي يبلغ 1%.

ومن جهة أخرى، عرف عدد السكان النشيطين خلال هذه الفترة زيادة سنوية قدرت في المتوسط بـ 48.500 نسمة، حيث انتقل تعدادهم من 12,01 مليون نسمة خلال الفصل الثاني من سنة 2014 إلى 12,49 مليون نسمة خلال الفصل الثاني من سنة 2024، وهو ما يمثل نسبة نمو بلغت 0,40% كمتوسط سنوي. وقد هم هذا الارتفاع بالأساس الوسط الحضري بنسبة نمو بلغت 2,2% في السنة مقابل تراجع هذا النمو بالوسط القروي حيث بلغت نسبته 2,03% في السنة.

#### تطور عدد الموظفين المدنيين

بلغ عدد موظفي الدولة المدنيين برسم سنة 2024، 570.917 موظفاً، وهو ما يشكل حوالي 15,3% من عدد السكان بالمغرب، أي حوالي 15 موظفاً مدنياً لكل 1.000 نسمة، وما يقارب 48 موظفاً مدنياً لكل 1.000 نسمة من السكان النشيطين.

وتتجسد المراحل المستقبلية لتنزيل ورش اللاتمرکز الإداري في:

• متابعة تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي المتعلق بورش اللاتمرکز الإداري، ولا سيما إصدار مشاريع المراسيم المشار إليها أعلاه؛

• تسريع وتيرة نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللامركزة، والتسريع بنشر النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بها؛

• مراجعة الهياكل التنظيمية المتعلقة بالمصالح المركزية واللامركزة من أجل ملاءمتها مع الاختصاصات المحددة في التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري؛

• تحيين التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري والمصادقة عليها.

### تبسيط الإجراءات الإدارية

في هذا الصدد، اتخذت الحكومة عدداً من التدابير من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز أداء الإدارة من خلال الرقمنة، حيث تم إعداد مجموعة من البوابات الإلكترونية كالبوابة الوطنية للإجراءات والمساطر الإدارية «إدارتي»، والبوابة الوطنية للشكايات «شكاية»، وبوابة الشفافية والحصول على المعلومات «شفافية»، وبوابة البيانات المكانية للمرافق العمومية، وبوابة التشغيل العمومي ومركز الاتصال والتوجيه الإداري.

وفي سياق متصل، وضعت الحكومة المنصة الإلكترونية CRI-INVEST وذلك حرصاً منها على استقطاب الاستثمارات وتسهيل المسارات الإدارية ذات الصلة.

### تعزيز الطابع الرسمي للغة الأمازيغية: التزام أخذ في التبلور

انخرطت الحكومة بشكل فعلي في تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والذي يهم مجالات الإدارة والخدمات العمومية والعدالة والتعليم والثقافة والقطاع السمعي البصري. وقد تم في هذا الإطار تخصيص 300 مليون درهم لهذا الورش برسم قانون المالية لسنة 2024.

وفي سياق المجهودات التي تبذلها الحكومة لإدماج اللغة الأمازيغية في المؤسسات العمومية، تم سنة 2024 توقيع اتفاقيات بين عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والتي سيتم بمقتضاها تدعيم بعض الإدارات العمومية بمجموعة من الأعوان توكل

نتيجة هذه العملية 82% من مجموع المناصب المالية المحذوفة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2024. وتتوزع مجموع المناصب المحذوفة برسم الفترة المشار إليها على الشكل التالي:

- 62%، أي 119.028 منصبا ماليا من مجموع المناصب المالية المحذوفة تعود لقطاع التربية الوطنية؛
- حوالي 11%، 8%، 4% و3% و1% من مجموع المناصب المالية المحذوفة برسم هذه الفترة تخص على التوالي قطاعات الصحة، والداخلية، والتعليم العالي، والاقتصاد والمالية، ثم الفلاحة، وهو ما يعادل حذف 22.138 و15.317، و8.457 و5.865 و2.451 منصبا ماليا على التوالي؛
- ما يقارب نسبة 10% من مجموع المناصب المالية المحذوفة لباقي القطاعات وهو ما يعادل حذف 19.719 منصبا خلال هذه الفترة.

### الولوج إلى الوظيفة العمومية

#### مباريات التوظيف

قامت مختلف القطاعات الوزارية منذ سنة 2014 وإلى حدود شتنبر من سنة 2024، بالإعلان عن 3.297 مباراة، وذلك لشغل 164.050 منصبا ماليا، أي بمعدل 50 منصبا مفتوحا للتباري لكل مباراة.

#### المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة

تم تنظيم النسخة الخامسة من هذه المباراة في 25 فبراير 2024، خصصت لتوظيف 280 متصرفا من الدرجة الثالثة، و 50 متصرفا من الدرجة الثانية، و45 تقنيا من الدرجة الثالثة و25 تقنيا من الدرجة الرابعة، أي ما مجموعه 400 منصب مالي برسم سنتي 2023 و2024.

ولتيسير اجتياز الأشخاص في وضعية إعاقة لهذه المباريات في أحسن الظروف، تم تنظيم هذه المباريات الموحدة على مستوى أربعة مراكز جهوية : الرباط، فاس، مراكش وأكادير.

وهكذا، ومنذ انطلاق المباريات الموحدة للأشخاص في وضعية إعاقة في سنة 2018، تم توظيف 1.246 شخص بمختلف القطاعات الوزارية، موزعين على الشكل التالي: 160 متصرفا من الدرجة الثانية من بين حاملي شهادة الماستر؛

هذا، وقد بلغت نسبة تغطية الموظفين المدنيين لمجموع الساكنة من جهة ولمجموع الساكنة النشيطة من جهة أخرى، على التوالي، ما يناهز 1,61% و4,77% كمتوسط للفترة ما بين 2014 و2024، مع منحى تنازلي ملحوظ انطلاقا من سنة 2016.

انتقل عدد موظفي الدولة المدنيين من 578.057 سنة 2014 إلى 570.917 سنة 2024، مسجلا بذلك انخفاضا إجماليا بنسبة 1,24%.

ويرجع هذا الانخفاض الطفيف المسجل في عدد الموظفين المدنيين ابتداء من سنة 2016 بالأساس إلى التأثير المزدوج لعملية التوظيف على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التي انطلقت ابتداء من السنة الدراسية 2016-2017<sup>1</sup> من جهة، ولتزايد ارتفاع عدد الموظفين المحالين على التقاعد من جهة أخرى نتيجة بلوغ حد السن القانوني أو نتيجة التقاعد النسبي خاصة بالنسبة لموظفي قطاع التربية الوطنية.

### تطور إحداث وحذف المناصب المالية

#### إحداث المناصب المالية

بلغ عدد المناصب المالية المحدثة، في إطار قانون المالية لسنة 2024 ما مجموعه 30.034 منصبا ماليا، بما في ذلك 500 منصبا يتم توزيعها من طرف رئيس الحكومة على مختلف الوزارات أو المؤسسات، حُصص منها 200 منصبا لتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة.

بلغ العدد الإجمالي للمناصب المالية المحدثة خلال الفترة 2014-2024 ما مجموعه 264.812 منصبا ماليا، يضاف إليها 159.000 منصبا ماليا تم إحداثها على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل توظيف الأساتذة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة المذكورة، أعطيت الأولوية لدعم القطاعات ذات الطابع الاجتماعي والأمني، حيث تم تخصيص 63% من إجمالي عدد المناصب المالية المحدثة لفائدة قطاعات الداخلية، التربية الوطنية، التعليم العالي والصحة.

#### حذف المناصب المالية

يعتبر التقاعد نتيجة بلوغ حد السن القانوني العامل الرئيسي لعملية حذف المناصب المالية داخل الإدارات العمومية، حيث يمثل متوسط المناصب المحذوفة

<sup>01</sup> تم توظيف 159.000 من الأطر التعليمية على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين خلال الفترة 2016-2024.

التجهيز والماء في المرتبة الثالثة بنسبة 8%، تليها كل من وزارتي التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بنسب 6,8% و6,5% على التوالي.

أما فيما يتعلق بمستوى تمثيلية العنصر النسوي في هذه التعيينات، برسم الفترة المذكورة، حسب نوعية المنصب، فيتبين ما يلي:

• بلغت نسبة النساء من مجموع التعيينات في منصب مفتش عام حوالي 18,9%، فيما بلغت هذه النسبة من مجموع التعيينات في منصب مدير وكاتب عام حوالي 15,7% و13,1% على التوالي؛

• من مجموع التعيينات النسائية خلال هذه الفترة والبالغ عددها 209 تعييناً، 86,6% يشغلن منصب مدير أو ما يماثله و4,8% يشغلن منصب مفتش عام و7,6% يشغلن منصب كاتب عام وكذا منصب عميد كلية بنسب متساوية تعادل 3,8%؛

• من مجموع التعيينات المسجلة (نساء ورجال)، يعتبر منصب مدير أو ما يماثله المنصب الأكثر ولوجاً بالنسبة للنساء بنسبة 12,4%، يليه منصب مفتش عام بنسبة 0,7% ثم مناصب كاتب عام وعميد كلية بنسب متساوية 0,5%.

هذا، ورغم التحسن المطرد الذي عرفته نسبة ولوج المرأة الموظفة لشغل مناصب المسؤولية، فإنها لازالت لا ترقى إلى المستويات المرجوة التي من شأنها إدماج المرأة وإشراكها في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

### الوضعية الحالية لعدد موظفي الدولة المدنيين

يظهر تحليل بنية أعداد موظفي الدولة المدنيين، برسم سنة 2024، مدى التباين الحاصل في توزيع الموارد البشرية بالوظيفة العمومية، حسب سلالمة الأجور والأنظمة الأساسية والنوع والفئات العمرية وكذا على المستويين القطاعي والمجالي.

### توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب القطاعات الوزارية

بلغ عدد الموظفين المدنيين في الوظيفة العمومية برسم سنة 2024 حوالي 570.917 موظفًا، يتمركز نحو 90,4% منهم في سبعة قطاعات وزارية، حيث تشغل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار حوالي 40,3%

• 910 متصرفاً من الدرجة الثالثة من بين حاملي شهادة الإجازة؛

• 116 تقنيا من الدرجة الثالثة من بين حاملي دبلوم التقني المتخصص؛

• 60 تقنيا من الدرجة الرابعة من بين حاملي دبلوم التقني.

وقد عرفت نسبة نجاح الإناث في هذه المباريات تحسناً ملحوظاً، حيث انتقلت من 18% برسم سنة 2018 إلى 33% سنة 2024.

### تشغيل الخبراء

يتم تشغيل الخبراء بموجب عقود بالإدارات العمومية طبقاً لمقتضيات المرسوم رقم 2.15.770 بتاريخ 9 غشت 2016 بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية، والذي يمكن القطاعات الوزارية من تلبية حاجياتها من الكفاءات والخبرات في مختلف المجالات، لا سيما من أجل الإشراف على إنجاز وتتبع الأوراش الكبرى والمشاريع المهيكلية.

وفي هذا الإطار، تم نشر 93 إعلاناً عن فتح باب الترشيح لتشغيل 132 خبيراً بمختلف الإدارات العمومية، وذلك منذ سنة 2018 إلى حدود شتنبر 2024.

### التعيين في المناصب العليا ومناصب المسؤولية

#### التعيين في المناصب العليا

يتم التعيين في المناصب العليا وفقاً لأحكام القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

وقد بلغ مجموع التعيينات في المناصب العليا منذ سنة 2014 وإلى حدود شتنبر من سنة 2024، ما مجموعه 1.463 تعييناً. ويأتي التعيين في منصب مدير أو ما يماثله على رأس هذه التعيينات بنسبة 78,8%، يليه منصب عميد الكلية بنسبة 11,3%.

ويتبين من خلال التعيينات في المناصب العليا، حسب القطاعات الوزارية، برسم الفترة 2014-2024 أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار تأتي في المقدمة من حيث عدد التعيينات في المناصب العليا بنسبة 24,2%، تليها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بنسبة 11,4%، ثم وزارة

وتتوزع أعداد الموظفين الخاضعين للأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات كما يلي:

• تشكل فئة الممرضين وتقنيي الصحة أغلبية موظفي الهيئات المشتركة بنسبة تناهز 24,3%، يليه المتصرفون، والتقنيون، والمحرون، والمساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون بنسب بلغت على التوالي 18,1% و 15% و 14,6% من مجموع موظفي الأطر المشتركة؛

• يمثل الأطباء والمهندسون، على التوالي حوالي 10,3% و 7,1% من موظفي الهيئات المشتركة في الوظيفة العمومية.

### الأنظمة الأساسية الخاصة

بلغ عدد الموظفين الخاضعين للأنظمة الأساسية الخاصة 71,2% من إجمالي الموظفين المدنيين. ويتكونون من موظفي قطاع التربية الوطنية، وموظفي المديرية العامة للأمن الوطني والوقاية المدنية، وكتاب الضبط، والأساتذة الباحثين، وموظفي الاقتصاد والمالية، وإدارة السجون وغيرهم من الموظفين.

في المقابل، يتبن من خلال تحليل بنية هذه الفئة أن موظفي قطاع التربية الوطنية يشكلون نسبة 49,1%، يليهم الموظفون المنتمون لهيئات الأمن بنسبة 29,7% من مجموع الموظفين الخاضعين للأنظمة الأساسية الخاصة.

### الأنظمة الخصوصية

يبلغ عدد الموظفين الخاضعين لهذه الأنظمة 17.604 موظفًا، ما يمثل 3% من مجموع الموظفين المدنيين. وتشتمل هذه الفئة على هيئات القضاة، وقضاة المحاكم المالية، ومتصرفي وزارة الداخلية، ورجال السلطة، وموظفي مجلس النواب، وموظفي مجلس المستشارين.

### توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب الفئات العمرية

تتوزع أعداد موظفي الدولة المدنيين حسب الفئات العمرية برسم سنة 2024 كما يلي:

• الموظفون دون سن 35 سنة يمثلون حوالي 22% من مجموع موظفي الدولة المدنيين؛

• موظفو الدولة المدنيون المنتمون إلى الفئات العمرية المتراوحة ما بين 35 و 49 سنة يشكلون 43% من إجمالي الموظفين المدنيين، في حين أن 35% من هؤلاء الموظفين تتجاوز أعمارهم 50 سنة.

من العدد الإجمالي للموظفين المدنيين، تليها كل من وزارة الداخلية بحصة 29,1%، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية بـ 11,8%، ووزارة الاقتصاد والمالية بـ 3,8%، ووزارة العدل بـ 2,7%، وإدارة السجون بـ 2,6%، في حين تُشغل باقي القطاعات مجتمعة ما يمثل 9,6% من مجموع الموظفين المدنيين.

ويندرج تعزيز الرأسمال البشري، لا سيما على مستوى قطاع التربية الوطنية، في إطار سياسة تحسين العرض المدرسي وإنشاء مدرسة عمومية حديثة تقوم على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والحكامة الجيدة.

### توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب سلالم الأجور

تتيح دراسة بنية الرأسمال البشري حسب سلالم الأجور معرفة مستوى التأطير داخل الإدارة العمومية وعلاقته بمستويات التمكّن والتنفيذ في أفق تحقيق التكامل والتوازن بين مستوى هذه الفئات الثلاث من الموظفين ونهج سياسة تدبير توقعي للوظائف والكفاءات تأخذ بعين الاعتبار مجموع هذه المعطيات.

ويُستخلص من توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب سلالم الأجور ما يلي:

- عرفت نسبة التأطير بالوظيفة العمومية تطوراً ملحوظاً، حيث وصلت إلى 67,6% سنة 2024 مقابل 65% سنة 2014. ويرجع هذا التحسن بالأساس إلى المراجعات المتتالية التي عرفها نظام الترقّي بالإضافة إلى التوجه نحو عمليات توظيف فئة الأطر بأسلاك الوظيفة العمومية في السنوات الأخيرة؛

- تمثل نسبة أعوان التنفيذ المرتبين في سلم الأجور 6 وما يماثل، ونسبة موظفي الإشراف المرتبين في سلالم الأجور من 7 إلى 9، على التوالي، 20% و 12,4% من مجموع موظفي الدولة المدنيين برسم سنة 2024.

### توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب الأنظمة الأساسية

#### الأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات

يشكل الموظفون المنتمون إلى الأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات 25,4% من مجموع موظفي الدولة المدنيين، وتضم هذه الفئة، على الخصوص، المتصرفين والمهندسين والأطباء والممرضين وتقنيي الصحة والتقنيين والمحرفين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، ...؛

## الإحالة على التقاعد لبلوغ حد السن القانوني : توقعات برسم الفترة 2024-2028

وفقاً لمعطيات الصندوق المغربي للتقاعد، من المتوقع إحالة 65.213 موظفاً مدنياً على التقاعد لبلوغهم حد السن القانوني خلال الفترة 2024-2028، أي ما يعادل حالياً 13% من إجمالي عدد الموظفين المدنيين.

## توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب النوع

يسعى المغرب إلى إعطاء مقاربة النوع مكانة متميزة عبر إدراجها في إعداد الميزانية. غير أنه، بالرغم من الإصلاحات الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة بدعم من هيئات الأمم المتحدة قصد مأسسة المساواة بين الجنسين ونبذ التمييز، خصوصاً على مستوى الوظيفة العمومية، فإن إدماج المرأة في سوق الشغل لا يرقى إلى الطموحات المنتظرة من حيث التمثيلية ونسبة الولوج لمراكز القرار.

ويتأكد هذا المعطى من خلال نسبة تمثيلية النساء في الإدارات العمومية التي لا تتعدى 36,3% مقابل 63,7% بالنسبة للرجال.

## توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب الجهات

يتميز التوزيع الترابي الحالي لموظفي الدولة المدنيين بالتفاوت الكبير المسجل بين مختلف جهات المملكة من حيث الموارد البشرية، حيث يتمركز حوالي 70% من الموظفين المدنيين في خمس جهات: جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة فاس-مكناس، وجهة مراكش-آسفي، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، فيما لا تتوفر الجهات السبع الأخرى سوى على حوالي 30% من مجموع هؤلاء الموظفين.

## نفقات الموظفين

تشكل نفقات الموظفين مكوناً أساسياً ضمن مجموع النفقات العمومية نظراً لحجم الموارد المالية المرصودة لها، مما يدفع الحكومة إلى إيلائها أهمية بالغة من حيث البرمجة الميزانية والترشيد والمراقبة. هذا، ويعتبر التحكم في تطور هذه النفقات رهاناً أساسياً للحكومة من حيث ضرورة توفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لضمان جودة الخدمات العمومية، وكذا تعزيز إعادة توجيه مجهودات التمويل نحو ميزانية الاستثمار.

## تطور نفقات الموظفين خلال الفترة 2014-2024

شهدت نفقات الموظفين ارتفاعاً إجمالياً بنسبة 40% خلال الفترة 2014-2024، حيث انتقلت من 115,42 مليار درهم سنة 2014 إلى حوالي 161,62 مليار درهم برسم سنة 2024، وذلك بمعدل ارتفاع يقدر بـ 3,42% في السنة.

هذا، ويمكن التمييز في السنوات العشر الأخيرة بين مرحلتين:

2014-2018: تم تسجيل تباطؤ نسبي على مستوى تطور وتيرة ارتفاع نفقات الموظفين، حيث إن المعدل السنوي لارتفاع هذه النفقات لم يتجاوز خلال هذه الفترة نسبة 1,23% سنوياً. ويعزى هذا التباطؤ في جزء منه إلى التأثير المزدوج لعملية حذف المناصب المالية نتيجة الإحالة على التقاعد، وكذا للتدابير التي اتخذتها الحكومة للتحكم في تطور هذه النفقات؛

2018-2024: شهدت هذه الفترة ارتفاعاً مهماً لنفقات الموظفين بنسبة 4,92%+ كمعدل سنوي. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى تفعيل الإجراءات المتعلقة بمراجعة الأجور التي تم إقرارها في إطار جولات الحوار الاجتماعي لفائدة موظفي الدولة.

## حصة نفقات الموظفين من الناتج الداخلي الخام

بلغ المعدل السنوي لحصة نفقات الموظفين من الناتج الداخلي الخام خلال السنوات العشر الأخيرة حوالي 10,80%. وقد عرف هذا المؤشر تراجعاً خلال الفترة 2014-2019 ليرتفع سنة 2020 مسجلاً نسبة بلغت حوالي 11,59%، ثم عرف منحى تنازلياً خلال الفترة 2021-2024 ليستقر في معدل سنوي بلغ 10,81%.

ويرجع سبب ارتفاع هذا المؤشر خلال سنة 2020 بالأساس إلى التأثير السلبي الذي خلفه وباء كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني حيث تميزت هذه السنة بانخفاض الناتج الداخلي الخام مقارنة مع سنة 2019.

## حصة نفقات الموظفين من الميزانية العامة

بلغ المعدل السنوي لحصة نفقات الموظفين من الميزانية العامة برسم الفترة 2014-2024 حوالي 35,25%، كما بلغت هذه النسبة حوالي 32,44% برسم سنة 2024.

## حصة نفقات الموظفين من ميزانية التسيير

عرف هذا المؤشر استقرارا نسبيا خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت الاعتمادات المخصصة لنفقات الموظفين معدلا سنويا بلغت نسبته حوالي 60,06% من ميزانية التسيير.

## حصة نفقات الموظفين من الموارد العادية

بلغ المعدل السنوي لنسبة نفقات الموظفين من مجموع الموارد العادية 52% خلال الفترة 2014-2024. ومن شأن هذه الوضعية أن تشكل عائقا في إعادة توجيه بعض الهوامش من ميزانية التسيير لفائدة ميزانية الاستثمار.

## نفقات الموظفين برسم سنة 2024

### توزيع نفقات الموظفين المدنيين حسب القطاعات الوزارية

تتمركز حوالي 88% من نفقات الموظفين المدنيين في سبع قطاعات أساسية: حيث تحتل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة مرتبة الصدارة بنسبة تناهز 37,12%، يليها قطاع الداخلية بحصة تقدر بـ 21,15%. أما بالنسبة لوزارات الصحة والحماية الاجتماعية والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والاقتصاد والمالية والعدل والشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، فتبلغ هذه النسبة على التوالي 12,81%، 8,21%، 3,57%، 2,83% و 2,46%. ويخصص لفائدة باقي الإدارات ما يقرب 11,85% من هذه النفقات.

ويُعزى تتمركز نفقات الموظفين وعدد الموظفين في بعض الإدارات (التربية الوطنية، والداخلية، والصحة...) بالأساس إلى طبيعة المهام المخولة لهذه القطاعات.

### توزيع نفقات الموظفين المدنيين حسب الجهات

يستخلص من توزيع نفقات موظفي الدولة المدنيين حسب الجهات ما يلي:

• تتمركز حوالي 78,14% من نفقات الموظفين بست جهات: الرباط-سلا-القنيطرة، الدار البيضاء-سطات، فاس-مكناس، طنجة-تطوان-الحسيمة، مراكش-آسفي و سوس-ماسة؛

• تتمركز ما يناهز 22,4% من نفقات الموظفين بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، ويرجع هذا بالأساس إلى تتمركز جل القطاعات الوزارية بمدينة الرباط.

## مستويات الأجور بالوظيفة العمومية برسم سنة 2024

### المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية

انتقل المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية نتيجة عمليات الترقى السنوية للموظفين وكذا الزيادات في الأجور التي أقرتها الحكومة لفائدة موظفي الدولة في إطار اتفاقات الحوار الاجتماعي، من 7.300 درهم برسم سنة 2014 إلى 9.500 درهم برسم سنة 2024، مسجلا بذلك تحسنا إجماليا بلغت نسبته 30,14% خلال هذه الفترة، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 2,67%.

### المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية حسب سلالم الأجور

بلغ المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية حسب سلالم الأجور برسم سنة 2024:

- الموظفين المرتبين في سلم الأجور 6 وما يماثله: 5.203 درهما؛
- الموظفين المرتبين في سلالم الأجور من 7 إلى 9: 6.512 درهما؛
- الموظفين المنتميين إلى فئة الأطر (السلم 10 فما فوق): 11.178 درهما.

### توزيع موظفي الدولة حسب شرائح الأجور

تتوزع عدد الموظفين حسب شرائح الأجور برسم سنة 2024 على النحو التالي:

- حوالي 3,93% من موظفي الدولة المدنيين يتقاضون أجره شهرية صافية تتراوح ما بين 4.000 درهم (الحد الأدنى للأجور) و 4.500 درهم؛
- حوالي 15,24% من مجموع الموظفين المدنيين يستفيدون من أجره تقل عن 6.000 درهم؛
- ما يقرب من 70,19% من موظفي الدولة المدنيين يستفيدون من أجره شهرية صافية تتراوح ما بين 6.000 درهم و 14.000 درهم؛

• حوالي 3,57% من موظفي الدولة المدنيين يتقاضون أجورا صافية شهرية تفوق 20.000 درهم.

### الحد الأدنى للأجور

شهد الحد الأدنى للأجور بالوظيفة العمومية عدة مراجعات على إثر القرارات التي تم اتخاذها من طرف الحكومة في مختلف جولات الحوار الاجتماعي، حيث ارتفع من 3.000 درهما سنة 2014 إلى 3.258 درهما سنة 2020 ليصل إلى 3.500 درهما سنة 2023 و4.000 درهما سنة 2024، وسيصل إلى 4.500 درهما في سنة 2025.

### حصيلة تنفيذ نفقات الموظفين برسم سنة 2023

بنسبة إنجاز قدرها 97,41% من توقعات قانون المالية للسنة المالية 2023، بلغت نفقات موظفي الدولة التي تم صرفها خلال سنة 2023 حوالي 151,765 مليار درهم (128,147 مليار درهم مؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين و23,618 مليار درهم تم صرفها من طرف باقي المحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة) مقابل 147,756 مليار درهم خلال سنة 2022.

المصدر : مديرية الميزانية

# التكلفة المتوقعة للمقاصة تبلغ أكثر من 16.5 مليار درهم سنة 2025

بميزانية تصل إلى 16,5 مليار درهم في سنة 2025، تظل تكلفة دعم المواد الأولية الأساسية تشكل عبئا كبيرا على الدولة، حيث ستواصل الدولة خلال سنة 2025، دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.

التجارة العالمية لهاتين المادتين وأسعارهما بالأزمات التي شهدتها قناتي السويس وبنما، اللتين تُعتبران من أهم الممرات البحرية الدولية للتجارة العالمية. حيث تأثرت قناة السويس بتداعيات التوترات الجيوسياسية الإقليمية، بينما شهدت قناة بنما انخفاضا كبيرا في مستوى المياه بسبب ظاهرة النينو الجوية.

بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة، فقد أظهرت أسعارها ارتباطات سلبية مع أسعار النفط الخام. حيث سجلت أسعار الغازوال والبنزين، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2024، انخفاضا سنويا بنسبة 1,8% و 4,4% على التوالي، مما جعل متوسط أسعارهما خلال هذه الفترة 800 دولارًا للطن و 884 دولارًا للطن على التوالي.

فيما يتعلق بالأسعار العالمية للمنتجات الغذائية المدعمة، فقد شهدت تراجعًا خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2024، مع تسجيل عدم استقرار ملحوظ. وتم تسجيل أكبر انخفاض في سوق القمح اللين، حيث تراجع سعره بأكثر من 16% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ليصل إلى متوسط قدره 233 دولارًا للطن. ويمكن تفسير هذا الوضع بالزيادة الكبيرة في العرض الناتجة عن وفرة المحصول في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، بالإضافة إلى استمرار صادرات القمح اللين الأوكراني في إطار مبادرة البحر الأسود التي تشرف عليها الأمم المتحدة.

بالنسبة للسكر الخام، وبعد أن وصل إلى مستويات قياسية خلال سنة 2023، سجلت أسعاره انخفاضا بنسبة 12% على أساس سنوي خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، لتستقر عند متوسط قدره 483 دولارًا للطن. ويعود هذا الانخفاض في الأسعار إلى التحسن الكبير في الإنتاج البرازيلي، رغم استمرار الهند في سياسة تقييد الصادرات للسنة الثانية على التوالي، بهدف دعم السوق المحلي في ظل التوقعات بانخفاض إنتاج قصب السكر.

استمرت السوق الدولية للمواد الأولية الأساسية في مواجهة تقلبات شديدة خلال سنة 2024، وذلك في ظل استمرار التحديات الجيوسياسية والاقتصادية واللوجستية والمناخية. وعلى الرغم من تراجع التضخم وتوقعات بتخفيف السياسة النقدية، فقد أظهرت أسعار المواد الطاقية والغذائية العالمية مقاومة أكبر، حيث اقتصر الانخفاض على نسبة طفيفة مقارنة بالمستويات المسجلة في سنة 2023، وبقيت الأسعار أعلى بكثير من المستويات الاعتيادية المسجلة قبل توالي الأزمات منذ سنة 2021.

وهكذا، تراوح سعر خام برنت، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2024، بين 75,9 دولارًا للبرميل و 91,2 دولارًا للبرميل، مسجلا متوسط قدره 82,9 دولارًا للبرميل، مما يمثل زيادة بنسبة 3% على أساس سنوي. فيما يتعلق بغاز البوتان، فقد تراوح سعره وفقا للصيغة المغربية، خلال نفس الفترة، بين حد أدنى بلغ 445 دولارًا للطن وحد أقصى بلغ 601 دولارًا للطن، بمتوسط قدره 537 دولارًا للطن، مسجلا تراجعًا طفيفًا بنسبة 0,7% على أساس سنوي.

هذه المستويات من الأسعار، والمقاربة لتلك المسجلة خلال سنة 2023، هي نتيجة لتداعيات الحظر المفروض على النفط الروسي وسياسة العرض التي تميزت بتدخل متزايد من قبل مجموعة «أوبك+» بهدف ضبط الأسعار. كما عززت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتراجع المخزونات العالمية من المنتج من الاتجاه التصاعدي في سوق برنت خلال جزء كبير من سنة 2024. ومع ذلك، فإن تراجع الطلب على النفط في كبرى الاقتصادات العالمية أدى إلى انخفاض سعره، حيث تراوح بين 69,1 دولارًا للبرميل و 73,7 دولارًا للبرميل خلال النصف الأول من شهر شتنبر 2024.

فيما يتعلق بسوق غاز البوتان، فقد تأثر بشكل كبير بالتقلبات الحادة في سوق النفط. في الواقع، تأثرت

الإجراءات المتخذة لتعزيز قيمة الإنتاج المحلي من القمح اللين، ولا سيما تغطية تكاليف التخزين والتوريد.

بالنسبة للقمح اللين، ونظرًا للعجز في الإنتاج الوطني لهذه المادة خلال الموسم الفلاحي 2024/2023 بسبب آثار الجفاف، واستمرار تجاوز سعر التكلفة عند استيراد القمح اللين مقارنة بالسعر المستهدف، واصلت الدولة تقديم دعم للاستيراد بالإضافة إلى تعليق الرسوم الجمركية على الواردات طوال سنة 2024. الهدف من هذا الإجراء هو تأمين إمدادات السوق الوطنية بهذه المادة الحيوية والحفاظ على استقرار سعر الخبز عند 1,20 درهم وكذا أسعار الدقيق.

وبالتالي، سجلت المنحة الجزافية التي تمنحها الدولة لاستيراد القمح اللين خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024 متوسطاً قدره 13,17 درهم للقنطار، مقابل 62,15 درهم للقنطار خلال نفس الفترة من سنة 2023، بانخفاض قدره 79%. وبذلك بلغ دعم استيراد القمح اللين 687 مليون درهم مع نهاية غشت 2024، متراجعاً بنسبة 69% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023.

وعليه، بلغت التكلفة الإجمالية لدعم استيراد القمح والدقيق الوطني للقمح اللين 1,57 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مسجلة انخفاصاً بنسبة 50% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.

كما واصلت الدولة دعم أسعار استهلاك بعض المنتجات الغذائية لصالح سكان الأقاليم الجنوبية بمبلغ قدره 88 مليون درهم خلال الفترة من يناير إلى غشت من سنة 2024.

فيما يتعلق بالمحروقات، وفي إطار مواصلة سياستها لمكافحة التضخم، خاصة من خلال ضمان استقرار أسعار نقل الأشخاص والبضائع، واصلت الدولة في سنة 2024 تقديم الدعم الاستثنائي المخصص للنقل الطرقي. وقد بلغ المبلغ المخصص لهذه العملية للفترة من يناير إلى غشت 2024 نحو 1,55 مليار درهم، مقارنة بـ 800 مليون درهم خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الدولة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، من خلال برمجة ميزانية قدرها 16,536 مليار درهم بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2025.

## تطور السوق الدولية للمواد المدعمة

اتسمت سوق النفط الخام بالتقلب الشديد في الأسعار على مدار السنتين الماضيتين، تحت تأثير العديد من العوامل الماكرواقتصادية والجيوسياسية.

بإختصار، اتسمت الأشهر الأولى من سنة 2024 باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات المدعمة في السوق الدولية من جهة، وظروف الجفاف التي شهدتها الموسم الفلاحي 2024/2023 على الصعيد الوطني من جهة أخرى، مما أثر بشكل كبير على مستوى الإنتاج المحلي من السكر والقمح اللين. وبالتالي، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير من أجل السيطرة على التضخم وضمان تزويد البلاد بانتظام بالمواد الأساسية، وتحقيق استقرار الأسعار الداخلية بهدف دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

بالنسبة لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام، وعلى الرغم من زيادة سعر بيعها بـ 10 دراهم ابتداءً من 20 ماي 2024، إلا أن الدعم المقدم من الدولة لا يزال كبيراً، حيث بلغ في المتوسط 63 درهماً خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، بانخفاض قدره 9% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وبالتالي، وصلت تكلفة دعم غاز البوتان خلال هذه الفترة إلى حوالي 10,45 مليار درهم.

أما بخصوص السكر، ومن أجل الحفاظ على سعر البيع في السوق الوطنية على الرغم من رفع سعر شراء النباتات السكرية منذ 14 أبريل 2023، وكذا من أجل تشجيع الفلاحين على الإنتاج الوطني من السكر الأبيض، تم الرفع من المنحة الجزافية المخصصة لدعم استهلاك السكر بـ 27% لتصل إلى 3,6 درهم للكيلوغرام. وبالتالي، بلغت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر، خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، حوالي 3,08 مليار درهم، مسجلة زيادة تقارب 15% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

فيما يتعلق بالسكر الخام، ومن أجل تعويض العجز المتزايد في الإنتاج الوطني من السكر الأبيض الناتج عن ظروف الجفاف، وفي ظل سياق دولي يتميز بارتفاع أسعار السكر الخام، منحت الدولة دعماً إضافياً متوسط مرجحاً لاستيراد هذا المنتج بقيمة 2,18 درهم للكيلوغرام خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024. وبلغت تكلفة استيراد السكر الخام خلال هذه الفترة 1,35 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 10% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.

وبالتالي، بلغت التكلفة الإجمالية لدعم السكر (المكرر والخام) 4,43 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، بزيادة قدرها 13,36% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

فيما يتعلق بالدقيق الوطني للقمح اللين، حافظت الحكومة على الدعم الأحادي البالغ 143,375 درهم للقنطار لنفس مستوى الحصة المخصصة للدقيق الوطني من القمح اللين، والذي بلغ 6,26 مليون قنطار. وقد نتج عن ذلك تكاليف مالية تقارب 880 مليون درهم خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، وتشمل هذه التكاليف

في سنة 2023، بلغ الطلب العالمي على النفط مستوى 101,7 مليون برميل يومياً، مسجلاً زيادة قدرها 2 مليون برميل مقارنة بسنة 2022، وذلك نتيجة لتعافي الاقتصاد في الصين وارتفاع حركة السفر الجوي. وفيما بقي الطلب مستقراً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سجل ارتفاعاً ملحوظاً في الدول غير الأعضاء في المنظمة، لا سيما في الصين. في سنة 2024، شهد نمو الطلب تباطؤاً، حيث اقتصرت الزيادات على مستويات معتدلة خلال الربعين الأول والثاني، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض استهلاك النفط في الصين والظروف المناخية المواتية. وتشير التوقعات إلى استمرار هذه الوتيرة المعتدلة خلال سنة 2025، مع زيادة متوقعة تُقدر بمليون برميل يومياً.

في سنة 2023، بلغ العرض العالمي من النفط مستوى قياسياً قدره 101,9 مليون برميل يومياً، مدفوعاً بزيادة الإنتاج في كل من الولايات المتحدة والبرازيل وغيانا، مع تعويض ذلك جزئياً عبر تخفيضات الإنتاج التي أقرتها منظمة أوبك+. في سنة 2024، لا يزال السوق يشهد تقلبات ناتجة عن تعديلات الإنتاج وحالة عدم اليقين الاقتصادي. وتواصل الدول غير الأعضاء في أوبك+، لا سيما الولايات المتحدة، زيادة إنتاجها، في حين تساهم تخفيضات الإنتاج التي تنفذها أوبك+ في التأثير على توازن السوق.

أظهرت المخزونات العالمية تقلبات كبيرة، حيث ارتفعت في بداية السنة قبل أن تبدأ في الانخفاض اعتباراً من شهر يونيو. ووفقاً للتوقعات، يُتوقع أن تستمر المخزونات في التراجع خلال سنة 2024 نتيجة تخفيضات الإنتاج، ولكنها قد تعاود الارتفاع في سنة 2025 مع انتهاء التخفيضات الطوعية التي أقرتها أوبك+.

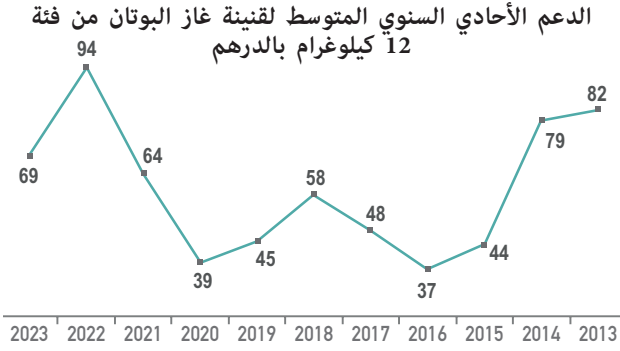
فيما يتعلق بالتجارة العالمية للنفط، شهدت سنة 2023 إعادة تنظيم واضحة، حيث ارتفعت الصادرات الروسية نحو آسيا، في حين زادت الواردات الأوروبية من الولايات المتحدة. في سنة 2024، عوضت زيادة صادرات الدول غير الأعضاء في أوبك+ جزئياً تخفيضات الإنتاج التي أقرتها أوبك+، في حين تباطأت الواردات الصينية. وقد أثرت أزمة البحر الأحمر على تدفقات النفط العالمية، مما تسبب في تأخيرات وزيادة الضغوط على المخزونات، الأمر الذي دفع بعض المستوردين إلى تنويع مصادر إمداداتهم.

فيما يتعلق بالمنتجات البترولية، بلغ متوسط السعر السنوي لخام برنت 82 دولاراً للبرميل في عام 2023، مقارنة بـ 99 دولاراً للبرميل في عام 2022، مسجلاً انخفاضاً بنسبة تقارب 17%. بين يناير وغيشت 2024، تراوح سعر برميل خام برنت بين 76 و91 دولاراً للبرميل،

محققاً متوسطاً قدره 83 دولاراً للبرميل، مما يمثل زيادة بنحو 3% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023. بين يناير وغيشت 2024، تراوح سعر الغازوال بين 699 دولاراً للطن و921 دولاراً للطن، بمتوسط بلغ 800 دولار للطن، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 1,84% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023. في المقابل، تراوح سعر البنزين بين 764 دولاراً للطن و1010 دولارات للطن، مسجلاً متوسطاً قدره 884 دولاراً للطن، ما يمثل انخفاضاً بمقدار 41 دولاراً للطن مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة. شهد السوق العالمي للغاز البترولي المسال استقراراً نسبياً في سنة 2024، رغم التحديات المرتبطة بالإمدادات، مثل الاضطرابات في قناة بنما والتوترات في البحر الأحمر. واصل الطلب العالمي على الغاز البترولي المسال نموه، مسجلاً زيادة قدرها 14,8 مليون طن في سنة 2023 مقارنة بالسنة السابقة، ليصل إلى 357 مليون طن، ما يعادل ارتفاعاً بنسبة 4,33%. وقد جاءت هذه الزيادة مدفوعة بالطلب من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تُعد أكبر مستهلك لهذه المادة، حيث تستحوذ على 47% من الطلب العالمي. أما بالنسبة للعرض العالمي لهذا المنتج، فقد سجل نمواً ملحوظاً بنسبة 4,05% على أساس سنوي، ليصل إلى حجم إجمالي يبلغ 358 مليون طن. ويُعزى هذا التوسع بشكل أساسي إلى أمريكا الشمالية، وتحديدًا الولايات المتحدة، التي زادت إنتاجها بنسبة 7,7%. ويرجع الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى التدفقات المتزايدة باستمرار للسوائل الناتجة عن الغاز الطبيعي المستخرج من حقول الغاز الصخري.

تواصل التجارة العالمية للغاز البترولي المسال ديناميكيته، حيث تستحوذ آسيا على غالبية الصادرات، على الرغم من القيود اللوجستية المؤقتة. وتشير التوقعات إلى استمرار النمو خلال سنة 2024، سواء على مستوى الطلب أو العرض، مما يعزز الدور الاستراتيجي للغاز البترولي المسال في مزيج الطاقة العالمي. في سنة 2023، بلغ متوسط السعر السنوي للغاز البوتان، وفقاً للصيغة المغربية، 546 دولاراً للطن، مسجلاً انخفاضاً ملحوظاً قدره 193 دولاراً للطن مقارنة بالذروة التي تم تسجيلها في سنة 2022. في سنة 2024، اتبعت أسعار البوتان الإقليمية المسار الموسمي المعتاد، مع تقلبات أقل بشكل ملحوظ. ففي حين تجاوزت الانخفاضات السعرية خلال عام 2023 نسبة 40% بين الذروة في بداية السنة وأدنى قيمة، اقتصر الانخفاضات المسجلة في سنة 2024 على نسبة 14% خلال الأشهر التسعة الأولى. بالفعل، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2024، تراوح سعر الغاز

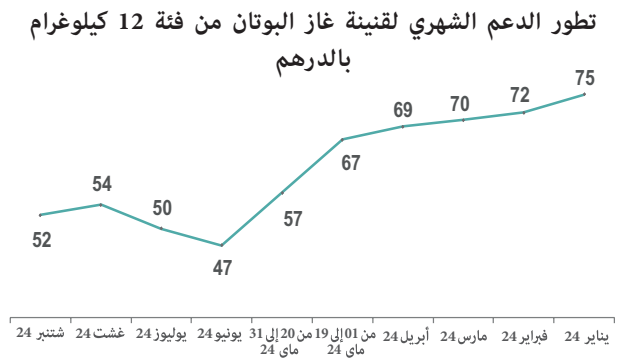
قدره 25 درهماً على أساس سنوي. وقد مثل هذا الدعم 63% من سعر البيع للمستهلك، حيث بلغ متوسطه 69 درهماً في سنة 2023، ليحتل بذلك المرتبة الثانية من حيث الارتفاع خلال السنوات التسع الأخيرة.



خلال الفترة من يناير إلى شتنبر 2024، تراوح الدعم المقدم لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بين 47 و75 درهماً، بمتوسط قدره 61 درهماً. ويمثل هذا المتوسط انخفاضاً بنسبة 10,3% (7 دراهم) مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2024، اتخذ الدعم المقدم من الدولة مساراً تنازلياً، حيث وصل إلى أدنى مستوياته في شهر يونيو. وتعاكس هذه التطورات مسار أسعار غاز البوتان، التي شهدت انخفاضات شهرية متتالية حتى بلوغ الحد الأدنى السنوي.

ومع ذلك، خلال الربع الثالث من سنة 2024، انعكست هذه الاتجاهات، حيث شهدت قيمة الدعم زيادة تجاوزت 50 درهماً، على الرغم من ارتفاع أسعار البيع في ماي 2024 وتراجع سعر الصرف بنسبة 3,4% بين شهري أبريل وغيشت.



شهدت الأسعار العالمية لغاز البوتان انخفاضاً كبيراً في عام 2023، بنسبة تجاوزت 26% على أساس سنوي، مما أدى إلى تخفيض كبير في كلفة صندوق المقاصة، التي انخفضت بنسبة 23,4% لتستقر عند 16,737 مليار

البوتان وفقاً للصيغة المغربية بين 445 دولاراً للطن و601 دولار للطن، بمتوسط قدره 537 دولاراً للطن، مقارنة بـ 541 دولاراً للطن خلال نفس الفترة من السنة السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0,8%.

شهد السوق العالمي للسكر ديناميكية معقدة خلال موسم 2024/2023. ورغم تسجيل إنتاج قياسي في البرازيل وانتعاش الإنتاج في أوروبا والصين، إلا أن العجز المسجل في المواسم السابقة، إلى جانب قيود التصدير التي فرضتها الهند والتوترات اللوجستية، قد استمرت في ممارسة ضغوط على الأسعار. بلغ الإنتاج العالمي للسكر، المقدر بـ 181,263 مليون طن، زيادة بنسبة 1,98%، في حين ارتفع الاستهلاك بنسبة 1,43% ليصل إلى 181,463 مليون طن، مما أسفر عن عجز قدره 0,2 مليون طن. وقدرت التجارة العالمية لموسم 2024/2023 بـ 64 مليون طن، مع سيطرة السكر الخام على 62% من هذه التجارة. عوضت زيادة صادرات البرازيل الانخفاضات في تايلاند وتوقف الصادرات في الهند. خلال الفترة بين 2019 و2023، ارتفعت أسعار السكر الخام بنسبة 92%، لتصل إلى 566 دولاراً للطن في سنة 2023. وبين يناير وغيشت من سنة 2024، تراوحت الأسعار بين 416 دولاراً و575 دولاراً للطن، بمتوسط قدره 483 دولاراً للطن، مسجلة انخفاضاً بنسبة 12% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى وفرة العرض البرازيلي.

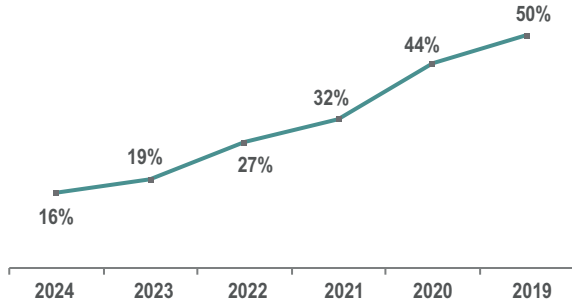
سجل السوق العالمي للحبوب نمواً معتدلاً خلال موسم 2024/2023، حيث قدرت الإنتاجية بـ 2852,8 مليون طن، بزيادة قدرها 1,39%. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع إنتاج الحبوب الثانوية بنسبة 3,4% وإنتاج الأرز، في حين انخفض إنتاج القمح بنسبة 2,18%، ويرجع ذلك أساساً إلى الظروف الجوية غير المواتية في منطقة البحر الأسود. وفي الوقت ذاته، بلغ الاستخدام العالمي للحبوب 2846,5 مليون طن، مسجلاً نمواً بنسبة 2%، مدعوماً بزيادة الطلب على القمح والحبوب الثانوية. كما شهدت التجارة العالمية للحبوب ارتفاعاً بنسبة 4,74%، لتصل إلى 502,1 مليون طن، بفضل زيادة صادرات القمح والذرة. ورغم تراجعها مقارنة بسنة 2023 والمستويات المرتفعة لسنة 2022، استمرت أسعار القمح اللين في تسجيل تقلبات ملحوظة خلال سنة 2024، حيث تراوحت بين 206 و275 دولاراً للطن، بمتوسط قدره 233 دولاراً للطن.

## دعم غاز البوتان

بلغ متوسط الدعم السنوي المخصص لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام خلال سنة 2023 انخفاضاً ملحوظاً

نتيجة لذلك، تراجع معدل تغطية الاستهلاك عبر الإنتاج الوطني من 50% في سنة 2019 إلى 19% في سنة 2023، ثم إلى 16% في سنة 2024.

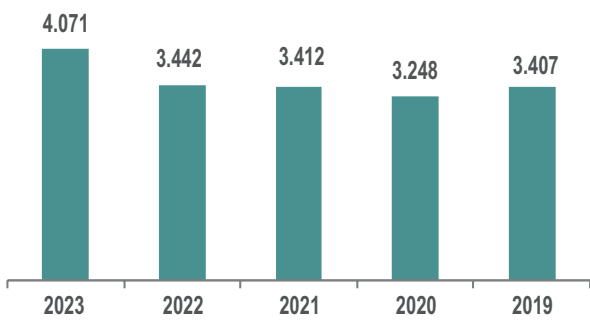
نسبة تغطية الاستهلاك من خلال الإنتاج الوطني (%)



قبل مراجعة الدعم الجزافي الموجه لاستهلاك السكر وزيادته بنسبة تقارب 27% اعتباراً من 14 أبريل 2023، ليصل إلى حوالي 3,60 درهم للكيلوغرام مقابل 2,84 درهم للكيلوغرام سابقاً، نتيجة إعادة تقييم أسعار المحاصيل السكرية، بلغت كلفة صندوق المقاصة لدعم السكر مبلغاً سنوياً يناهز 3,4 مليار درهم.

مع تطبيق الدعم الجديد، ارتفعت كلفة صندوق المقاصة لدعم استهلاك السكر إلى 4,07 مليارات درهم في سنة 2023، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 4,38 مليارات درهم في سنة 2024.

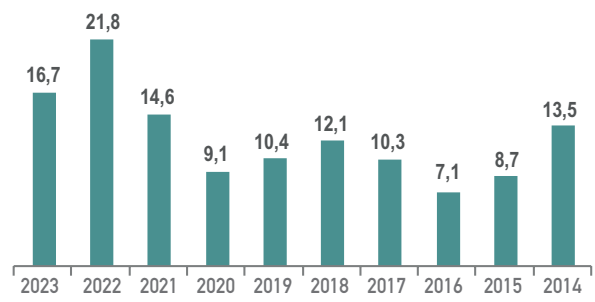
تطور نفقات دعم مادة السكر عند الاستهلاك (مليون درهم)



ارتفاع أسعار السكر الخام في السوق الدولية والزيادة الكبيرة في الكميات المستوردة لتعويض العجز المتزايد في الإنتاج الوطني أدى إلى ارتفاع كبير في كلفة استرجاع الرسوم على الاستيراد التي تتحملها الدولة. وبعد أن استفادت الدولة من مبالغ استرجاع على واردات السكر الخام بين سنتي 2018 و2020 نتيجة انخفاض الأسعار العالمية، انعكس الاتجاه اعتباراً من سنة 2021. وقد تسببت هذه الوضعية الجديدة في قفزة نوعية في الميزانية المخصصة لتسوية ملفات الاستيراد، حيث بلغت 1,27 مليار درهم في سنة 2022 و2,5 مليار درهم في سنة 2023.

درهم، مسجلة تراجعاً بقيمة 5,075 مليار درهم مقارنة بالسنة السابقة. ورغم هذا الانخفاض، لا تزال الميزانية المخصصة لدعم غاز البوتان لسنة 2023 عند ثاني أعلى مستوى تاريخي لها، بعد المستوى المسجل في سنة 2022.

التطور السنوي لتكلفة غاز البوتان (مليار درهم)

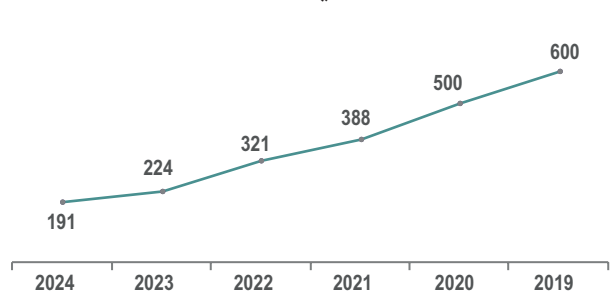


## دعم السكر

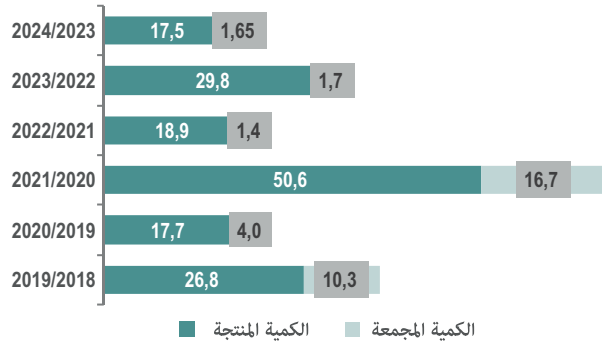
شهد الإنتاج الوطني من السكر تراجعاً كبيراً بين سنتي 2019 و2024 بنسبة تقارب 68%. ففي سنة 2019، بلغ الإنتاج أعلى مستوياته مسجلاً 600 ألف طن. ومع ذلك، بدءاً من سنة 2020، تم تسجيل انخفاض ملحوظ حيث تراجع الإنتاج إلى 500 ألف طن. واستمر هذا الاتجاه التنزلي خلال السنوات الموالية: 388 ألف طن في سنة 2021، 321 ألف طن في سنة 2022، ثم تراجع حاد إلى 224 ألف طن في سنة 2023. وفي سنة 2024، وصل الإنتاج إلى أدنى مستوى له، مسجلاً 191 ألف طن فقط. وعلى مدار هذه الفترة، بلغ متوسط الإنتاج حوالي 371 ألف طن.

يُعزى هذا التراجع الكبير إلى توالي سنوات الجفاف والنقص المتزايد في الموارد المائية، مما وضع قطاع صناعة السكر أمام تحديات كبيرة. ونتيجة لذلك، ازداد اعتماد المغرب بشكل كبير على السوق الدولية لتلبية احتياجات الاستهلاك الوطني. ويأتي هذا الوضع في سياق عالمي يتسم بتقلبات حادة في أسعار السكر.

تطور الإنتاج الوطني من السكر (ألف طن)

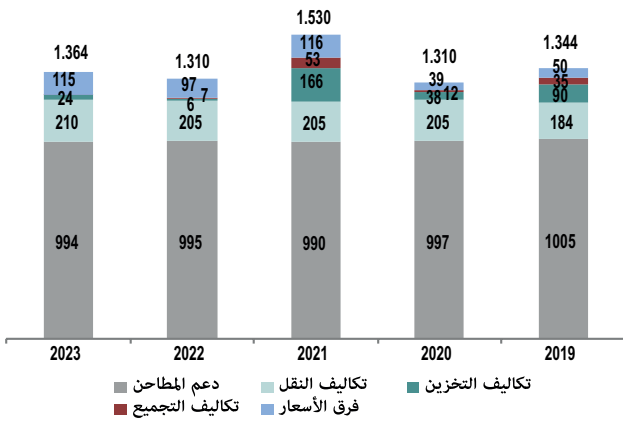


### الإنتاج الوطني و تجميع القمح اللين (مليون قنطار)



بلغت نفقات صندوق المقاصة لدعم القمح اللين المحلي والدقيق الوطني المستخرج منه 1,344 مليار درهم (باستثناء نظام استرجاع الرسوم على الاستيراد) مع نهاية سنة 2023، مسجلة زيادة بنسبة 5,77% مقارنة بالسنة السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة دعم هذه المنتجات تراوحت خلال السنوات الخمس الماضية بين 1,29 مليار درهم و1,53 مليار درهم.

### نفقات دعم القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين (مليون درهم)

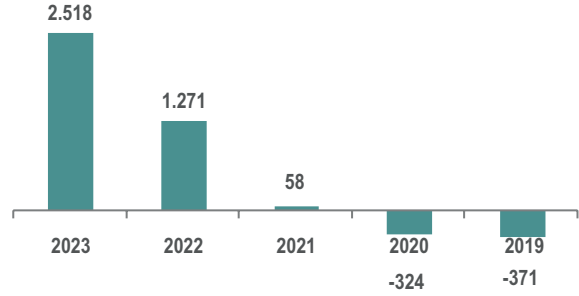


### التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2024

في إطار التزام الدولة القوي بمواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، تم اتخاذ عدة تدابير تهدف إلى تحقيق استقرار أسعار المنتجات الأساسية الموجهة للاستهلاك الداخلي، رغم تقلب أسعارها في الأسواق العالمية، ومن بين هذه التدابير:

غاز البوتان: على الرغم من زيادة سعر بيع قنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بـ 10 دراهم اعتباراً من 20 ماي 2024، لا يزال الدعم المقدم من الدولة لتثبيت سعر استهلاك هذه القنينة مهماً، حيث بلغ متوسط الدعم

### تطور نفقات دعم مادة السكر عند الاستيراد (مليون درهم)

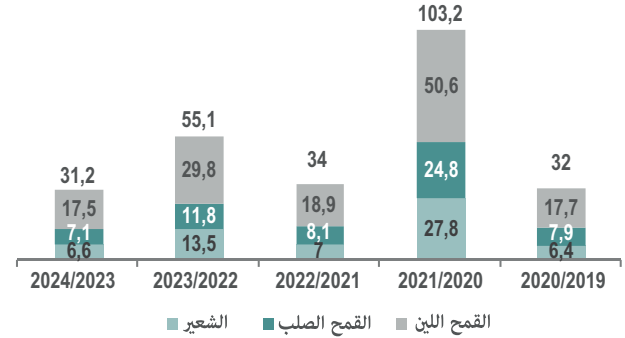


### دعم القمح اللين والدقيق الوطني من القمح اللين

وفقاً لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بلغ إنتاج الحبوب 31,2 مليون قنطار خلال موسم 2024/2023، مسجلاً تراجعاً بنسبة 43% مقارنة بالموسم السابق، وبنسبة تقارب 70% مقارنة بذروة الإنتاج خلال الموسم الفلاحي الجيد 2021/2020.

يُعزى هذا التراجع إلى الظروف المناخية غير المواتية للسنة الثالثة على التوالي، بالإضافة إلى الإجهاد المائي الذي أثر على العديد من المناطق الفلاحية المخصصة للحبوب في البلاد، مما تسبب في خسائر كبيرة في المحاصيل، خاصة في جهة الدار البيضاء-سطات.

### الإنتاج الوطني للحبوب (مليون قنطار)



بلغت كمية القمح اللين المجمعة خلال موسم 2024/2023 حوالي 1,65 مليون قنطار، ما يمثل حوالي 9,4% من الإنتاج الوطني لهذا المحصول، مقارنة بـ 6% خلال الموسم السابق و33% خلال الموسم الفلاحي الجيد 2021/2020.

لا يعتمد معدل التسويق (الكمية المجمعة/الكمية المنتجة) فقط على حجم المحصول، بل يتأثر أيضاً بعوامل أخرى مثل جودة الإنتاج، المخزونات المتوفرة في بداية الموسم، وديناميكية سوق الدقيق والمنتجات الأخرى المرتبطة به.

**القمح اللين المستورد:** نظراً للعجز في الإنتاج الوطني لهذا المنتج خلال الموسم الفلاحي 2024/2023 نتيجة آثار الجفاف واستمرار تجاوز تكلفة الاستيراد للسعر المستهدف، حافظت الدولة على تعليق رسوم الاستيراد الجمركية خلال سنة 2024، بالإضافة إلى تقديم دعم للاستيراد. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان تزويد السوق الوطنية بهذه المادة الأساسية واستقرار سعر الخبز عند 1,20 درهم وأسعار الدقيق. نتيجة لذلك، بلغ متوسط الدعم الجزافي المقدم من الدولة لاستيراد القمح اللين خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024 حوالي 13,17 درهماً للقنطار، مقارنة بـ 62,15 درهماً للقنطار خلال نفس الفترة من سنة 2023، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 79%. وبلغت تكلفة دعم استيراد القمح اللين حوالي 687 مليون درهم مع نهاية غشت 2024، بانخفاض قدره 69% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023.

**تموين الأقاليم الجنوبية:** استمرار دعم بعض المنتجات الغذائية لفائدة سكان الأقاليم الجنوبية بمبلغ إجمالي قدره 88 مليون درهم خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024.

**قطاع النقل الطرقي:** بهدف استقرار أسعار نقل الأشخاص والبضائع، تواصل الحكومة تقديم الدعم الاستثنائي الموجه لمهنيي النقل الطرقي خلال سنة 2024. وبلغت الميزانية المخصصة لهذه العملية خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024 حوالي 1,550 مليار درهم، مقارنة بـ 800 مليون درهم خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

## الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025

ستواصل الدولة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، من خلال برمجة غلاف مالي يقدر بـ 16,536 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

المصدر : مديرية الميزانية

حوالي 63 درهماً خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 9% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة. وبالتالي، بلغت تكلفة صندوق المقاصة لدعم غاز البوتان خلال الفترة المذكورة حوالي 10,45 مليار درهم.

**السكر المكرر:** بهدف الحفاظ على نفس سعر بيع السكر في السوق الوطنية، ورغم الزيادة الأخيرة في أسعار شراء المحاصيل السكرية التي تم تطبيقها منذ 14 أبريل 2023 لتشجيع الفلاحين على إعادة تنشيط الإنتاج الوطني للسكر الأبيض، تم رفع الدعم الجزافي المقدم من الدولة لاستهلاك السكر بنسبة 27% ليصل إلى 3,6 دراهم للكيلوغرام. ونتيجة لذلك، بلغت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024 حوالي 3,08 مليارات درهم، مسجلة زيادة تقارب 15% على أساس سنوي.

**السكر الخام:** لتغطية العجز المتزايد في الإنتاج الوطني للسكر الأبيض نتيجة ظروف الجفاف، وفي ظل سياق دولي يتميز بارتفاع كبير في أسعار السكر الخام، قدمت الدولة دعماً إضافياً متوسطاً عند الاستيراد بقيمة 2,18 درهم للكيلوغرام خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024. ونتيجة لذلك، بلغت تكلفة استيراد السكر الخام خلال هذه الفترة حوالي 1,35 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 10% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.

**الدقيق الوطني من القمح اللين:** أدى الحفاظ على دعم جزافي بقيمة 143,375 درهم للقنطار لنفس مستوى حصة الدقيق الوطني المستخرج من القمح اللين، البالغة 6,26 ملايين قنطار، إلى تحمل ميزانية الدولة تكلفة تقدر بحوالي 880 مليون درهم خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024. وتشمل هذه التكلفة أيضاً الإجراءات الموجهة لتثمين قيمة الإنتاج المحلي من القمح اللين، ولا سيما تغطية تكاليف التخزين والتخزين المؤقت.

# تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار وفي إطار الشراكة الفلاحية

برسم الأسدس الأول لسنة 2024، تمت تعبئة ما يناهز 17037 هكتارا من الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار وفي إطار الشراكة الفلاحية وذلك لفائدة مختلف الأنشطة القطاعية مع استثمار مرتقب يناهز 17079 مليون درهم.

## معطيات عامة

خلال الأسدس الأول من سنة 2024، تمت تعبئة ما يناهز 16.102 هكتارا، لفائدة مختلف الأنشطة القطاعية من أجل إنجاز 110 مشروعا بمبلغ استثماري يقدر بـ 16.464 مليون درهم وإحداث 16.694 منصب شغل. كل هذه المشاريع الاستثمارية تمت المصادقة عليها في إطار التدبير اللامركز للاستثمار.

يتناول التقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار المصاحب لمشروع قانون مالية 2025 في جزءه الأول الرصيد العقاري للدولة المعبأ لفائدة الاستثمار (خارج إطار الشراكة الفلاحية) فيما يتطرق في جزءه الثاني لتعبئة العقار في إطار الشراكة الفلاحية، وذلك برسم الأسدس الأول من سنة 2024 .

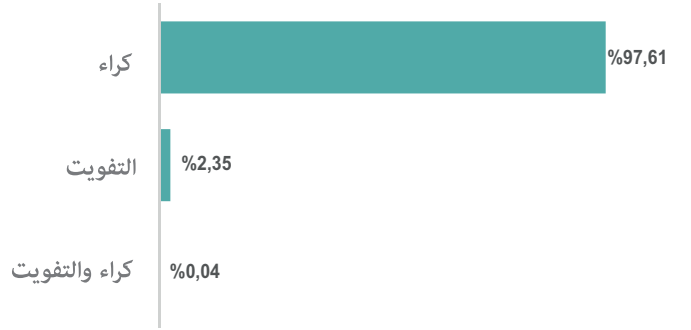
## تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار (خارج إطار الشراكة الفلاحية)

الجهة	عدد المشاريع	المساحة المعبأة	الاستثمار المرتقب (بالدرهم)	مناصب الشغل المتوخاة
العيون-الساقية الحمراء	25	15.301 هـ 37آر 78س	5.092.260.000	1.094
الدار البيضاء-سطات	7	296 هـ 05آر 30س	724.000.000	6.230
الداخلة-وادي الذهب	27	290 هـ 36آر 48س	170.918.000	377
مراكش -آسفي	3	65 هـ 89آر 52س	740.500.000	333
كلميم-وادي نون	5	56 هـ 13آر 49س	8.090.324.803	1.086
الجهة الشرقية	13	55 هـ 71آر 34س	519.220.525	1.316
طنجة-تطوان-الحسيمة	9	16 هـ 03آر 44س	563.535.499	3.930
الرباط-سلا-القنيطرة	5	14 هـ 38آر 59س	187.900.000	1.820
فاس-مكناس	5	04 هـ 53آر 73س	67.980.000	150
بني ملال -خنيفرة	4	01 هـ 06آر 54س	20.310.000	53
سوس -ماسة	4	00 هـ 93آر 59س	270.450.000	260
درعة -تافيلالت	3	00 هـ 10آر 70س	17.000.000	45
المجموع (الأسدس الأول من سنة 2024)	110	16.102 هـ 60آر 50س	16.464.398.827	16.694

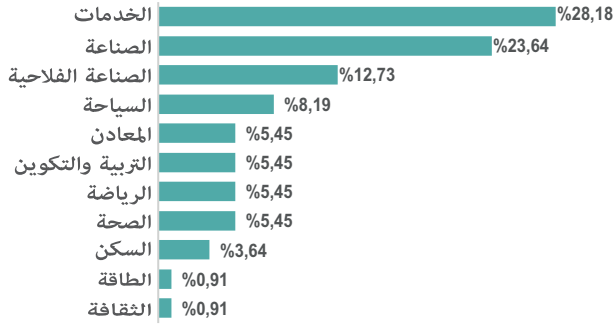
## التوزيع حسب نمط تعبئة العقار:

خلال الأسدس الأول من سنة 2024، تمت تعبئة 97% من العقارات عن طريق الكراء.

### المساحة المعبأة/حسب طبيعة التعبئة

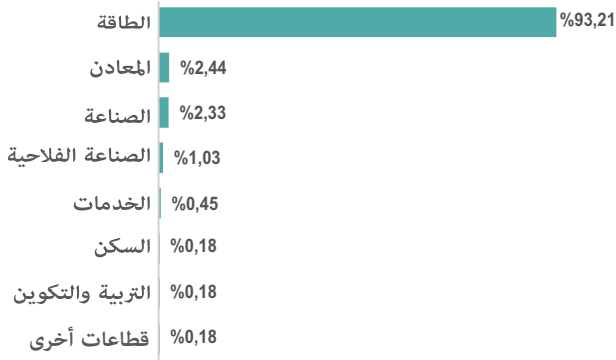


## عدد المشاريع



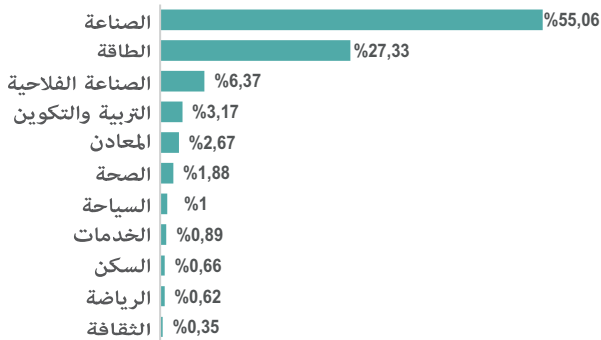
- وبالاعتماد على توزيع العقارات المعبأة، فقد تصدر قطاع الطاقة بنسبة 93% من المساحة الإجمالية خلال الأسدس الأول من سنة 2024.

### المساحة المعبأة



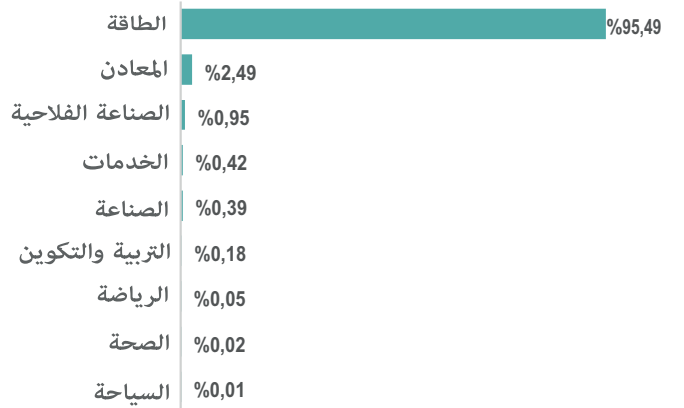
- في حين استفاد قطاعي الصناعة والطاقة من 82% من الاستثمارات المتوقعة، برسم الأسدس الأول من سنة 2024.

### مبلغ الاستثمار



وفي إطار سياستها الهادفة إلى ملائمة حجم العقارات المعبئة مع طبيعة ونوعية المشاريع الاستثمارية المزمع إنجازها فوق عقارات الملك الخاص للدولة، تمت تعبئة حوالي 96% من المساحة المعبأة عن طريق الكراء، خلال الأسدس الأول من سنة 2024، لفائدة قطاع الطاقة، نظرا لشساعة وحجم العقارات المعبأة.

### المساحة المعبأة عن طريق الكراء/القطاعات الاقتصادية



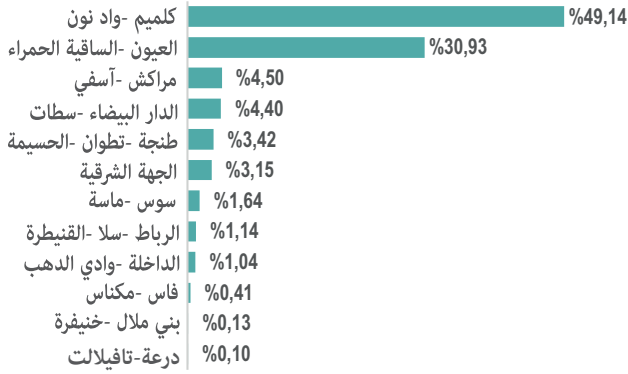
## التوزيع حسب القطاعات الاقتصادية

من خلال التوزيع حسب الأنشطة القطاعية يمكن استنتاج ما يلي:

- استفادت ثلاث أنشطة قطاعية (الخدمات والصناعة والصناعة- الفلاحية) من 64% من المشاريع المصادق عليها برسم الأسدس الأول من سنة 2024.

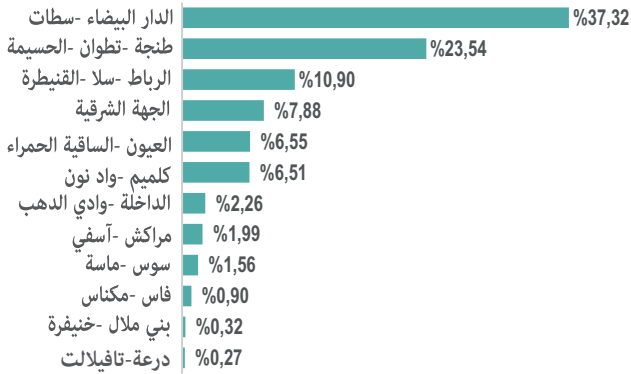
وبالنسبة للاستثمارات المتوقعة، حازت جهتي كلميم- واد نون والعيون-الساقية الحمراء على حوالي 80% من الاستثمارات، برسم الأسس الأول من سنة 2024.

#### مبلغ الاستثمار



كما استفادت جهة الدار البيضاء-سطات وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة من 60% من مناصب الشغل المتوقعة، برسم الأسس الأول من سنة 2024.

#### عدد مناصب الشغل المتوقعة



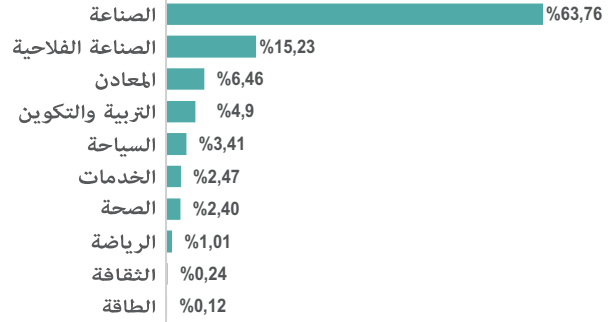
#### تعبئة العقار في إطار الشراكة الفلاحية - برسم الأسس الأول من سنة 2024

#### معطيات عامة

تم التوقيع على 44 اتفاقية، برسم الأسس الأول من سنة 2024، تهم مساحة تقدر بـ 935 هكتارا ومبلغ استثماري يصل إلى 615 مليون درهم، سيتمكن من خلق 2.309 منصب شغل.

كما ساهمت قطاعات الصناعة والصناعة-الفلاحية بنسبة 79% من مناصب الشغل المتوقعة، برسم الأسس الأول من سنة 2024.

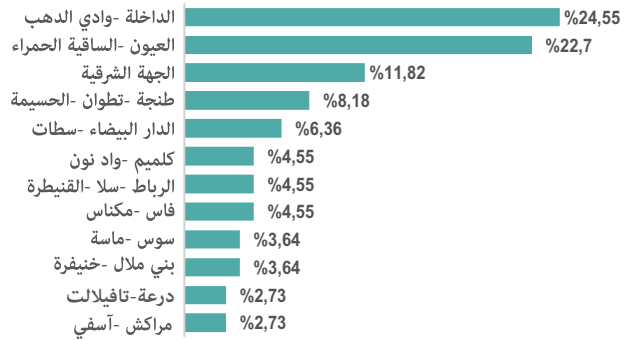
#### عدد مناصب الشغل المتوقعة



#### التوزيع حسب الجهات

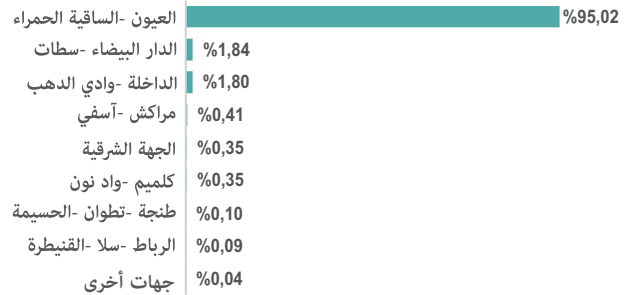
تستحوذ جهتي الداخلة-وادي الذهب والعيون-الساقية الحمراء على 59% من المشاريع المصادق عليها برسم الأسس الأول من سنة 2024.

#### عدد المشاريع



تم تخصيص 95% من المساحة المعبأة لفائدة جهة العيون-الساقية الحمراء.

#### المساحة المعبأة



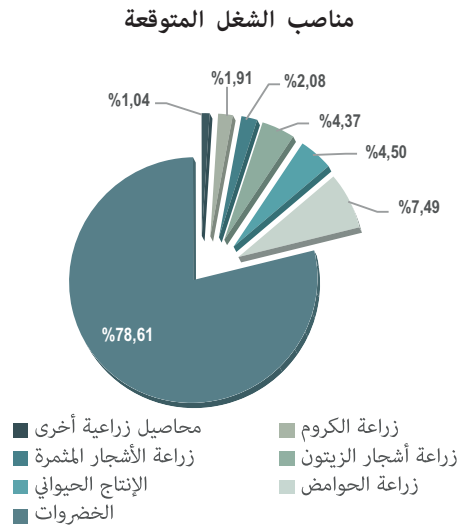
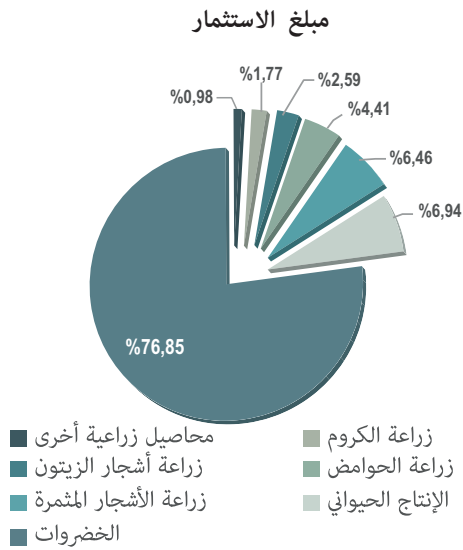
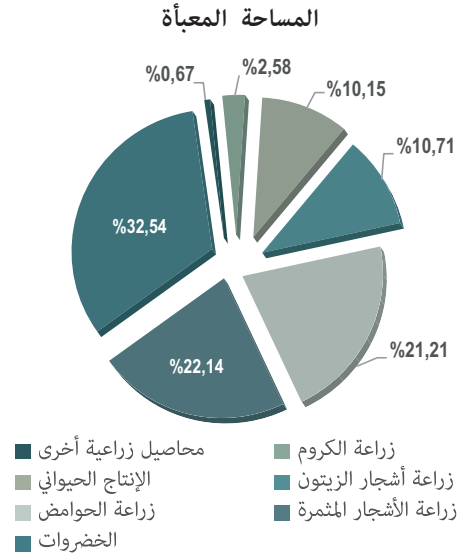
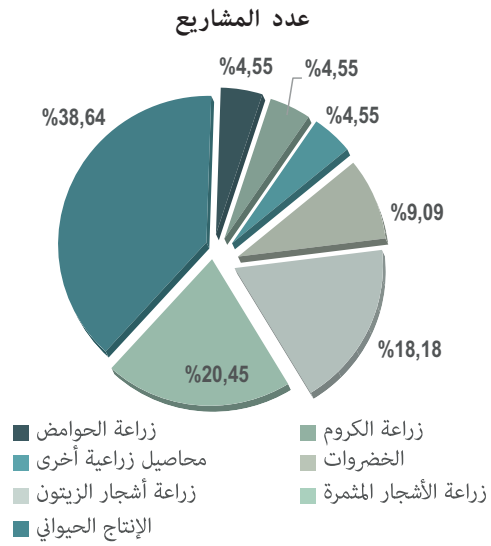
الجهة	الاتفاقيات المبرمة	المساحة	مبالغ الاستثمار (درهم)	مناصب الشغل المتوخاة
فاس - مكناس	8	331 هـ 56 آر 13 س	43 757 270	214
الداخلة - وادي الذهب	2	242 هـ 46 آر 15 س	398 776 907	1.654
العيون - الساقية الحمراء	16	133 هـ 44 آر 33 س	108 374 357	248
الجهة الشرقية	2	103 هـ 63 آر 02 س	15 398 367	31
بني ملال - خنيفرة	6	49 هـ 76 آر 33 س	20 609 293	60
الرباط - سلا - القنيطرة	7	38 هـ 31 آر 93 س	9 917 692	41
مراكش - أسفي	1	21 هـ 30 آر 16 س	4 926 800	27
الدار البيضاء - سطات	1	09 هـ 81 آر 00 س	8 110 000	11
طنجة - تطوان - الحسيمة	1	05 هـ 64 آر 16 س	5 973 000	23
<b>المجموع</b>	<b>44</b>	<b>935 هـ 93 آر 21 س</b>	<b>615.843.686</b>	<b>2.309</b>

وتجدر الإشارة إلى أن وكالة التنمية الفلاحية بالتنسيق مع مديرية أملاك الدولة، عملت على إطلاق طلب للعروض رقم 31 / 2024 يهم الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة. ويتعلق هذا الطلب بـ 96 مشروعا بمساحة إجمالية قدرها 5.249 هكتارا، بالجهات التالية:

الجهة	الاتفاقيات المبرمة	المساحة
الدار البيضاء - سطات	22	1.159
درعة - تافيلالت	13	1 600
فاس - مكناس	10	802
مراكش - أسفي	16	675
طنجة - تطوان - الحسيمة	9	564
الرباط - سلا - القنيطرة	13	525
الجهة الشرقية	9	398
الجهة الشرقية	3	62
سوس - ماسة	1	57
<b>المجموع</b>	<b>96</b>	<b>5.249</b>

## التوزيع حسب القطاعات

خلال الأسس الأول من سنة 2024، استفادت قطاعات زراعة الخضروات والحوامض والأشجار المثمرة وإنتاج الزيوت من معظم المساحة الإجمالية المعبأة (أكثر من 76%).



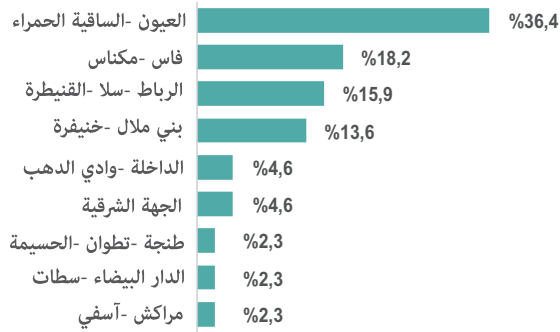
## التوزيع حسب الجهات

يتبين من خلال التوزيع حسب الجهات أن:

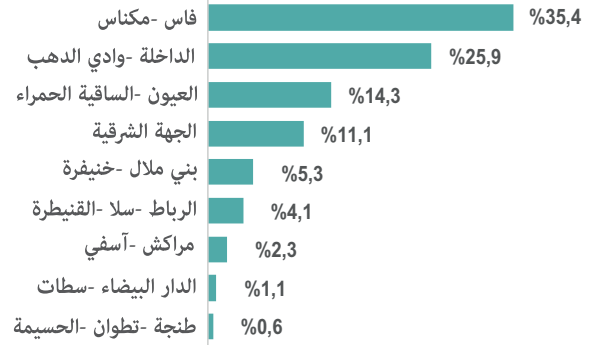
- حوالي 84% من المشاريع تتمركز بأربع جهات : العيون-الساقية الحمراء، جهة فاس-مكناس، الرباط -سلا -القنيطرة وبنو ملال-خنيفرة.

- في حين 87% من المساحة المعبأة استفادت منها مشاريع استثمارية بجهات فاس-مكناس والداخلية-وادي الذهب والعيون-الساقية الحمراء والجهة الشرقية.

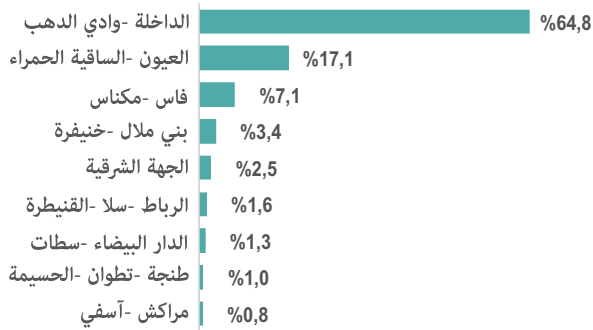
### عدد المشاريع



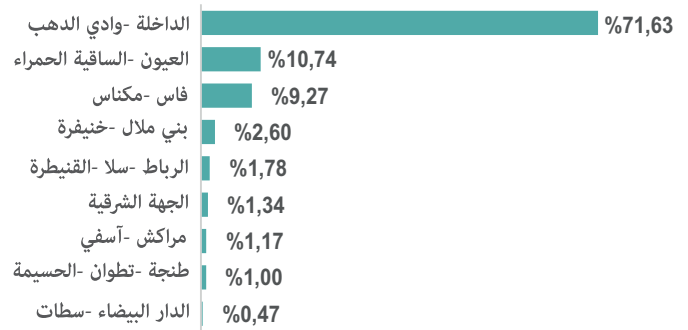
### المساحة المعبأة



### مبلغ الاستثمار



### عدد مناصب الشغل المتوقعة



المصدر : مديرية أملاك الدولة

# التوزيع الجهوي للإستثمار العمومي: دينامية مستمرة لتكريس التنمية المستدامة و التماسك المجالي

يهدف قانون مالية 2025 إلى إعادة توجيه توزيع الإستثمارات لتحقيق تنمية متوازنة عبر مختلف الجهات. وباستحضاره للتفاوتات الاقتصادية، يروم هذا القانون تحفيز نمو مستدام وشامل مع مراعاة تعزيز البنية التحتية والفرص الإستثمارية المحلية.

الإقتصاد المغربي أداءً متميزاً، مدعوماً باستقرار العملة الوطنية واحتياطي قوي من العملة الصعبة.

ففي سنة 2024، من المتوقع أن يُسجل الإقتصاد الوطني نمواً بنسبة 3,3%، رغم استمرار التضخم وتراجع الطلب الخارجي. من جهة أخرى، تعمل الحكومة على تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وإنعاش الطلب الداخلي عبر الرفع من أجور الموظفين، وذلك تأكيداً على رغبتها في تحفيز الإقتصاد الوطني. في المقابل، وضمن نفس السياق، أكد البنك الدولي على دينامية الصادرات الصناعية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج برسم هذه السنة، مما سيُسهم لا محالة في تحسين الرصيد الجاري للميزان التجاري.

ولمواجهة التحديات البيئية التي لاتزال مستمرة، لاسيما ظاهرة الجفاف التي تؤثر على القطاع الفلاحي، اعتمدت الحكومة تعزيز جهودها لمعالجة إشكالية نذرة المياه من خلال اعتماد مبادرات طموحة مثل مشاريع الربط بين الأحواض المائية. كما تسعى استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030» إلى زيادة قدرة القطاع الفلاحي على التكيف مع التغيرات المناخية، إلى جانب تشجيع الابتكار في مجالات تحلية مياه البحر وتدبير الموارد المائية.

ومن أجل تشجيع التنمية الشاملة والمستدامة، خصص المغرب خلال سنة 2024 غلفاً مالياً قدره 335 مليار درهم برسم مشاريع الإستثمار العمومي، بما فيها مشاريع إعادة الإسكان عقب زلزال الحوز. هذا، ويتمحور الميثاق الجديد للإستثمار حول حكامه اللامركزية وتوزيع عادل للموارد، بهدف تشجيع الإستثمارات الخاصة، مع ضمان استفادة كل فئات

تستعرض المذكرة حول التوزيع الجهوي للإستثمار العمومي المرافقة لقانون المالية لسنة 2025، نظرة عامة حول التوزيع الجهوي للإستثمارات العمومية، حسب أبرز مجالات تدخل السياسات العمومية.

ويسلط الجزء الأول من المذكرة الضوء، ومن خلال وحدتين، على الإنتعاش الاقتصادي الملحوظ الذي عرفه المغرب، بالرغم من اضطراب النشاط الإقتصادي العالمي وكذا على تعزيز الإستثمار العمومي كمحفز استراتيجي للتنمية الشاملة والمستدامة .

ويقدم الجزء الثاني من المذكرة، نظرة عامة حول التوزيع الجهوي للإستثمار العمومي، وذلك من خلال عرض أهم المشاريع التي تهم القطاعات الرئيسية لتدخل الدولة، خاصة القطاعات الاجتماعية وقطاعات البنيات التحتية وكذا القطاعات المنتجة.

## الإستثمار العمومي في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة

يحتفي المغرب بمرور 25 عاماً على اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عرش أسلافه المنعمين، مؤكداً التزامه الراسخ بمسيرة الحداثة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال إطلاق أوراش مهمة للبنية التحتية واعتماد مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية. هذا، وقد تبنت بلادنا إستراتيجيات قطاعية طموحة ومتنوعة، مما مكن الإقتصاد الوطني من مواجهة التقلبات الجيوسياسية العالمية وتوفير بيئة محفزة للإستثمار.

وبالرغم من الصعوبات التي تشهدها الظرفية الاقتصادية العالمية وتباطؤ النمو الدولي خلال سنة 2024، يُحقق

أما فيما يتعلق بقطاع التعليم العالي، وفي إطار مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030)، ستتواصل جهود الإستثمار من خلال مشاريع البناء والتجهيز وإعادة تأهيل المؤسسات الجامعية على الصعيد الوطني، وذلك بهدف تلبية الإحتياجات المتزايدة، ومن أجل خلق تعليم عالي ذي جودة عالية، كما هو الحال بالنسبة لكلية الطب والصيدلة بالراشيدية (بكلفة 445 مليون درهم) وكلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات (بكلفة إجمالية قدرها 100 مليون درهم)، وكذا المدرسة العليا للتربية والتكوين بالقنيطرة (157 مليون درهم) والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بورزازات (100 مليون درهم). من جهة أخرى، وفي إطار تحديث نظام التكوين المهني بغرض ضمان عرض محين يلبي احتياجات المهنيين على الصعيد المحلي والوطني، وفي جميع القطاعات، ستمتيز سنة 2025 باستمرار الدينامية التي تم إطلاقها من خلال تنزيل برنامج مدن المهن والكفاءات (CMC) الموزعة على 12 جهة (8 مدن انتهت أشغال بناءها و4 مدن أخرى لازالت قيد الإنجاز).

من ناحية أخرى، ستعمل الحكومة على مواصلة تعزيز العرض الصحي وتحسين جودة الخدمات الصحية برسم سنة 2025. وسيتجلى ذلك بشكل خاص من خلال إنشاء مراكز استشفائية جامعية بجميع الجهات لتعزيز شبكة المراكز الإستشفائية الجامعية، وذلك على غرار المراكز الإستشفائية بكل من الرباط والعيون وكلميم وبني ملال والراشيدية. كما سيتم تعزيز شبكة المستشفيات الجهوية عبر مواصلة أشغال بناء/إعادة البناء وتجهيز 28 مؤسسة ومراكز استشفائية بكلفة إجمالية تبلغ أزيد من 13 مليار درهم، وعبر إعادة تأهيل 524 مركزاً صحياً في إطار المرحلة الثالثة من برنامج إعادة تأهيل نحو 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية على مستوى 12 جهة.

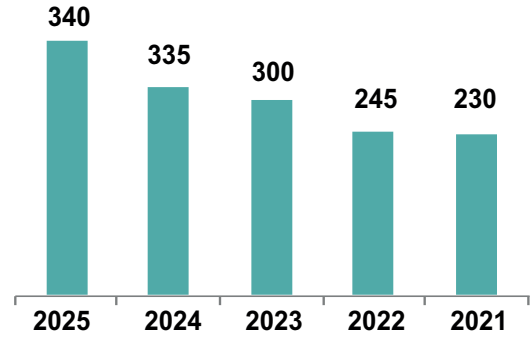
هذا، وتظل محاربة السكن غير اللائق والحد من انتشار الأحياء العشوائية تحدياً كبيراً بالنسبة للسلطات المغربية، بهدف تحسين النسيج الحضري للمدن وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030. وقد ساهم انخراط القطاع الخاص في معالجة السكن غير اللائق، في تسريع مشاريع إعادة التأهيل والقضاء على الأحياء العشوائية وتجديد السكن الآيل للسقوط. كما سيتم خلال سنة 2025، توجيه استثمارات جديدة نحو جهات الدار البيضاء-سطات ومراكش-

المجتمع من العائدات الاقتصادية للدولة في جميع ربوع المملكة. ويهدف هذا الإطار الإستراتيجي إلى الربط بين النمو الإقتصادي والحفاظ على البيئة، وكذا تحسين جودة حياة المواطنين المغاربة.

## التوزيع الجهوي للإستثمار العمومي برسم سنة 2025

بالنسبة لسنة 2025، تعتزم الحكومة مواصلة التزامها فيما يخص تعزيز الإستثمار العمومي بتخصيص غلاف مالي قدره 340 مليار درهم، أي بزيادة تقدر بنحو 1,5% (+5 مليار درهم) مقارنة مع سنة 2024. ويهدف هذا المجهود المالي الإستثنائي إلى دعم استمرارية الإستثمار العمومي وتحفيز التنمية الإقتصادية ببلادنا.

تطور حجم الإستثمار العمومي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2021 و2025 (بمليار درهم)



من أجل تحقيق هذا الغرض، تلتزم الحكومة التزاماً قويا بتنفيذ استثمارات مهمة في المجالات الحيوية لتدخل الدولة، بهدف تحسين ظروف عيش المواطنين وتعزيز التنمية المستدامة لفائدة الساكنة.

من هذا المنطلق، فإن بناء دولة اجتماعية قوية قائمة على رؤية مدمجة، يستدعي تعزيز الإستثمارات في مجال القطاعات الإجتماعية. في هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تكثيف جهودها لتعميم وتطوير التعليم الأولي من أجل بلوغ نسبة تمدرس تتجاوز 80% برسم سنة 2025، وذلك من خلال بناء وتجهيز 3.200 حجرة دراسية جديدة وتأهيل وتجهيز 640 حجرة دراسية جديدة، هذا، ولتلبية الطلب المتزايد على التمدرس، من المقرر بناء 181 مؤسسة تعليمية جديدة و2.094 حجرة دراسية في إطار توسعة المؤسسات الحالية، وذلك بغلاف مالي يقدر بحوالي 2.3 مليار درهم. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إطلاق 9.900 عملية إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين الحالية، بميزانية تقدر بحوالي 2,1 مليار درهم.

مشروعي تحلية مياه البحر بكل من مدينتي العيون (بكلفة قدرها 480 مليون درهم) والداخلة (بكلفة 450 مليون درهم)، مما سيساهم في تطوير صناعة وطنية متخصصة في تقنيات تحلية المياه.

على مستوى قطاع التجهيز والنقل، يطمح المغرب خلال سنة 2025 إلى مواصلة استثماراته في شبكات الطرق والموانئ والسكك الحديدية والمطارات، مما سيعزز تموقعه كفاعل إقليمي رائد في هذا المجال. وتروم المشاريع المبرمجة تحسين البنية التحتية الطرقية وتوسيع البنية التحتية للموانئ والمطارات لتلبية الاحتياجات اللوجيستكية المتزايدة، بالإضافة إلى توسيع شبكة السكك الحديدية من خلال إنجاز الخطوط الفائقة السرعة. كما يتم تطوير مناطق لوجيستكية جهوية لدعم التنافسية الاقتصادية وتشجيع النقل المستدام بالتنسيق مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص.

هذا، ويرتكز برنامج الإستثمار في القطاعات المنتجة خلال سنة 2025 وبشكل أساسي، على استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030» التي تستهدف تطوير القطاع الفلاحي، وذلك من خلال إطلاق استثمارات كبيرة في مجال الري والتأهيل الهيدرو-فلاحي بعدة جهات. كما سيتم إنجاز مشاريع جديدة في إطار التعاون بين القطاعين العام والخاص، تروم تحسين فعالية واستدامة الري.

**المصدر : مديرية الميزانية**

أسفي وطنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس والعيون-الساقية الحمراء، وذلك في إطار دعم التنمية الحضرية وتطوير البنية التحتية المحلية، مما سيساهم لا محالة في إحداث دينامية اقتصادية تهدف إلى تحسين مستوى عيش وإدماج المواطنين.

أما فيما يخص مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية، فإن الحكومة تلتزم، بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بتعزيز البنيات التحتية المائية، لضمان تدبير مستدام وفعال للموارد المائية. في إطار هذه الرؤية الاستراتيجية، ستميز سنة 2025 بتنفيذ واستكمال تنزيل مجموعة من المشاريع المهمة كإنجاز سد رباط الخير (بكلفة إجمالية قدرها 1.077 ملايين درهم) وسد الرتبة (2.990 درهم) بجهة فاس - مكناس، وكذا سد تاركا ومادي (920 مليون درهم) بجهة الشرق، مما سيعزز القدرة على التزود بالمياه على المستوى الوطني. بالموازاة مع ذلك، ستتكاثر الجهود من أجل تسريع أشغال الربط بين الأحواض المائية، في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، والذي يهدف إلى تعزيز صمود المملكة في مواجهة التقلبات المناخية. في هذا السياق، ستشهد سنة 2025 مواصلة أشغال الربط بين حقينة سدي وادي المخازن ودار خروفة، بهدف تأمين تزويد منطقة طنجة الكبرى بالماء الصالح للشرب. بالإضافة إلى ذلك، سيتم التركيز بشكل خاص على مشاريع تحلية مياه البحر، وذلك من خلال إنجاز

# النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة لسنة 2025: دعم تمويل المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي

تعد ميزانية التكاليف المشتركة أداة مهمة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية، وكذا لتفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلية. وهكذا يبلغ حجم اعتمادات فصلي التسيير والاستثمار للتكاليف المشتركة المتوقعة لسنة 2025، 48.112 مليون درهم و43.602 مليون درهم على التوالي، مسجلة ارتفاعا بحوالي 38% و20%.

مجموعه 59.230,07 مليون درهم، مع احتساب الاعتمادات الإضافية المفتوحة، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 99,51%.

بالنسبة لسنة 2024، بلغت الاعتمادات المسجلة في فصل التسيير للتكاليف المشتركة، ما قدره 34.820 مليون درهم.

وقد ناهزت الاعتمادات الملتزم بها برسم هذا الفصل إلى غاية فاتح يونيو 2024، ما قدره 12.189,47 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 35,01%.

## ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة: أداة لدعم تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلية

تخصص الاعتمادات المسجلة بفصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، أساسا، لإنجاز تحويلات مالية لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، بالإضافة إلى تسديد مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل عدة مشاريع مهيكلية ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

وقد بلغت الاعتمادات المبرمجة برسم الفصل المذكور لسنة 2023، ما قدره 40.374,37 مليون درهم، أخذنا بعين الاعتبار الاعتمادات الإضافية المفتوحة بمرسوم، البالغة 6.570 مليون درهم، والموجهة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على شكل مخصصات من الرأسمال (4.000 مليون درهم)، ولتمويل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 (1.500 مليون درهم) وكذا لتغطية النفقات المتعلقة بتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026 في شقها المتعلق بالاستثمار (1.070 مليون درهم).

## ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة: أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية

تتميز اعتمادات فصل التسيير للتكاليف المشتركة بغلبة النفقات ذات الطابع الاجتماعي والتي تهتم، أساسا، بتغطية تكاليف المقاصة، بما في ذلك الإجراءات المواكبة والدعم المتعلقة بقطاع النقل الطرقي، بالإضافة إلى النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد التي يدبرها الصندوق المغربي للتقاعد وكذا بالمساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم هذا الفصل لسنة 2023، ما قدره 42.104,40 مليون درهم، وذلك باحتساب مبلغ 3.430 مليون درهم يمثل الاعتمادات الإضافية المفتوحة بموجب مرسوم والتي خصصت لمواجهة انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين (3.300 مليون درهم) وكذا لتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026 في شقها المتعلق بالتسيير (130 مليون درهم).

علاوة على ذلك، تم فتح اعتمادات إضافية قدرها 17.000 مليون درهم، خلال السنة المالية، بموجب قرار لوزير المالية، على مستوى الفصل المذكور. وقد خصصت هذه الاعتمادات لتغطية جزء من تكاليف المقاصة برسم سنة 2023 (13.000 مليون درهم) ولتمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية (4.000 مليون درهم).

كما فتحت اعتمادات إضافية أخرى بمرسوم ناتجة عن اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية بمبلغ 416,55 مليون درهم.

وقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم فصل التسيير للتكاليف المشتركة إلى غاية 31 ديسمبر 2023، ما

درهم يمثل الاعتمادات الإضافية المفتوحة بمرسوم والمخصصة لدعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية قصد تحسين وضعيتها المالية والمساهمة في تمويل مشاريعها الاستراتيجية.

وتم فتح اعتمادات إضافية بما مجموعه 2.500 مليون درهم، بموجب قرار لوزير المالية، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير وإلى غاية فاتح يونيو 2024. ومكنت هذه الاعتمادات، على الخصوص، من تمويل الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى «الصندوق الوطني لتنمية الرياضة».

وقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها في إطار فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، إلى غاية فاتح يونيو 2024، ما يناهز 17.132,43 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بحوالي 37%.

### توقعات ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2025

يبلغ حجم الاعتمادات المتوقعة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2025 برسم فصلي التسيير والاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة، على التوالي، 48.112 مليون درهم و43.602 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا، تباعا، بحوالي 38% و20% مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية لسنة 2024.

المصدر : مديرية الميزانية

علاوة على ذلك، تم الرفع بقرار لوزير المالية، من الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة لسنة 2023 بمبلغ إجمالي قدره 12.622,92 مليون درهم نتيجة فتح اعتمادات إضافية تم تخصيصها، أساسا، لتمويل الحسابين المرصدين لأموال خصوصية المسميان «الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية» (5.900 مليون درهم) والحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى «الصندوق الوطني لتنمية الرياضة» (2.000 مليون درهم)، وكذا لأداء الشطر الثالث من المخصصات من الرأسمال المدفوعة من طرف الدولة برسم سنة 2023 لفائدة المكتب الوطني للسكك الحديدية (1.000 مليون درهم)، بالإضافة إلى تمويل مشاريع تعزيز التزويد بالماء الشروب لجهة الدار البيضاء - سطات (1.000 مليون درهم).

وقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم الفصل المذكور إلى غاية متم السنة المالية 2023، ما مجموعه 52.974,08 مليون درهم، أخذا بعين الاعتبار الاعتمادات الإضافية المفتوحة، أي بنسبة تنفيذ تقدر بحوالي 99,96%.

فيما يخص سنة 2024، فقد بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، ما قدره 43.912 مليون درهم، بما في ذلك مبلغ 7.500 مليون

# قانون المالية في البرلمان

---

# قانون المالية 2025: أهم التعديلات

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 بالبرلمان، تمت الدراسة والتصويت على ما مجموعه 762 تعديلا مقترحا من طرف مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية، منها 531 تعديلا تمت مناقشتها بمجلس النواب و231 تعديلا بمجلس المستشارين، مقابل دراسة 656 تعديلا خلال مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024.



في إطار التفاعل الإيجابي للحكومة مع مقترحات التعديلات المقدمة من طرف ممثلي الأمة، تمت الموافقة على إدراج 111 تعديلا على النص الأصلي لمشروع قانون المالية لسنة 2025. وقد ساهمت التعديلات المصادق عليها من طرف البرلمان بغرفتيه والتي تم إدراجها بقانون المالية لسنة 2025 في إغناء مقتضيات هذا المشروع وتجويد صياغة بعض أحكامه كما أنها عكست مدى التفاعل الإيجابي للحكومة مع ممثلي الأمة.

التعديلات المدرجة في مشروع قانون المالية 2025 من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الأولى

في إطار دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025 بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، تم اقتراح ما مجموعه 531 تعديلا، 3 منها تهم الجزء الثاني من المشروع، مقابل 413 تعديلا برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024.

وقد شملت هذه التعديلات 327 تعديلا ذو طابع جمركي و108 تعديلا يهم المدونة العامة للضرائب و96 تعديلا ذو طابع مختلف.

وتوزعت نتائج التصويت على التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب على النحو التالي:

نتائج التصويت على مقترحات التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب

المجموع	التعديلات المسحوبة	التعديلات المرفوضة	التعديلات المقبولة	
1	-	-	1	الحكومة
28	4	2	22	فرق الأغلبية
167	25	137	5	الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية
92	36	50	6	الفريق الحركي
56	19	33	4	فريق التقدم والاشتراكية
129	31	92	6	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية
26	1	24	1	النائبة فاطمة التامني
32	9	23	-	النائبة نبيلة منيب (الحزب الاشتراكي الموحد)
<b>531</b>	<b>125</b>	<b>361</b>	<b>45</b>	<b>المجموع</b>

تعديله بموافقة 26 نائبا، ومعارضة 11 آخرين دون تسجيل أي امتناع.

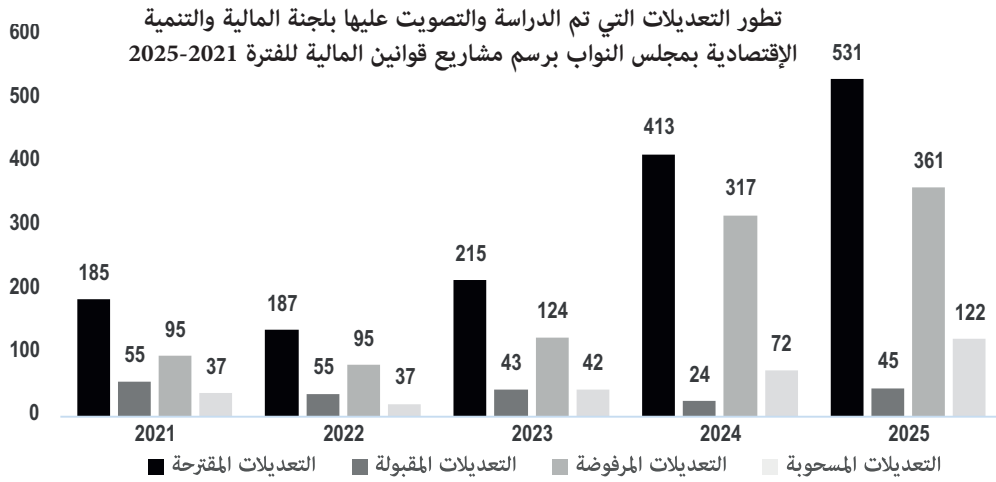
وخلال الجلسة العامة، تم تقديم 247 تعديلا من طرف فرق ومجموعة المعارضة، تم سحب 41 تعديلا في حين تم رفض 206 بأغلبية الأعضاء الحاضرين بمجلس النواب.

وصادقت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب بالأغلبية على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، بعد ادخال التعديلات المقبولة والتي بلغ عددها 45 تعديلا، حيث صوت أعضاء اللجنة لفائدة الجزء الأول من مشروع قانون المالية كما تم

09 آخرين دون تسجيل أي امتناع، وعلى مشروع قانون المالية برمته كما عدل بنفس النتيجة.

وقد صادق مجلس النواب، بالأغلبية، على مشروع قانون المالية لسنة 2025 برمته، وذلك خلال جلسة عمومية بموافقة 171 نائبا، في حين عارضه 56 نائبا، وامتنع نائب واحد عن التصويت.

ويرصد المبيان التالي تطور عدد التعديلات التي تمت مناقشتها والتصويت عليها من طرف أعضاء لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب برسم مشاريع قوانين المالية للفترة 2021-2025، وكذا نتائج التصويت عليها:



بما مجموعه 231 تعديلا، منها 27 تعديلا يهم المقتضيات الجمركية و177 تعديلا يتعلق بالمقتضيات الضريبية و27 تعديلا يهم الأحكام المختلفة.

وعلى إثر مناقشة التعديلات المقترحة باللجنة السالفة الذكر، تم قبول 66 تعديلا وإدراجها بمشروع قانون المالية قبل إحالته على مجلس النواب في إطار القراءة الثانية.

وتوزعت نتائج التصويت على مقترحات التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين كما هو مبين في الجدول التالي:

نتائج التصويت على مقترحات التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين

المجموع	التعديلات المسحوبة	التعديلات المرفوضة	التعديلات المقبولة	
1	-	-	1	الحكومة
33	08	-	25	فرق الأغلبية
29	16	13	-	الفريق الحركي
55	37	17	1	الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية
40	07	-	33	فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب
18	09	7	2	فريق الاتحاد المغربي للشغل
30	16	12	2	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
25	17	06	2	المستشاران السيد خالد السطي والسيدة لبنى علوي
<b>231</b>	<b>110</b>	<b>55</b>	<b>66</b>	<b>المجموع</b>

بعد ذلك صادق مجلس النواب بالأغلبية، على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 60.24 لسنة 2025، كما عدلته وصادقت عليه لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، ب 208 نائبا، فيما عارضه 56 نائبا وامتنعت نائبة برلمانية واحدة عن التصويت.

بعد ذلك ناقشت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية الجزء الثاني من مشروع قانون المالية والذي تم تقديم ثلاثة تعديلات بشأنه، تم سحبها بعد جواب الحكومة، حيث صادقت اللجنة على هذا الجزء بموافقة 21 نائبا، ومعارضة

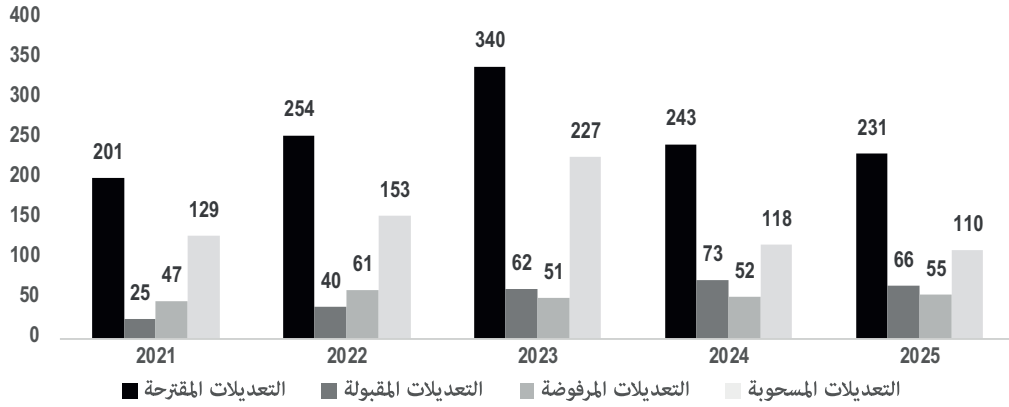
وعلى إثر إدراج التعديلات التي تمت الموافقة عليها من طرف مجلس النواب، عرف مشروع قانون المالية لسنة 2025 تغيير وتتميم التدابير المعنية بهذه التعديلات وكذلك إحداث بعض المقتضيات والمواد الإضافية.

التعديلات المدرجة في مشروع قانون المالية 2025 من طرف مجلس المستشارين

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية 60.24 للسنة المالية 2025 كما وافق عليه مجلس النواب وأحيل على مجلس المستشارين، بلجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، تقدمت الفرق والمجموعات الممثلة في اللجنة

ويرصد المبيان التالي تطور عدد التعديلات التي تمت مناقشتها والتصويت عليها من طرف أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين خلال الفترة 2021-2025 وكذلك نتائج التصويت على هذه التعديلات:

تطور التعديلات بلجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين 2021-2025



#### التعديلات المصادق عليها من طرف مجلس النواب في القراءة الثانية

في إطار القراءة الثانية والنهائية لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، كما أحيل من مجلس المستشارين، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وكذا مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، تمت بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب بتاريخ 6 دجنبر 2025 الدراسة والتصويت على المواد التي كانت موضوع تعديلات من طرف مجلس المستشارين والبالغ عددها 60 تعديلا، همت المواد 2، 4، 8، و16 المكررة حيث تم التصويت بالأغلبية على هذه التعديلات. وقد تمت المصادقة من طرف لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، على مشروع قانون المالية لسنة 2025 برمته كما تم تعديله في إطار القراءة الثانية ب 18 صوتا لفائدة المشروع مقابل 8 أصوات ضد المشروع، ودون تسجيل أي امتناع.

وقد صادق مجلس النواب في جلسة عمومية على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 كما تم تعديله في قراءة ثانية بالأغلبية، وذلك بموافقة 178 نائبا، في حين عارضه 57 آخرون، ولم يسجل أي امتناع. ■

المصدر : مديرية الميزانية

وقد صادق أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين على مشروع قانون المالية لسنة 2025 كما تم تعديله من طرفها، حيث جاءت نتيجة التصويت كالاتي: الموافقون (12) المعارضون (02) الممتنعون (01).

وخلال الجلسة العامة، تم تقديم 39 تعديلا من طرف فرق الاتحاد المغربي للشغل (6)، ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (12)، والفريق الحركي (8)، والفريق الاشتراكي (7)، والمستشاران السيد خالد السطي والسيدة لبنى علوي (6). وبعد عرض هذه التعديلات وجواب السيد الوزير، تم سحب (10) تعديلات في حين تم التصويت برفض باقي التعديلات (29).

وخلال التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2025 بالجلسة العامة، وافق عليه 48 مستشارا، وعارضه 07 مستشارين مع تسجيل امتناع 09 مستشارين.

بعد ذلك، صادق مجلس المستشارين، في جلسة عمومية بالأغلبية، على مشروع قانون المالية رقم 66.24 للسنة المالية 2025، كما تم تعديله. وحظي مشروع القانون بتأييد 46 مستشارا برلمانيا ومعارضة 13 آخرين فيما امتنع 4 مستشارين برلمانيين عن التصويت.

وجهة نظر

---

# حوار مع السيد عبد الكريم الهمس، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، بمجلس المستشارين

على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه، إلا أن قانون المالية لسنة 2025 يركز على فرضيات واقعية وقابلة للتحقيق، حسبما أشار إليه السيد عبد الكريم الهمس خلال حوار مع مجلة «المالية». كما تطرق السيد المستشار إلى القرارات والإجراءات العاجلة التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التضخم والحد من آثاره. وفي حديثه عن الجانب الضريبي لقانون المالية، وخاصة إصلاح الضريبة على الدخل، نوه السيد الهمس بالجهود التي بذلتها الحكومة في هذا الصدد من أجل تخفيف الضغط الضريبي وتحسين دخل الموظفين.



معدل النمو في 4.6 بالمائة فنتج عن التعافي الذي سجل بالملموس في القطاع السياحي بعد جائحة كورونا، وتحقيق رقم قياسي بالنسبة للسياح وللرحلات الدولية

من وإلى المغرب، وكذلك التحسن في قطاع الخدمات وفي قطاع الصناعات الاستراتيجية كصناعة السيارات والطائرات، وفي البنية التحتية وغيرها من القطاعات. ولولا الانعكاسات المتتالية للجفاف، وكذلك الحذر من التقلبات المناخية خلال السنة الجارية، ولو تأكدت الحكومة من موسم مطر جدا، لتوقعت فرضية 6.5 أو 7 بالمائة كمعدل للنمو، لكن الواقعية التي تتحلى بها الحكومة هي التي جعلتها تنطلق من فرضيات في نظرنا واقعية وممكنة التحقق.

**من الواضح أن الحكومة استطاعت التحكم في معدل التضخم ليستقر في 1,1% كمعدل سنوي خلال العشر أشهر الأولى من 2024، بل لم يتجاوز هذا المعدل 0,7% خلال شهر أكتوبر و0,8% خلال شهر شتنبر حسب المندوبية السامية للتخطيط، وذلك بالرغم من كل الاكراهات المرتبطة بتطور الظرفية الدولية والمناخية، في الوقت الذي تسجل فيه دول مجاورة مستويات جد مرتفعة كنونس (7,3%) ومصر (30%). كيف تنظرون إلى هذه النتائج بكل موضوعية؟**

نقول بكل موضوعية أن نسبة التضخم المرتفعة التي سجلت سنة 2022 وبداية 2023 كانت نتيجة الاهتزاز الكبير الذي عاشه الاقتصاد العالمي الذي خرج من أزمة الانكماش خلال جائحة كورونا إلى الانفجار في الطلب الدولي على السلع، مما أدى إلى اختفاء العديد من المواد الأساسية في الأسواق الدولية وارتفاع مهول لأسعار مواد

في ظل سياق دولي يتسم بالاضطرابات الجيوسياسية والأزمات المستمرة وحالة اللايقين، ومحليا باستمرار تداعيات الجفاف وارتفاع نسبة البطالة، حدد مشروع ق.م 2025 لأول مرة بعد جائحة الكوفيد معدل النمو في 4.6% وحصر معدل التضخم في 2% وتقليص عجز الميزانية إلى 3.5%. إلى أي حد يمكن اعتبار هذه الفرضيات واقعية؟

بداية نشكركم في مجلة «المالية» على هذه الاستضافة الكريمة التي تتوجه بالرأي والانفتاح على مؤسسة البرلمان، لاسيما الحرص على إشراك أصوات من الأغلبية كما المعارضة، في عمل صحفي يبرز سعة صدر وزارة الاقتصاد والمالية ومن خلالها الحكومة على الحوار والمشاركة في الرأي وفي التصورات وفي تقييم معطيات القانون المالي من مختلف الرؤى. وهي مناسبة كذلك للإشادة والتنويه بالجهود التي تقوم بها السيدة الوزيرة والسيد الوزير المنتدب وكافة أطر وموظفي الوزارة خدمة لقضايا اقتصاد ومالية بلادنا بتفان كبير ونكران للذات وكفاءة عالية جدا.

وبخصوص سؤالكم الهام جدا، فأؤكد لكم أنه في رأينا، الفرضيات التي يتم توقعها داخل مشروع قانون المالية ليس الحالي فقط، بل داخل جميع قوانين المالية ليست اعتباطية أو ارتجالية، بل هي أرقام عبارة عن خلاصة شهور من التحليل ومن التوقع ومن الحساب الدقيق والشفاف لكل العناصر المتحركة في تحديد هذه الأرقام، والتي تتعمد الحكومة أن تكون فرضيات واقعية أو قريبة جدا من الواقع. وهو ما يجعل الحكومة تستند على عناصر متعددة لتحديد الفرضيات، أهمها مدى الاستقرار في السوق الدولية بعد الرجة التي عرفتها قبل سنتين والتي أحدثت تضخما عالميا. أما اليوم ورغم استمرار ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، فعلى الأقل هي مستقرة في الارتفاع، مما يمكن معه التحكم في نسبة التضخم. أما توقع فرضية

رفعت من حجم الاستثمارات العمومية ومن حجم المنفذ داخله، ورصدت ميزانيات ضخمة تجسدت بشكل واضح في صور المشاريع والأوراش الاستراتيجية الكبرى كالسدود والطريق السيار للماء، وفي المشاريع المرتبطة بتهيئة البنية التحتية الطرقية من سكك وموانئ ومطارات، وكذلك في البنية التحتية الرياضية كملعب مولاي عبدالله وملعب الحسن الثاني بالدار البيضاء، وفي باقي الاستثمارات السياحية والصناعية وغيرها. وهنا نؤكد مرة أخرى أن الاستثمار الخاص لا يزال محدودا في هذه الأوراش لعدة عوامل تاريخية متراكمة، منها عدم امتلاكه لقوة الرأسمال، وكذلك استمرار بعض العراقيل على مستوى التمويل لاسيما من طرف الأبنك، وثالثا بسبب الحاجة لإصلاحات كبرى في مجال شفافية الصفقات العمومية حتى يصبح الرأسمال الخاص أكثر مغامرة في مجال الاستثمار.

**تشير التقديرات الأخيرة إلى أن الدين العام الكلي للمغرب (الخارجي والداخلي) تخطى 1053 مليار درهم في متم يونيو 2024 وهو ما يمثل نسبة مهمة من الناتج الداخلي الخام. إلى أي حد يعتبر هذا المستوى من المديونية مقلقا؟ وما هو تقييمكم للتدابير المتخذة لضمان استدامة المالية العمومية؟**

في الحقيقة الدين الداخلي والخارجي من بين التحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومة وبلادنا عموما، ومن المآزق والتحديات التي تهدد التوازن المالي، وهي إرث متراكم من الحكومات السابقة، وكله أعباء وتكاليف إضافية وتهديد للاستقرار والنمو الاقتصادي ببلادنا، ومجابهته تقتضي بكل موضوعية ظرفية اقتصادية وتنموية مواتية تسعف أولا في التوقف عن التوجه نحوه، وثانيا في التخفيف من أعبائه وتكاليفه، بل إن ارتفاع الفوائد والعمولات لاسيما على مستوى الدين الخارجي ينتج دائما الارتفاع في الأعباء الإضافية على المالية العامة، علما أن هناك تباين واضح في حجم الدين، إذ بمقابل ارتفاع الدين الخارجي هناك انخفاض في أقساط الخزينة العامة وأقساط الدين الداخلي التي تراجعت خلال بداية سنة 2024 مقارنة مع السنة الماضية، بفعل الجهود التي قامت بها الحكومة على هذا المستوى مما جعل تقارير المؤسسات المالية الدولية تصفها بالمستقرة، لاسيما خلال سنة 2023 رغم الظرفية الدولية والسياق الدولي الصعب.

إضافة إلى ذلك نسجل بارتياح إصدار ناجح من الحكومة للسندات المغربية في السوق المالية الدولية، وهذا الإصدار ساهم في تعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين الخواص والمؤسساتيين في بلادنا والذي عكسه حجم الإقبال عليها في عدد من الدول والاقتصاديات الكبرى. صحيح أن الحكومة نجحت في بعض التدابير لمواجهة الدين من خلال تمديد فترة استحقاق الدين، مما قد يخفف الضغط على المدى القصير، لكنها تبقى تدابير غير كافية.

أخرى. وهذه التقلبات المفاجئة دوليا أثرت بطبيعة الحال على جل الاقتصادات و بشكل كبير، وطبعا منها الاقتصاد الوطني الذي هو مبني على الانفتاح على الأسواق الدولية. وهكذا، وجدنا أنفسنا نتيجة هذه العوامل الخارجية أمام تضخم غير مسبوق انعكس على قيمة الدرهم في السوق الوطنية. ولمواجهة هذا الأمر تدخلت الحكومة مشكورة بقرارات وتدابير مستعجلة، أولا لحماية السوق والاقتصاد الوطني، ثم ثانيا لحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنين عبر قرارات دعم غير مسبوق للمواد الأساسية كالكهرباء والطاقة والمحروقات والقمح وكازوال النقل العمومي وغيرها من التدابير الشجاعة التي جعلت من انعكاس التضخم الدولي محدودا على الاقتصاد الوطني. أما بداية سنة 2024، والتي تميزت باستقرار أسعار الأسواق الدولية، رغم أنه استقر في ارتفاع قار للأسعار، غير أن هذا الوضع «المستقر في الارتفاع» إن صح التعبير، جعل الحكومة تتعامل معه بواقعية وبتوقع وبيقظة، مما جعلها تنجح بموضوعية في مواجهة التضخم وتداعياته، وهو ما تعكسه بموضوعية أرقام انخفاض التضخم المسجلة خلال سنة 2024 لأنه لم يعد حالة مستجدة بل حالة مستقرة رغم كما قلت ارتفاع الأسعار.

**خصص قانون المالية 2025 زيادة في الاعتمادات المالية للاستثمار العمومي بقيمة 5 مليارات درهم مقارنة بسنة 2024، لتصل إلى مجموع 340 مليار درهم. هل ترون أن الميزانيات المرصودة للاستثمار العمومي تستجيب لحجم الأهداف المعلنة، خاصة بالنظر للمشاريع المرتبطة بالماء والمشاريع المرتبطة بتهيئة البنية التحتية الرياضية، والسياحية والفندقية وغيرها؟ وماذا عن مساهمة الاستثمار الخاص الذي لا يزال ضعيفا نسبيا؟**

قد أفجأك بالجواب، وأقول لك أن الزيادة في الاعتمادات المالية للاستثمار العمومي بقيمة 5 مليارات درهم مقارنة بسنة 2024، لتصل إلى مجموع 340 مليار درهم سنة 2025 غير كافية بناتا، بل أؤكد لك أن أي سياسي يدبر الشأن العام بحرقة ووطنية يتمنى من سقف الاستثمارات العمومية أن يكون عالي وعالي جدا، لأن الاستثمار العمومي والخاص هو السبيل المناسب لتنمية الاقتصاد الوطني ولتطوير البلاد ولخلق فرص الشغل. ولكن «العين بصيرة واليد قصيرة»، فمبدأ التوازنات المالية يفرض على كل مدبر أن يراعي في رصد ميزانية الاستثمار العمومي لهذا التوازن، وألا يكون على حساب باقي الأمور، لاسيما نفقات تدبير الشؤون العامة للبلاد، وكذلك لا ينبغي أن يكون على حساب تقليص الخدمات الاجتماعية، بل يجب أن يكون رافعة أساسية في تعزيز الاستثمار العمومي الموجه للقطاعات الاجتماعية. واسمح لي أن أقول بكل صراحة أنه رغم الإكراهات كما أسلفنا الذكر في التحديات الخارجية وتوالي سنوات الجفاف الذي أثر على الفلاحة والتي بدورها انعكست على الاقتصاد الوطني وعلى معدل النمو، رغم كل ذلك الحكومة

**يقترح ق.م 2025 الرفع من حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة من 30 إلى 32% وذلك لتمكين هذه الجماعات من القيام بمهامها وإنجاز مشاريعها التنموية. إلى أي حد سيساهم هذا الإجراء في تعزيز الديمقراطية المحلية ودعم اللامركزية؟**

شكرا جزيلاً على هذا السؤال الهام من حيث عمق دلالاته وليس من حيث القيمة المالية التي ناقشها، إذ أن مجرد التفكير في رفع حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة لتمكينها من القيام بمهامها وإنجاز مشاريعها التنموية، مجرد التفكير في ذلك هو قرار سياسي كبير جداً يستحضر قيمة ومكانة المنتخب ويستحضر معاناته مع قلة الإمكانيات المادية لتنزيل المشاريع التنموية ومشاريع القرب، وبالتالي مساعدته على الوفاء بالوعود التي يقطعها أثناء الحملة الانتخابية. ومن ثم، لا يسعنا سوى التعبير عن الترحيب الكبير بهذا القرار السياسي والمالي الهام الذي يلتفت للمنتخب ويعزز من مكانته في النسيج التنموي لبلادنا. وكان أملنا كبير في فرق الأغلبية بمجلس المستشارين عبر تعديل تقدمنا به على القانون المالي، في أن تلتفت الحكومة كذلك للغرف المهنية من أجل تعزيز مواردها المالية بالنظر لما تقوم به من مهام وأدوار اقتصادية هامة يجعلها شريكا حقيقيا في بناء اقتصاد الوطن، وهي مناسبة لندعو كذلك الحكومة لمزيد من الدعم المالي وبالموارد البشرية الكفأة للجماعات الترابية حتى تتمكن من تقديم حجم الخدمات الكثيرة الملقاة على عاتقها، لاسيما خدمات القرب المباشرة مع المواطنين.

**يعود تاريخ آخر إصلاح للقانون التنظيمي للمالية لسنة 2015. منذ ذلك التاريخ، تم إعداد 9 مشاريع قوانين مالية و5 قوانين تصفية. كيف تقيمون حصيلة هذا القانون التنظيمي بعد هذه المدة من تنزيله؟ وماذا عن الإصلاح الجديد المزمع اعتماده؟**

اسمح لي أن أؤكد لك أن التقييم الموضوعي لجميع الأطراف والشركاء والمهتمين يجمعون جميعا على ضرورة إصلاح القانون التنظيمي للمالية لسنة 2015 الذي لم يعد يساير الكثير من المتطلبات، وأنه بات عاجزا على تخفيف بعض المساطر والإجراءات والتدابير. واسمح لي أن أؤكد لك أن الحكومة في شخص السيد الوزير المنتدب السيد فوزي لججع بدورها غير راضية على مضمونه وفتحت ورش إصلاحه. وهنا نوه ونثمن كثيرا الخطوات التشاورية الهامة والمقاربة التشاركية التي قام بها السيد الوزير المنتدب مع البرلمانين قبل وضع الإصلاح المنشود. وفي هذا السياق، رفعنا ملاحظاتنا واقتراحاتنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين حول هذا الإصلاح لفائدة السيد الوزير المنتدب، تروم مثلا الرفع من المدة التي يتم اعتماد البرمجة الميزانية من ثلاث سنوات إلى الولاية الحكومية

برمتها، وتدقيق في نفقات بعض المؤسسات العمومية، واقتراح مناقشة حدود سقف الاقتراضات المرخص لها، واقتراح ربط بعض البرامج بالمخططات الاستراتيجية إضافة إلى البرنامج الحكومي، والمطالبة كذلك ببعض التقارير المرفقة لمشروع قانون المالية تهم الأجور مثلا والإعانات الدولية والدعم العمومي. وكذلك، تقدمنا بإصلاحات هامة على مستوى الأجال المرتبطة بمسطرة إيداع ومناقشة والتصويت على مشروع القانون المالي بكلتا المجلسين ضمنا للنجاعة والفعالية، وغيرها من التعديلات التي نراها ضرورية لإصلاح القانون التنظيمي أعلاه باعتبار هذا الإصلاح بات مطلبا جماعيا للحكومة والبرلمان ومختلف الفاعلين والمهتمين.

**ماهو تقييمكم للحمولة الجبائية الواردة في هذا المشروع المالي خاصة في الشق المتعلق منه بإصلاح الضريبة على الدخل؟ وكيف تقيمون الإجراءات والمستجدات الجبائية الرامية إلى محاربة التهرب الضريبي؟ وإلى أي حد هي قادرة على ضمان استدامة المالية العمومية وتمويل المشاريع والإصلاحات الكبرى؟**

أعتقد أن قضية إصلاح الضريبة على الدخل وكذا الإجراءات والمستجدات الجبائية الرامية إلى محاربة التهرب الضريبي، من القضايا الراهنة والساخنة، ومن الإشكالات البنيوية داخل مختلف دول العالم، لأنها مرتبطة بل متداخلة بعدة عوامل منها ما هو مرتبط بالسلوك الإنساني «كالحش عوز الاستقامة» وبالضمير الوطني، ومنها ما هو مرتبط بحجم التقدم الديمقراطي والبناء المؤسساتي الذي تعيشه كل دولة، ومرتبطة كذلك بمدى استقلالية القضاء وصرامة أجهزة الرقابة المالية والتفتيش المالي وغيرها من المؤسسات والمعطيات التي تتداخل في موضوع العدالة الضريبية. لذلك هذا الموضوع التاريخي المرتبط بتعاملات وتعايش البشر سيستمر في النقاش وفي الإصلاح ما استمر البشر في البحث عن كل السبل للإفلات من الضرائب وخلق مختلف التبريرات بل الطرق الجديدة للاستثمار السهل دون تأدية التكاليف.

أما الإصلاحات الواردة في هذا المشروع المالي في الشق المتعلق منه بإصلاح الضريبة على الدخل، والتي همت مراجعة وإعفاء بعض الأجور من الضريبة على الدخل، فلا يمكننا سوى التنويه بها وتقدير دورها الكبير في تخفيف العبء الضريبي على الملزمين، لاسيما أجور الطبقات المتوسطة والمتقاعدين، باعتبار هذا الإصلاح من المحاور الرئيسية المتميزة التي وردت في القانون المالي الجديد، مما يبرهن بالملمس وفاء الحكومة الاجتماعية لمضمون اتفاق الحوار الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى لتدارك التأخر الحاصل في تنزيل توصيات ومخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات.

## حوار مع السيد عادل السباعي، عضو الفريق الحركي مجلس النواب

يتطرق النائب عادل السباعي في هذا الحوار لبعض المقتضيات التي جاء بها قانون مالية سنة 2025 كمعدل النمو المتوقع، ومعدل التضخم، وميزانية الاستثمار العمومي...إلخ. كما يقدم السيد النائب رؤيته بخصوص مشروع إصلاح القانون التنظيمي للمالية مستعرضا المقترحات التي تقدم بها الحزب الحركي في هذا الشأن.



من الواضح أن الحكومة استطاعت التحكم في معدل التضخم ليستقر في 1.1% كمعدل سنوي خلال العشر أشهر الأولى

من 2024، بل لم يتجاوز هذا المعدل 0.7% خلال شهر أكتوبر و0.8% خلال شهر شتنبر حسب المندوبية السامية للتخطيط، وذلك بالرغم من كل الإكراهات المرتبطة بتطور الظرفية الدولية والمناخية، في الوقت الذي تسجل فيه دول مجاورة مستويات جد مرتفعة كتونس 7.3% ومصر 30%. كيف تنظرون إلى هذه النتائج بكل موضوعية؟

صحيح أن المغرب يعتبر أفضل من عدد من الدول القريبة من حيث الاقتصاد وعلى مستوى المؤشرات. هناك معطيات رسمية تؤكد أن معدل التضخم يتجه نحو التراجع. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن معدل التضخم المتوقع أن يستقر عند 1.1% كمعدل سنوي خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2024، ينبغي أن ينعكس إيجاباً على أسعار المواد الأساسية والاستهلاكية.

لكن الواقع يظهر أن هذه الأسعار لم تشهد انخفاضاً يُذكر، باستثناء بعض الحالات المحدودة، مثل أسعار اللحوم رغم تشجيع الاستيراد، وأسعار الدواجن، والغاز، والأعلاف. بالإضافة إلى ذلك، هناك أدوية الأمراض المزمنة والمستعصية، وأيضاً أسعار العقارات، وغيرها من المواد.

في ظل سياق دولي يتسم بالاضطرابات الجيوسياسية والأزمات المستمرة وحالة اللائقين، ومحلياً باستمرار تداعيات الجفاف وارتفاع نسبة البطالة، حدد مشروع قانون المالية 2025 لأول مرة بعد جائحة الكوفيد معدل النمو في 4.6% وحصر معدل التضخم في 2% وتقليص عجز الميزانية إلى 3.5%. إلى أي حد يمكن اعتبار هذه الفرضيات واقعية؟

هذا المشروع مبني على مؤشرات وتوقعات غير واقعية وغير قابلة للتحقق، على غرار قوانين المالية للسنوات الثلاث السابقة، حيث توقف سقف معدل النمو سنة 2022 عند عتبة 1.5% بدل 3.2%، وسنة 2023 عند 3.4% بدل 4%، وسنة 2024 عند عتبة 2.9% بدل 3.7%، وقس ذلك على معدل التضخم الذي تجاوز السقف المتوقع، وتوقعات المحصول الفلاحي من الحبوب... وفي مقابل ذلك نسجل بإيجاب مجهوداً نسبياً في التحكم في نسبة العجز.

الحكومة تتوقع معدل نمو خلال سنة 2025 يصل إلى 4.6%، وهي فرضية غير واقعية في تقديرنا، لأن العناصر التي يبنى عليها معدل النمو تبدو صعبة التحقق، ولاسيما محصول الحبوب وسعر الغاز ومعدل التضخم والسياقات الجيوسراتيجية العالمية المؤثرة. ويبقى هذا الرقم المرتقب بعيداً عما حدده البرنامج الحكومي والنموذج التنموي الجديد.

ونبهنا كذلك إلى ضرورة عقد اجتماعات اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال والتي لم تنعقد بعد في عهد هذه الحكومة، وسيكون عقد هذه اللجنة فرصة أيضا لمقاربة وتشجيع استثمارات جاليتنا المغربية بالخارج.

ما يمكن استنتاجه هو أن 340 مليار درهم كمجموع استثمارات برسم سنة 2025 رقم مهم، ولكن التساؤل المطروح هو ما هي نسبة الاستثمارات المحققة ونسبة الاستثمارات المتعثرة، وكذا انعكاس هذه الاستثمارات على تنمية الجهات وخاصة الجهات الفقيرة؟

هذه تساؤلات يجب الانكباب على الإجابة عنها، كما أن الحكومة مدعوة إلى تشجيع الاستثمار الخاص ليصل إلى الثلاثين في أفق سنة 2035، كما أوصى بذلك النموذج التنموي الجديد.

ونعتبر بأن تنظيم بلادنا لعدد من التظاهرات الرياضية فرصة لتشجيع هذا النوع من الاستثمار.

**تشير التقديرات الأخيرة إلى أن الدين العام الكلي للمغرب (الخارجي والداخلي) تخطى 1053 مليار درهم في متم يونيو 2024، وهو ما يمثل نسبة مهمة من الناتج الداخلي الخام. إلى أي حد يعتبر هذا المستوى من المديونية مقلقا؟ وما هو تقييمكم للتدابير المتخذة لضمان استدامة المالية العمومية؟**

بخصوص الدين العام، أكدت المندوبية السامية للتخطيط على أن الدين الداخلي سيمثل في العام الحالي 54,6 في المائة من الناتج الداخلي الخام، بينما سيشكل الدين الخارجي نسبة 16,3 في المائة، بحيث سيصل معدل الدين الإجمالي للخزينة في العام الحالي إلى 70,9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، بعدما كان في حدود 69,6 في المائة في العام الماضي، فيما سترتفع المديونية العمومية إلى 83,2 في المائة.

وكل هذه الأرقام والمؤشرات لا تبشر بخير في ظل المخاطر الاقتصادية التي تحقق ببلادنا من قبيل الصعوبات المرتبطة بتكلفة المعيشة وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين والتضخم، ناهيك عن الارتفاع الفاحش في أسعار السلع والمواد الأساسية.

نحن لا نعارض الاستدانة إذا كانت مرتبطة بالنجاعة، أي بالاستثمار المجدي، والتنمية الشاملة، ولكننا ضد الاستدانة التي لا تنتج أثر على دينامية الاستثمار والتشغيل وغيرها، وضد أن تتعدى هذه المديونية السقف المقبول وفق المعايير الدولية، لأنه في هذه الحالة سيرهن

إذن، لتحقيق ثقة المواطن في التحكم بمعدل التضخم، لا بد أن يكون لهذا الانخفاض انعكاس مباشر على القدرة الشرائية للمواطن ومعيشته اليومية.

**خصص قانون المالية 2025 زيادة في الاعتمادات المالية للاستثمار العمومي بقيمة 5 مليارات درهم مقارنة بسنة 2024، لتصل إلى مجموع 340 مليار درهم. هل ترون أن الميزانيات المرصودة للاستثمار العمومي تستجيب لحجم الأهداف المعلنة، خاصة بالنظر للمشاريع المرتبطة بالماء والمشاريع المرتبطة بتهيئة البنية التحتية الرياضية والسياحية والفندقية وغيرها؟ وماذا عن مساهمة الاستثمار الخاص الذي لا يزال ضعيفا نسبيا؟**

الاستثمار العمومي لم يساهم في النقص من التفاوتات المجالية، فالتقرير الحكومي المرافق لمشاريع قانون المالية يبين بوضوح أن عدة جهات تظل في محيط الاستثمار أو على هامشه. جهتان أو ثلاث جهات تستحوذ على أكثر من 80% من الاستثمار.

ورغم كل الإجراءات المتخذة لدعم الاستثمار، ولاسيما المقاولو الوطنية، فإن مسلسل إفلاس العديد منها لا زال متواصلا خاصة المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، وهو ما يستدعي اليوم إعادة النظر في النظام الجبائي المسطر، وكذا توسيع الأفضلية في الصفقات العمومية، وتعزيز الخيار الجهوي، علاوة على بناء منظومة بنكية مواطنة تبسط مساطر التمويل وتقدم التحفيزات.

في إطار التقييم، نسجل أن دافع الضرائب هو المستثمر الأول في المغرب حيث أن أكثر من 66% من حجم الاستثمار مصدرها المالية العمومية، والثالث الباقي من القطاع الخاص.

كما أن وثيرة الاستثمارات إلى حد اليوم عمقت الفوارق المجالية والاجتماعية، بالإضافة إلى أنها لم تكن بنوية وأفقية بل ظلت قطاعية، فضلا عن كون المقاربة لا تميز الاستثمارات الكبرى سواء العمومية أو الخاصة والاستثمارات الصغيرة التي تهتم شرائح اجتماعية بسيطة ومحدودة.

وعلاقة بالاستثمارات الأجنبية، فقد نبهنا مرارا أنها معنية بالعراقيل والإشكالات التي أشرت إليها آنفا، ولكن هناك مشكل آخر يتعلق بالمنافسة الإقليمية والعالمية في جذب الاستثمارات.

والتقارير المصاحبة يصعب على البرلمان تفحصها نظرا لحجمها وعددها.

قانون تنظيمي سجلنا فيه شحن القانون المالي من طرف الحكومة بمختلف المقتضيات الجبائية والجمركية المحددة للنظام الضريبي، وهو الأمر الواقع المعمول به في مختلف قوانين المالية السنوية، ما يجعل مسألة الترويج لإصلاح ضريبي شامل لا يبرح حدود النوايا.

الملاحظ أيضا أن الزيادة في عدد الوثائق والتقارير المرفقة بمشروع القانون المالي، جاءت على حساب تقليص المدة الزمنية، حيث تحولت من 70 يوما في ظل القانون التنظيمي السابق إلى 58 يوم في القانون الحالي.

ومن بين الأمور التي تقدمنا بها في الإصلاح الجديد المزمع اعتماده:

• تقوية صلاحيات البرلمان في مراقبة المالية العمومية، بإشراكه في مرحلة الإعداد والتحضير، وكذا في تقوية دوره الرقابي عبر تفعيل الرقابة السياسية، وتوضيح حق التعديل البرلماني وتقوية آلية الرقابة اللاحقة خاصة قانون التصفية، بالإضافة إلى تقليص آجال إيداعه وتأطير أجل التصويت عليه؛

• ضرورة إرساء أدوات لتتبع وتقييم تنفيذ الميزانية بشكل متواصل عوض الاكتفاء بمناقشة مشروع قانون المالية والتصويت عليه، بالإضافة إلى تعزيز نجاعة الأداء؛

• رد الاعتبار لقانون التصفية والذي يعتبر أداة رئيسية لتقييم السياسة الميزانية للحكومة؛

• ضرورة إصلاح باقي القوانين المكملة المؤطرة للمجال المالي والميزانياتي مثل إعادة النظر في المرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، وتحديث قوانين المحاسبة العمومية؛

• التنصيص على تدابير ملزمة لإدراج البعد البيئي في جبايات الدولة؛

• تدابير زاجرة للشركات «النائمة» والإدلاء بفواتير وهمية؛

• إلزامية المحافظة على توازن المالية العمومية واستدامتها، من خلال تعبئة التمويلات اللازمة من أجل مواصلة مختلف الإصلاحات الهيكلية؛

الأجيال المقبلة، ويعطل التنمية بدل أن يكون محفزا لها، ويعمق نفقات خدمة الدين. أما بخصوص الاستدانة المالية، فالملاحظ أن الاجتهادات حاليا تنصب على الرفع من المداخيل الضريبية، والحال أن الأمر يتطلب الإبداع والابتكار في توفير الهوامش المالية بعيدا عن المديونية والتمويلات المبتكرة بصيغتها المطبقة حاليا.

**يقترح قانون المالية 2025 الرفع من حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة من 30 إلى 32% وذلك لتمكين هذه الجماعات من القيام بمهامها وإنجاز مشاريعها التنموية. إلى أي حد سيساهم هذا الإجراء في تعزيز الديمقراطية المحلية ودعم اللامركزية؟**

هذا إجراء نستحسنه وقدمنا تعديلا بغية الرفع من ميزانية الجهات أيضا، لكن المطلوب هو تملك الحكومة لجرأة سياسية في تنزيل الجيل الثاني من مسار الجهوية المتقدمة والخروج بهذا الورش الاستراتيجي من شروط التأسيس، من خلال إعادة النظر في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية ورفع يد القطاعات الحكومية عن الاختصاصات الذاتية للجماعات. وكما قلنا في مناقشة تفاصيل هذا المشروع، هو أن هذه الزيادة المعتمدة في حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة يجب أن توجه إلى مجال الاستثمار المحلي، بدل ضخ الجزء الأكبر منها في التسيير، بيد أن لنا ملاحظة تتعلق بتوزيع حصة الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات، بحيث أن المعيار الحالي هو عدد السكان، ولكن اقتراحنا هو أن يؤخذ معيار المساحة الجغرافية بعين الاعتبار أيضا.

وبصرف النظر عن هذا الإجراء الجديد في مشروع قانون المالية 2025، فإن المطلوب هو الاجتهاد في توفر الجماعات على موارد ذاتية، ومن ثمة لا بد من الشروع في إصلاح الجبايات المحلية.

**يعود تاريخ آخر إصلاح للقانون التنظيمي للمالية لسنة 2015. منذ ذلك التاريخ، تم إعداد 9 مشاريع قوانين مالية و5 قوانين تصفية. كيف تقيمون حصيلة هذا القانون التنظيمي بعد هذه المدة من تنزيله؟ وماذا عن الإصلاح الجديد المزمع اعتماده؟**

من خلال تقييم القانون التنظيمي للمالية سجلنا أنه لم يعالج ضيق المدة الزمنية المخصصة للبرلمان لدراسة مشروع القانون المالي، حيث أن التدابير الجديدة المتعلقة بإرفاق مشروع القانون المالي بالوثائق

ما هو تقييمكم للحمولة الجبائية الواردة في هذا المشروع المالي خاصة في الشق المتعلق منه بإصلاح الضريبة على الدخل؟ وكيف تقيمون الإجراءات والمستجدات الجبائية الرامية إلى محاربة التهرب الضريبي؟ وإلى أي حد هي قادرة على ضمان استدامة المالية العمومية وتمويل المشاريع والإصلاحات الكبرى؟

في الجانب المتعلق بالضريبة على الدخل، فنعتبرها غير كافية نظرا لكثرة الزيادة التي عرفتها السلع والمواد الأساسية، وبالتالي القدرة الشرائية للمغاربة تدهورت بشكل كبير.

وعلاقة بالتهرب الضريبي، فقد تقدمنا بتعديلات من أجل زجر المتهربين والمزورين وكنا دائما ضد أصحاب الفواتير الوهمية لأنها كلها أفعال نعتبرها خيانة للأمانة وللوطن.

ومن الأمور التي تحتاج إلى وضوح زخم الوعود الحكومية في الزيادات وكثرة الملفات. وبالموازاة مع الأوراش الكبرى المفتوحة يعتبر موضوع الاستدامة ومواصلة تطوير التمويلات المبتكرة، وتثمين المحفظة العمومية والرفع من مردوديتها هو رهانات وتحديات في نفس الآن.

ومن باب إثارة الانتباه، فمهما كان تصور الحكومة فبلادنا بحاجة إلى ميزانية ذات أبعاد ومقاييس اجتماعية لها أثر وتأثير على الواقع المعاش، وليس التعامل بالمنطق المحاسبي الضيق.

بلغة المنطق وبصريح العبارة فالاستدامة والإصلاح يجب أن يكون بعيدا عن جيوب المواطنين، وليس إعطاء الدعم باليد اليمنى وأخذه باليد اليسرى. ■

- ضبط نسبة الدين حتى يتوافق مع الأهداف التي تم وضعها في إطار البرمجة المتعددة السنوات؛
- تحديد البرمجة المتعددة السنوات في خمسة سنوات، وهي مدة الولاية الحكومية؛
- التنسيق بين إصلاح جبايات الدولة وإصلاح جبايات الجماعات الترابية؛
- تملك منهجية نجاعة الأداء من طرف القطاعات الوزارية والجماعات الترابية؛
- رقمنة الحسابات؛
- الإشارة إلى أن قوانين المالية لا يمكنها أن تتضمن أحكاما تتعلق بالموارد والتكاليف أو تهدف إلى تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخيل وضبط النفقات، وبمراقبة استعمال الأموال العمومية؛
- ضبط المعايير المبررة لتحديد فرضيات اقتصادية ومالية؛
- تدقيق المصطلحات بإزالة بعض العبارات الفضفاضة (يمكن، عند الاقتضاء...);
- إخبار البرلمان بخصوص أسانيد ومصادر وصدقية الموارد والتكاليف التي على أساسها تقدم قوانين المالية؛
- حذف «حصيلة الاقتراضات» من موارد الدولة؛
- إضافة «نفقات الكوارث الطبيعية» إلى نفقات التسيير؛
- تحديد نفقات الاستثمار المنصوص في الفصل 17 بنص تنظيمي؛
- تمكين المجلس الأعلى للحسابات من الآليات التقنية والمعلوماتية الكفيلة بالافتحاص والتصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها.

المملكة المغربية

+٠٥١١٤٤١١١٤٣٠٤٥

وزارة الاقتصاد والمالية

+٠٤٠٤٠٥٠١١٨٤٥٠٨٨٣٩٣٣

شارع محمد الخامس،  
الحي الإداري، شالة - الرباط  
الهاتف : +212 5 37 67 75 01 / 08  
الفاكس : +212 5 37 67 75 26  
www.finances.gov.ma



/financesmaroc



@financesmaroc



DISPONIBLE SUR  
Google play



Disponible sur  
App Store



مطبعة مديرية الشؤون الإدارية والعامّة